

التجاري
Al-Tijari



التقرير
السنوي

2023

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.د.ع)



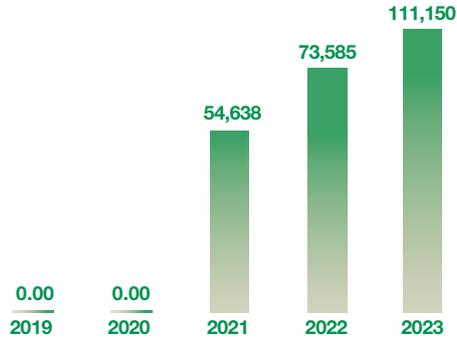


صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

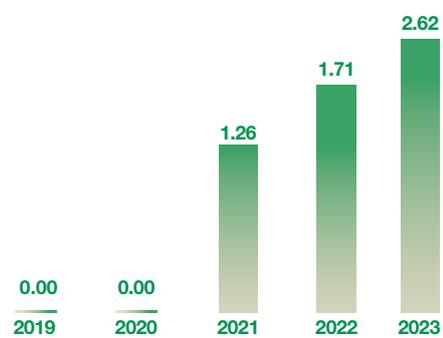
المحتويات

6	مجلس الإدارة
8	المقدمة
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	الإدارة التنفيذية والإشرافية
16	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
18	نشاطات البنك
45	قواعد ونظم الحوكمة
81	استعراض البيانات المالية
84	البيانات المالية المجمعة

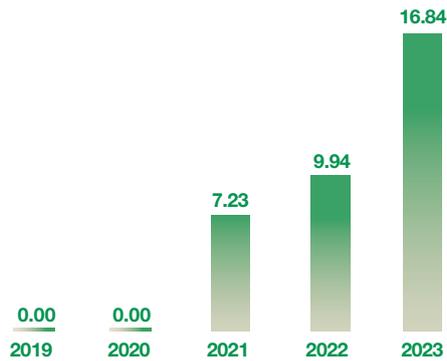
المؤشرات المالية



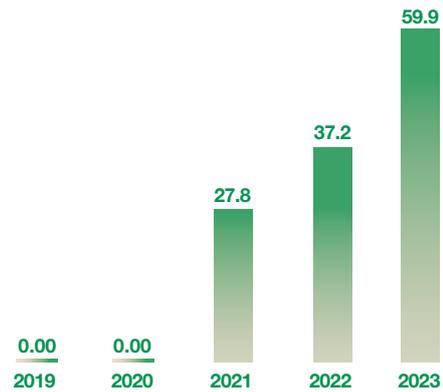
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



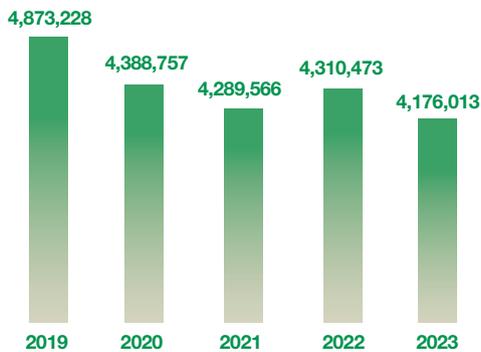
العائد على متوسط الموجودات %



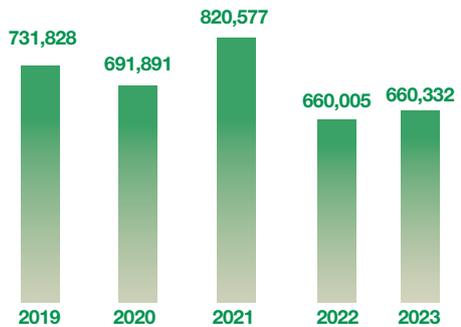
العائد على حقوق المساهمين
(متوسط) %



ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم



مجموع الموجودات
ألف دينار كويتي



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي

مجلس

الإدارة



الشيخ / أحمد دعيح المباح
رئيس مجلس الإدارة



الشيخ/ طلال محمد المباح
عضو مجلس الإدارة



ضاري علي المضيف
عضو مجلس الإدارة



مناف محمد المهنا
عضو مجلس الإدارة



عبدالرحمن عبدالله العلي
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. محمود عبدالرسول بهباني
عضو مجلس الإدارة - مستقل



فهد زهير البدر
عضو مجلس الإدارة - مستقل



يوسف يعقوب العوضي
عضو مجلس الإدارة



محمد عبدالرزاق الكندري
عضو مجلس الإدارة



أحمد بدر واحدي
عضو مجلس الإدارة - مستقل



حسام عبدالرحمن البسام
عضو مجلس الإدارة - مستقل



منى حسين عبدالرزاق
أمين سر مجلس الإدارة

المقدمة

المقدمة

البنك التجاري الكويتي

مسيرة حافلة بالإنجازات... نتخطى بها الكثير من التحديات...

يعمل البنك التجاري الكويتي دوماً على تأكيد تواجده الراسخ في السوق المصرفي الكويتي كثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً. وكعهده دوماً، يواصل البنك جهوده الرامية إلى تقديم أفضل وأرقى الخدمات المصرفية لجميع فئات العملاء.

ومع انتصاف العقد السابع في تاريخ البنك التجاري الحافل بالإنجازات، يواصل البنك العمل على توطيد علاقات العمل التاريخية مع عملائه، ونأمل خلال الفترة القادمة البناء على النجاح المتحقق في عام 2023 والمحافظة على وتيرة الأرباح الصافية التي حققناها في عام 2023 والتي كانت الأعلى خلال الـ 15 سنة الماضية.

وسوف يواصل البنك تنفيذ رؤيته الاستراتيجية واستثماراته في البنية التحتية التكنولوجية لتقديم منتجات وخدمات مصرفية رقمية متطورة، مع الاضطلاع بدوره المعهود في دفع عجلة نمو الاقتصاد الكويتي عن طريق تقديم التسهيلات والتمويلات اللازمة للمشاريع الوطنية الكبرى بما يؤكد تواجده الراسخ في مصاف البنوك الكويتية، ويترجم المبادئ التي أرساها التجاري منذ زمن بعيد، والمتمثلة في المواطنة والريادية والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

كلمة

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك، حيث نستعرض سوياً أبرز الإنجازات التي حققها مصرفنا خلال عام 2023.

على الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمصرفية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، واصل مصرفنا خلال عام 2023 التركيز على تنفيذ خطته الاستراتيجية المتمثلة في ترسيخ مكانته بصفته بنك متطور يركز على العلاقات مع العملاء ويقدم لهم تجربة مصرفية متطورة مع تحقيق عوائد مرتفعة للمساهمين والمحافظة في ذات الوقت على القوة المالية والحصافة في تحمل المخاطر والتقدم في ترسيخ الثقافة الموجهة نحو تحقيق الأهداف. وسوف نمضي قدماً في دفع الجهود نحو تحقيق النمو على المدى الطويل وسنبني على الزخم الذي شهدناه من خلال استراتيجيتنا التي تركز على العملاء والتي تتضمن توسيع نطاق منتجاتنا وخدماتنا المصرفية الرقمية، وتوفير الاتصال والتميز في خدمة عملائنا من خلال تبسيط العمليات المصرفية بصورة آمنة وحماية عملائنا وأصولنا المصرفية.

أداء البنك خلال عام 2023

وبالنظر إلى البيئة التشغيلية التي تتسم بالتحديات، كان الأداء المالي للبنك متميزاً وحققنا نتائج قوية في عام 2023، حيث سجل مصرفنا أرباحاً صافية مقدارها 111.2 مليون دينار كويتي، هي الأعلى خلال الخمسة عشر سنة الماضية وتعود هذه الأرباح إلى تحسن هامش صافي الفائدة وهو ما ساهم في تعزيز ميزانيتنا العمومية، وسوف نسعى نحو تعزيز استثماراتنا الاستراتيجية لضمان استمرار البنك في تبوء موقعه ومكانته المرموقة في المستقبل.

وكما هو معروف فقد اعتمدنا سياسة استباقية للاعتراف المبكر بأي مشكلات متوقعة بشأن محفظة القروض وحافظنا على نسبة القروض المتعثرة عند نسبة صفر بالمائة منذ عام 2018 مع المحافظة على مراكز قوية لجهة رأس المال والسيولة.

وكما بنهاية عام 2023، بلغ إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى مصرفنا مقابل القروض مبلغ 245.9 مليون دينار كويتي.

أبرز المؤشرات المالية

جاءت أهم المؤشرات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على النحو الآتي:

- ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 21.7% لتصل إلى 170.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 139.9 مليون دينار كويتي لسنة 2022.



الشيخ /

أحمد دعيج الصباح

رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مساهميننا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

- ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 13.5% لتصل إلى 116.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بسنة 2022.
- ارتفعت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك بنسبة 51.0% لتصل إلى 111.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بسنة 2022.
- ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 4.1% ليصل إلى 44.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بسنة 2022.
- بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 31.4% ما يعكس الكفاءة التشغيلية لإدارة البنك.
- ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 0.4% لتصل إلى 2,430.0 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بسنة 2022. ومع ذلك انخفض إجمالي الأصول بنسبة 3.1% على أساس سنوي مقارن ليصل إلى 4,176.0 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- جاءت النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 18.1%، ونسبة تغطية السيولة 198.2%، ونسبة صافي التمويل المستقر 113.4% ونسبة الرفع المالي 11.8%.

التطورات على صعيد الأعمال

نجح قطاع الخزينة والاستثمار في اقتناص فرص التمويل طويل الأجل من شريحة متنوعة من العملاء لتعزيز مركز السيولة وقاعدة رأس المال، وطرح البنك الإصدار الأول من السندات المساندة ضمن الشريحة الثانية بقيمة 50 مليون دينار كويتي غير قابلة للاستدعاء إلا بعد 5 سنوات وتستحق بعد 10 سنوات. وبأني إصدار هذه السندات ضمن برنامج إصدار سندات بقيمة 100 مليون دينار كويتي على شرائح متعددة. وفي حالة وجود متطلبات إضافية لرأس المال، يمكن للبنك الاستفادة من سوق السندات من خلال طرح الإصدار الثاني من السندات المساندة ضمن الشريحة الثانية بقيمة 50 مليون دينار كويتي ضمن البرنامج.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، قام البنك بافتتاح فرعاً جديداً مجهزاً بأحدث التقنيات والخدمات الرقمية في الخيران لتلبية احتياجات العملاء. كما قام البنك بنقل فرعه في السالمية وافتتح فرعاً بديلاً بمساحة أكبر في السلام مول مجهزاً بأحدث التقنيات المصرفية. أما فيما يتعلق بالتحسينات في مجال الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار والطلول المقدمة للعملاء، فإن مصرفنا مجهز بأحدث التقنيات والخدمات الرقمية ويواصل تطويرها وفق أفضل المعايير المطبقة في الصناعة المصرفية الرقمية بما يمكنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية ومراكز الخدمات الذاتية المتوفرة في معظم فروع التجاري بالإضافة المزيد من الخصائص لها بما يؤدي إلى تسهيل معاملات العملاء وتقديم خدمات جديدة ومميزة لهم.

ويواصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات تقديم التمويلات اللازمة لعملائه من الشركات، وأولى اهتماماً خاصاً بقطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والتصنيع والتكنولوجيا المالية والطاقة الخضراء والنفط والغاز، حيث أن هذه القطاعات تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية الشاملة. وقد نجح فريق قطاع الخدمات المصرفية للشركات خلال العام في استقطاب مشاريع جديدة هامة إلى محفظة التمويل، مما أدى إلى تنويع المحفظة الائتمانية للبنك، وهو ما يؤكد من جديد مكانة البنك التجاري كأحد البنوك الرائدة في تمويل مشاريع القطاعين العام والخاص.

وبالمثل واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية تمويل المشاريع الهامة وتقديم القروض المشتركة، حيث استفاد القطاع من ارتفاع أسعار الفائدة ودخل في معاملات وأنشطة تمويلية مع عملاء مقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا. وركز القطاع على إقراض البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل مؤسسات التنمية متعددة الأطراف وشركات الإجارة والجهات السيادية وغيرها. فضلاً عن ذلك، فقد انصب تركيز القطاع على المقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأقصى شرق آسيا وأوروبا خلال عام 2023.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

إن مبادرات وجهود البنك خلال العام أظهرت التزام التجاري الراسخ بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وعلى هذا النحو، أصدر البنك أول تقرير شامل عن الاستدامة لعام 2022، حيث غطى التقرير جميع مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وألقى الضوء على مساعي البنك نحو التمويل المستدام والتحول الأخضر والمسؤولية الاجتماعية بصفته بنك مسؤول اجتماعياً.

ويعمل البنك على مواصلة التوسع في تطبيق مبادرات "التحول إلى مؤسسة داعمة للتحول الأخضر GO Green" والتي جرى إطلاقها

سابقاً من خلال تقديم قروض وتسهيلات للعديد من الشركات التي تعمل في مجال الأنشطة الصديقة للبيئة مثل إدارة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات الطبية وإعادة تدوير الإطارات المصنوعة من المطاط. هذا، ويعمل البنك أيضاً بصورة مستمرة داخل مقراته وفروعه على توسيع نطاق تطبيق طرق توفير الطاقة وتجنب الهدر في الموارد. وقام البنك بإطلاق مبادرة صدى التجاري Al-Tijari ECHO، حيث تم عقد ورشة عمل فنية لتوعية الموظفين بالاستدامة والاستفادة من إعادة تدوير بعض العناصر القابلة لإعادة الاستخدام مثل البلاستيك وغيرها.

وقد حظي التجاري بتقدير رفيع المستوى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بحصوله على جائزتين مرموقتين هما:

- جائزة "المشروع الرائد في العمل الاجتماعي" لعام 2023 عن حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» الموجهة لعملاء البنك والهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبالغ مماثل لما يقوم به أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة.
- جائزة "المشروع الرائد في إحلال وتوطين العمالة" لعام 2023 تقديراً للالتزام البنك بتطوير وتشجيع المواطنين الكويتيين وخاصة فئة الشباب، حيث يحرص التجاري على تحفيزهم على العمل لديه مع تدريبهم وصقل مواهبهم وقدراتهم وإكسابهم المهارات والخبرات المهنية إيماناً من البنك بأهمية الاستثمار في العنصر البشري ودعم الطاقات الكويتية الشابة.

وعلى صعيد توعية العملاء، يواصل التجاري دعمه لحملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع. وواصل البنك استخدام قنواته وحساباته الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بأهمية حماية معلوماتهم المصرفية من محاولات الاحتيال.

استشراف المستقبل

في التجاري، نقوم بالتخطيط على المدى الطويل ونستثمر بشكل استراتيجي في المجالات التي تجعلنا في وضع أفضل وأكثر مرونة لخدمة عملائنا بشكل أفضل. ونتيجة لذلك، أنهينا عام 2023 ونحن في مركز قوة، ويحدونا الأمل والتفاؤل لمواصلة هذا التوجه في عام 2024. وبالرغم من أن الظروف الاقتصادية تكتنفها حالة من الضبابية وعدم اليقين، ما يطرح تحديات جديدة، إلا أن مصادر قوتنا واستقرارنا المالي سوف تمكننا من تجاوز الصعاب. وسوف نواصل جهودنا لتحسين العوائد للمساهمين، مع البناء على هذا الزخم لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطورات الحديثة في القطاع المصرفي وتبني معايير الابتكار في مجال العلاقات المصرفية مع العملاء.

شكر وتقدير

في الختام، يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح ولرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ الدكتور/ محمد صباح السالم الصباح. كما أوجه الشكر لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، وكذلك للمساهمين والإدارة التنفيذية والموظفين والعملاء مع تمنياتي للجميع بالنجاح والسداد.



الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

الإدارة التنفيذية

والإشرافية

الإدارة التنفيذية والإشرافية

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح
مدير عام قطاع التواصل المؤسسي

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

بدر محمد مصلح قمحية
مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات

حسين علي العريان
مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار

عمرو محمد القصبي
رئيس التدقيق الداخلي - قطاع التدقيق الداخلي

مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

ابتسام باقر الحداد
مدير عام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

بول عبد النور داود
مدير عام قطاع العمليات

كونال سينج
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية

تان تات ثونج
رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

أحمد حامد بوعباس
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

صادق جعفر العبدالله
مدير عام قطاع الموارد البشرية

عبدالعزیز صالح الزعابي
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

تميم خالد الميعان
مدير عام قطاع الالتزام والحوكمة

طلال رياض النصار
رئيس قطاع الخدمات العامة

ساره محمد منصور
المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة
ومدير عام القطاع القانوني (بالوكالة)

محمد بدر آل هيد
رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار

عبدالعزیز مصطفى علي
رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عرض موجز

للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

بناءً على آخر التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤ ملحوظ نتيجة تشديد السياسة النقدية، توتر الأوضاع الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الطاقة. كما يهدد الارتفاع المتسارع لتكلفة الاقتراض حول العالم الاستقرار الاقتصادي، حيث تراجع زخم النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول المتقدمة كدول الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، وكندا، ويشير ذلك إلى علامات ركود متزايدة في عام 2024. وتشير التوقعات الأساسية إلى تباطؤ النمو العالمي من 3.5% في عام 2022 إلى 3.0% في عام 2023 و2.9% في عام 2024، وذلك أقل من المعدل التاريخي (2000-19) بمتوسط 3.8%. ومن المتوقع تباطؤ الاقتصادات المتقدمة من 2.6% في عام 2022 إلى 1.5% في عام 2023 و1.4% في عام 2024، مع بداية التأثير نتيجة تشديد السياسة النقدية. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تشهد الأسواق والاقتصادات النامية انخفاضاً طفيفاً في النمو من 4.1% في عام 2022 إلى 4.0% في عام 2023 و2024. وحسب التوقعات، سينخفض التضخم العالمي بشكل تدريجي من 8.7% في عام 2022 إلى 6.9% في عام 2023 و5.8% في عام 2024، وذلك نتيجة تشديد السياسة النقدية مصحوباً بانخفاض أسعار السلع العالمية. كما أنه من المتوقع أن ينخفض التضخم الأساسي بشكل تدريجي، ولكن من غير المتوقع أن يصل التضخم إلى النسب المستهدفة حتى عام 2025 في أغلب الحالات.

الاقتصاد الكويتي

حسب توقعات تقرير البنك الدولي، فقد انخفض النمو الاقتصادي لدولة الكويت في عام 2023 بشكل حاد بعد أداء اقتصادي قوي وصل إلى 7.9% في عام 2022 نتيجة الأداء القوي للقطاع النفطي (13.3%). وخلال النصف الأول من عام 2023، تباطأ النمو الاقتصادي بشكل أساسي نتيجة الاتفاق في منظمة الأوبك على خفض حصص الإنتاج، الارتفاع في أسعار الفائدة، والتقلبات العالمية. وفي يونيو من عام 2023، انخفض إنتاج القطاع النفطي إلى أدنى مستوياته خلال الأشهر الـ18 الماضية، في حين استمرت القطاعات غير النفطية في النمو خلال النصف الأول من عام 2023 مدعومة بالطلب المحلي والخارجي، ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع الإنفاق الحكومي، واستعادة المشاريع التي تعطلت بسبب جائحة كورونا. وعلى الرغم من النمو المتسارع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال السبعة سنوات الماضية والذي بلغ 7.7% خلال عام 2022، إلا أن النمو الائتماني الممنوح للأسر والشركات خلال النصف الأول من عام 2023 قد شهد تباطؤاً، مما يعكس ارتفاع تكلفة الاقتراض. ولحل المشكلة الإسكانية، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير اللازمة تشمل خطة عمل لمدة أربع سنوات لتوزيع قطع أرضي ومنح تراخيص للبناء. إن تشديد السياسة النقدية والدعم السخي من الحكومة للمواد الغذائية والطاقة أدى إلى تخفيف الضغوط التضخمية خلال عام 2023 حيث بلغت نسبة التضخم 3.8% خلال الربع الثاني من عام 2023.

تتمتع دولة الكويت باحتياطيات كبيرة من النفط، ويمثل قطاع النفط ومشتقاته 48.4% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 90% من صادرات الدولة. وبحلول عام 2030، تخطط دولة الكويت لاستثمار أكثر من 87 مليار دولار أمريكي في قطاع النفط وبالأخص في إنشاء مصافي جديدة للتكرير. وبشكل عام، يساهم القطاع النفطي بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي (59.6%) ويعمل به 25.4% من إجمالي القوى العاملة.

تشمل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات تذبذب حجم الإنتاج النفطي وتقلبات أسعار النفط، تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتشديد السياسات النقدية، والتقلبات الجيوسياسية، والتغير المناخي، وكذلك التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية وتباطؤ الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد وهذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ النمو في القطاعات النفطية وغير النفطية وتؤثر بصورة كبيرة على الموازنات المالية والخارجية، ولا يمكن استبعاد التداعيات الاقتصادية السلبية المباشرة والناجمة عن التوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط.

شهدت أسعار الفائدة على ودائع العملاء، وكذلك الودائع فيما بين البنوك بالدينار الكويتي، تقلبات كثيرة حيث ارتفعت تكلفة الودائع بشكل كبير خلال النصف الأول من عام 2023، وبأني ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار الفائدة ومتطلبات السيولة.

قامت وكالة ستاندرد أند بورز بتصنيف دولة الكويت عند مستوى A+ ووكالة فيتش عند مستوى AA ووكالة موديز عند مستوى A1، وبمنظرة مستقبلية مستقرة.

خلال عام 2023، كان سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي ضمن نطاق تراوح ما بين 0.30450 إلى 0.310 دينار كويتي لكل دولار أمريكي، وذلك في ضوء التقلبات التي شهدتها سوق صرف العملات.

سوق الكويت للأوراق المالية

سجل مؤشر السوق الأول ببورصة الكويت خسارة منذ بداية العام بنسبة 8% تقريباً ليغلق عند 7477.04 نقطة من 8115.68 نقطة، في حين انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 4% تقريباً ليغلق عند 5487.40 نقطة من 5719.01 نقطة. وكان أداء سوق الكويت للأوراق المالية ضعيفاً مقارنةً بنظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك نتيجة حالة التقلب الشديد التي تهيمن على الأسواق الدولية وارتفاع أسعار الفائدة وتضاعف التوترات الجيوسياسية.

وحيث أن بورصة الكويت قد أصبحت الآن جزءاً من مؤشر MSCI، فإنها تتأثر بشدة بمعنويات المستثمرين في أسواق المال العالمية. وقد تأثرت ثقة المستثمرين بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، والمخاوف المهيمنة على النمو العالمي، وهذه المخاوف تؤثر بشكل كبير على أسعار النفط التي تعتبر بمثابة محرك ومحفز رئيسي للأسهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نشاطات

البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يوفر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات مثل فتح الحسابات وقبول الودائع بأنواعها المختلفة وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار بطاقات الائتمان، والخدمات الأخرى المتعلقة بالأفراد والفروع، ويضم القطاع مجموعة من الإدارات المتخصصة مثل إدارة التسويق وإدارة المبيعات المباشرة وإدارة الفروع والخدمات المصرفية الشخصية ومركز البطاقات بالإضافة إلى وحدة خدمات التجار التي تقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمخصصة للعملاء من النخبة.

هذا، وتشهد الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد عملية تطور واسعة النطاق باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة. وقد حرص مصرفنا على مواصلة تقديم الخدمات المصرفية لعملائه من خلال جميع قنوات تقديم الخدمة، بل وبادر إلى تطوير وطرح العديد من الخدمات المصرفية الرقمية بما يكفل حصول العملاء على خدمات مصرفية مميزة تماشياً مع استراتيجية البنك نحو التحول الرقمي والابتكار في مجالات الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء خاصة في ظل الزخم الكبير الذي تشهده الخدمات المصرفية الرقمية.

في عام 2023، وصلت الخطط والبرامج التنفيذية المرتبطة بتطوير خدمات البنك وحلوله المصرفية مع رقمنة العديد منها إلى شرائح واسعة من العملاء الحاليين مع استقطاب الكثير من العملاء الجدد. ولتحقيق هذا الهدف، انصب تركيز البنك ممثلاً بقطاع الخدمات المصرفية للأفراد على تطوير وتحسين الجوانب التكنولوجية المرتبطة بالمنتجات والخدمات والأجهزة سواء من خلال تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile App، خدمات البنك التجاري الكويتي عبر شبكة الانترنت «الأونلاين» وشبكة فروع البنك التي تغطي مختلف مناطق الكويت والتي تمكن العملاء من إنجاز معاملاتهم المصرفية بكل سهولة وأمان على مدار الساعة. وفي هذا السياق، قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بتقديم خدمات رقمية مبتكرة للعملاء على النحو المبين أدناه:

- أطلق البنك خدمة «إرسال الأموال من التجاري» / «AlTijari Send»، وهي خدمة تحويل جديدة ومبتكرة تدعمها شركة ماستركارد، وتوفر الخدمة للعملاء طريقة سهلة وفعالة لتحويل الأموال دولياً، وتقدم مجموعة فريدة من المزايا. وتسمح هذه الخدمة للعملاء إنجاز معاملاتهم الدولية بطريقة بسيطة وفعالة مع الشفافية والوضوح، حيث يتم إيداع المبالغ المحولة إلى حسابات المستفيدين بصورة آنية (فورية) وذلك لغالبية التحويلات.
- يقوم البنك بافتتاح فروع جديدة وتطوير الفروع القديمة وتجهيزها بأحدث التقنيات والخدمات الرقمية وفق أفضل المعايير المطبقة في الصناعة المصرفية الرقمية بما يمكنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصات الرقمية وتقديم خدمات جديدة ومميزة للعملاء. ومن ذلك، قام البنك خلال العام 2023 بافتتاح فرعاً جديداً في الخبران، ونقل فرعه في السالمية وافتتح فرعاً بديلاً بمساحة أكبر في السلام مول.
- قدم البنك خدمة «حجز موعد» في فرع الخبران كونه أول فرع يقدم خدمات مصرفية متكاملة ذاتياً وبدون تواجد للموظفين، حيث يمكن للعملاء حجز موعد من خلال تطبيق البنك على الهواتف الذكية من أجل التقديم للحصول على قرض أو أي تعاملات مصرفية تتطلب وجود موظف خدمة عملاء.
- تمكين العملاء من تقديم «شكاواهم التعاقدية» بصورة رقمية من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية دون الحاجة لزيارة الفرع، مما يؤدي إلى توفير الراحة للعملاء وتخفيف الضغط على الفروع، ويمكن العميل من التتبع الرقمي للشكاوى.
- تمكين العملاء من تقديم طلب «إغلاق الحساب» و«إعادة تنشيط الحساب الخامل» بصورة رقمية.
- تعزيز مراكز الخدمات المصرفية الذاتية «Business Island» حيث أصبحت متوفرة في معظم فروع التجاري بميزات إضافية لتسهيل رحلة العميل من خلال توفير خدمات سلسلة ومميزة من خلال نقطة واحدة.
- تحديث حساب E-Gov ليصبح حساب Control، حيث تم تصميم الحساب بهوية جديدة لتسهيل عمليات الدفع محلياً ودولياً، بالإضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال قنوات مختلفة مع إصدار بطاقة سحب آلي تتيح للعميل التحكم بقنوات الاستخدام المختلفة بكل سهولة من خلال تطبيق التجاري موبايل أو الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.

مركز البطاقات

يوفر مركز البطاقات مجموعة متميزة من البطاقات الائتمانية والمسبقة الدفع وبطاقات الخصم بما يتناسب مع شرائح واحتياجات العملاء بالتعاون مع مؤسسات الخدمات المالية العالمية المرموقة مثل ماستركارد وفيزا. وتمنح بطاقات التجاري حاملها الكثير من المزايا مثل سهولة الحصول على أموال نقدية على مدار الساعة وقبول البطاقات على مستوى العالم في عمليات الدفع والسحب، كما توفر فرص المشاركة في عروض ترويجية رائعة والحصول على جوائز قيمة وكذلك الدخول لقاعات الانتظار في العديد من المطارات العالمية بما يستجيب لتطلعات العملاء، وعلى وجه الخصوص عملاء الخدمات المصرفية الشخصية.

أضاف البنك ثلاث عملات جديدة إلى بطاقة ماستركارد مسبقة الدفع متعددة العملات مما يوفر للعملاء الفرصة من الاستفادة من أسعار صرف آمنة لثلاثة عشر 13 عملة مختلفة في بطاقة واحدة.

حصل البنك على جائزة ماستركارد على مستوى الشرق الأوسط كأعلى بنك بنسبة البطاقات الرقمية، حيث يتم منح الجائزة للمؤسسات التي تحقق أعلى نسبة في ترميز بطاقات السحب الآلي ضمن المحافظ الإلكترونية.

مركز الاتصال

يلعب مركز الاتصال دوراً هاماً وحيوياً لتقديم خدمات مصرفية متكاملة ومساعدة العملاء الذين يتعاملون مع البنك التجاري على مدار الساعة من خلال الخدمات الافتراضية المتكاملة مثل المحادثة الفورية والمحادثة عن طريق الفيديو وتطبيق واتس اب مع توفر خيارات المكالمات الصوتية أو المرئية ومساعدتهم في تنفيذ طلبات العملاء من خلال وحدة الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى التصفح واستعراض أحدث المنتجات والخدمات المصرفية على صفحة البنك الإلكترونية أو تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile App مع الرد على كافة استفساراتهم وتوفير كافة سبل الحماية لهم في حال رغبتهم إيقاف بطاقتهم المصرفية عند التعرض لعملية احتيال أو سرقة.

يتم تدريب جميع موظفي مركز الاتصال للتأكد من معرفتهم التامة بجميع المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك وتعريفهم بكيفية الرد على العملاء وتزويد العملاء بالمعلومات اللازمة والمناسبة لاستفساراتهم مع توعيتهم بضرورة المحافظة على سرية بياناتهم المصرفية وكيفية تجنب محاولات الاحتيال بصورها المختلفة.

موجز عن جهود إدارة التسويق والحملات التسويقية لعام 2023

يسعى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد نحو تقديم أفضل الخدمات والمنتجات والعروض لجميع شرائح العملاء. وفي هذا الإطار، قامت إدارة التسويق بطرح العديد من الأنشطة والحملات والفعاليات لخلق تجارب جديدة ومميزة للعملاء الحاليين وللاستقطاب عملاء جدد مع التركيز على التطوير حرصاً على رضا العملاء وتلبية احتياجاتهم وتجاوز توقعاتهم، ومن هذه الحملات والفعاليات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- حملة تحويل الراتب
حملة «تحويل الراتب» هي حملة رئيسية تستقطب العملاء لتحويل رواتبهم إلى البنك التجاري وتقديم لهم هدايا نقدية تصل إلى 2000 دينار كويتي، بالإضافة إلى بطاقة ائتمانية مجانية لمدة سنتين.

- حملة عيشها مرتين
تم إطلاق الحملة الصيفية السنوية في شهر يونيو بعنوان «عيشها مرتين» كمكافأة عملاء البطاقات الائتمانية، وهذه الحملة تتضمن جوائز نقدية لمستخدمي البطاقات الائتمانية تضاف إلى رصيد البطاقة كاسترداد نقدي على قيمة مشترياتهم خلال الشهر ويحد أقصى 2000 د.ك، حيث يتأهل العملاء لدخول السحب عند إصدار واستخدام بطاقات التجاري الائتمانية.

وخلال فترة الصيف أيضاً، تم تقديم 3 دورات مجانية لعملاء البنك متخصصة بالطبخ وتنسيق الورود. وقام فريق التسويق أيضاً برحلة بحرية إلى شواطئ الزور والخيران ولتوزيع هدايا مختلفة على رواد البحر تتناسب مع الأجواء الصيفية البحرية، مثل الثلجات ومستلزمات البحر.

- حملة تفعيل الإشعارات على تطبيق البنك على الهواتف الذكية
حرصاً على التوعية وإبقاء العملاء على اطلاع دائم بالعمليات التي تتم على حساباتهم وآخر العروض ورسائل التوعية المصرفية، تم إطلاق حملة تشجيعية لتفعيل الإشعارات على تطبيق الهاتف، حيث توفر هذه الإشعارات اطلاع فوري لأي معاملة تتم على الحساب بالإضافة إلى اشعارات توعية أسبوعية. واستمرت الحملة لمدة 6 شهور وتم تحفيز العملاء للاشتراك بخدمة الإشعارات بإجراء سحب شهري للمشاركين بالخدمة للفوز بجوائز نقدية قيمة.

- حملة ترويج حساب النجمة
نظم البنك «كرنفال النجمة» للسحب على الجائزة الكبرى لحساب النجمة «جائزة المليون ونصف مليون دينار كويتي» للسنة الخامسة على التوالي. وأقيم «كرنفال النجمة» بمجمع مروج، وأذيع على الهواء مباشرة عبر إذاعة 360FM، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي بحضور قيادات ومسؤولين من البنك، وممثلي مكتبي التدقيق العالميين Deloitte & Touche الوزان وشركاه - و«RSM البزيع وشركاه»، وممثلين من وزارة التجارة والصناعة. وقد حظيت هذه الفعالية بحضور لافت من العملاء. ومن المعروف أن حساب النجمة يقدم أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب في العالم.

وقد تم إطلاق حملة للترويج لحساب النجمة في شهر أبريل 2023 لتشجيع جمهور العملاء على التوفير والادخار، حيث تتم إتاحة الفرصة للعملاء الذين يقومون بفتح الحساب خلال فترة الحملة لدخول السحب والفوز بجائزة نقدية بقيمة 500 دينار كويتي تحت عنوان «عيدية النجمة» وذلك لتزامنها مع فترة عيد الفطر المبارك. وتم إعلان 5 فائزين بالحملة.

- إضافة وكلاء جدد للسيارات على قائمة شركائنا
وتركيزاً على اهتمام العملاء بسوق السيارات، فقد تمكن القطاع من إضافة وكلاء جدد للسيارات على قائمة شركائنا: وتعتبر هذه الإضافات خاصية مميزة لأنها تمكن التجاري من الحصول على أسعار خاصة لعملائه.

وفي نفس الإطار، تمت المشاركة في أكبر معرض سيارات في الكويت Auto World Show، وذلك بوضع جناح للبنك لعرض المنتجات والعروض الخاصة بالسيارات المقدمة من البنك لعملائه.

- تحديث حساب الشباب YOU
إيماناً بأهمية الشباب في صناعة المستقبل، تم تحديث خصائص ومزايا حساب الشباب وتشجيعهم على بدء رحلتهم المصرفية عن طريق البنك التجاري، وتحت شعار « أنت من يختار»، يمكن الآن للطلبة فتح حساب الشباب بكل سهولة عن طريق تطبيق البنك على الهواتف الذكية CBK Mobile App، وعند تحويل المكافأة الطلابية على الحساب، يحصل العميل على مكافآت من اختياره، حيث وفر البنك للطلبة إمكانية اختيار هداياهم ضمن مجموعة من الهدايا المقدمة من شركائنا بما يتناسب مع اهتمامات واحتياجات هذه الفئة في بداية حياتهم الجامعية.

- حملة «نسبتك تسوى كاش»
ومواكبة أيضاً لرغبات فئة الشباب، تم تدشين حملات خاصة للطلبة خريجي الثانوية العامة، تشجيعاً لهم على مثابرتهم خلال السنة، وكانت الحملة الأولى تحت عنوان «نسبتك تسوى كاش»، حيث حصل أول 50 طالباً من الطلاب الذين قاموا بفتح حساب YOU للشباب عبر التطبيق CBK Mobile App على هدية نقدية بالدينار الكويتي تساوي نسبة نجاحهم و تخرجهم من المرحلة الثانوية. وفي ذات السياق، تم إطلاق شركات جديدة مع الشركات الرائدة في مجال الإلكترونيات لتوفير خصومات خاصة لعملائنا حملة البطاقات الائتمانية بمناسبة موسمي العودة للمدارس والتخرج من الثانوية العامة.

- حملة العودة للمدارس
طرح البنك حملة العودة للمدارس للفئة العمرية من 7 لغاية 14 سنة بهدف تشجيع الأهالي على فتح حساب التوفير للأطفال وبدء خطوة التوفير لمستقبلهم، وتماشياً مع أسلوب الحياة الجديد لهذه الفئة، واستخدامهم للأجهزة الذكية، تم إجراء سحب للعملاء الجدد عند فتح حسابي الأول للأطفال على مجموعة من الأجهزة الإلكترونية.

ويعتبر «حسابي الأول» هو الحساب المثالي للأطفال الذي يساعدهم على التعرف على أهمية توفير المال والاستمتاع بالفعاليات والأنشطة التي ينظمها البنك على مدار السنة. ويأتي «حسابي الأول» مع بطاقة خاصة بتصميم مميز يناسب الأطفال. ويمكن لولي الأمر الاطلاع على حسابات أطفاله من خلال حسابه على تطبيق التجاري.

- حملة الاسترداد النقدي
في شهر رمضان المبارك، تم إطلاق عدة حملات وأنشطة للعملاء، منها حملة الاسترداد النقدي عند استخدام بطاقات التجاري لشراء البقالة خلال شهر رمضان الفضيل وكان لها تأثيراً واسعاً واستجابة كبيرة من العملاء، حيث وضعنا أهدافنا في هذا الموسم بناءً على توجهات وسلوكيات العملاء الشرائية.

إضافة إلى ذلك، عززت إدارة التسويق أيضاً برنامج الولاء والشركاء الذي يوفر للعملاء خدمات مجانية و/أو خصومات بالتعاون مع الكثير من التجار والشركاء، حيث جرى إضافة أكثر من 30 شريكاً جديداً إما بصفة شركاء مقدمي عروض وخدمات على المدى الطويل أو شركاء مقدمي عروض وخدمات على المدى المتوسط والقصير.

مساهمة البنك في حملة «لنكن على دراية»

حرص البنك على المساهمة في حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بهدف تثقيف عملاء البنوك مصرفياً ومالياً وذلك بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، حيث قدم البنك المساندة والدعم لتلك الحملة من خلال موقعه الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به عن طريق نشر المواد التعريفية المرتبطة بالتوعية والثقافة المصرفية. وقد تضمنت جهود البنك التوعية بالكثير من الموضوعات، منها على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر المرتبطة بالعملات الافتراضية، مثل «بتكوين» وغيرها من العملات الافتراضية الأخرى، وظاهرة تكييف القروض، والاستثمارات المشبوهة والتحذير من مخاطر الاحتيال وضرورة حماية العملاء لحساباتهم المصرفية وعدم مشاركة رمز OTP والمخاطر المرتبطة بذلك والتوعية بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعريف العملاء بالخدمات المقدمة من البنك لذوي الاحتياجات الخاصة.

وسوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مسيرته وجهوده الرامية إلى جعل التجاري المفضل للعملاء عن طريق طرح وتطوير العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للشركات أحد أهم قطاعات النشاط الرئيسية، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الأساسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تنطوي على مخاطر محدودة وذلك من خلال الاهتمام بتمويل الأصول ذات القيمة والجودة العالية على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي المتنوعة بما يساهم بشكل عام في حيوية الاقتصاد.

ولمواصلة تحقيق ذلك الهدف، يطبق قطاع الخدمات المصرفية للشركات منهجية ذات أبعاد متعددة لتعزيز كفاءة فريق العمل من خلال وحدات الأعمال لديه. تعمل وحدات الأعمال المتخصصة الست التابعة للقطاع على خدمة قاعدة عملائه المتنوعة من خلال دراسة احتياجاتهم الائتمانية والتمويلية لتلبية متطلبات أعمالهم قصيرة وطويلة الأجل. ويساهم التمويل الممول وغير الممول بشكل كبير في تحقيق الأرباح الصافية الإجمالية للبنك. علاوة على ذلك، يواصل فريق التحليل الائتماني المتخصص لدى القطاع إجراء تحليلات شاملة للجوانب المالية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة والمخاطر، ويسفر ذلك التحليل عن عروض ائتمانية تفصيلية يتم إعدادها من قبل القطاع بهدف مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات مدروسة. وفي نفس الوقت، فإن وحدة مكتب خدمات الشركات تواصل العمل بصفتها الذراع المساندة للقطاع، حيث تركز بصورة أساسية على التعامل مع المهام التشغيلية والخدمات المساندة في القطاع. ولذلك، يركز القطاع بقوة على فريق العمل المتنامي والمتفاني، ويستثمر بصورة كبيرة في تعزيز وترسيخ معارفهم ومهاراتهم بشكل مستمر لتحقيق الأهداف المحددة للقطاع.

وعلى الرغم من مواجهة قطاع الخدمات المصرفية للشركات لبعض التحديات في السوق، تمكن القطاع من زيادة قاعدة عملائه بنسبة ملائمة حيث قام القطاع بإنشاء علاقات ائتمانية استراتيجية، مع الالتزام بالتركيز وإعطاء الأولوية للعملاء ذوي الجدارة والجودة الائتمانية، وتعزيز العلاقات الاستراتيجية، وتنويع المحفظة الائتمانية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية الواعدة. وقد أولى قطاع الخدمات المصرفية للشركات اهتماماً خاصاً بقطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والتصنيع والتكنولوجيا المالية والطاقة الخضراء والنفط والغاز، حيث أن هذه القطاعات تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية الشاملة. وقد نجح فريق قطاع الخدمات المصرفية للشركات، خلال العام، في استقطاب مشاريع جديدة هامة إلى محفظة التمويل تبلغ قيمتها حوالي 700 مليون دينار كويتي مما أدى إلى تنويع المحفظة الائتمانية للبنك، مما يؤكد من جديد مكانة البنك التجاري كأحد البنوك الرائدة في تمويل مشاريع القطاعين العام والخاص.

وينصب تركيز القطاع بشكل كبير على مبادرات ومفهوم التمويل المستدام بعناصره البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، مع تسليط الضوء على الالتزام بممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولية، حيث يواصل دعم وتمويل المشاريع القائمة مع البحث عن مشاريع جديدة. بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من جهود التحول الرقمي المستمر التي يضطلع بها البنك، خصص قطاع الخدمات المصرفية للشركات الكثير من الوقت والجهد لطرح وتقديم تجربة رقمية شاملة للعملاء من الشركات. ويرى القطاع أن التحول الرقمي بمثابة وسيلة مبتكرة للعملاء وبالعملاء من خلال إشراكهم في تلك العملية بغرض تحسين تجربتهم المصرفية الرقمية، وسيبذل البنك كل الجهود الممكنة للتحول من الممارسات المصرفية التقليدية إلى الممارسات المصرفية الرقمية.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه في مزاولة أنشطتهم وتلبية احتياجاتهم المصرفية الدولية، وكذلك توسيع نطاق أعمال البنك المصرفية على المستوى الخارجي.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية ("القطاع") على تيسير إجراء المعاملات المصرفية التي تتم خارج دولة الكويت، سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء، وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من الأنشطة والأعمال المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. ويساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتنويع مخاطر الانكشافات الائتمانية على مستوى القطاعات الجغرافية وقطاعات النشاط من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض الثنائية والمشاركة خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم داخل الكويت، ويقوم القطاع أيضاً بتمويل المشاريع داخل وخارج الكويت والتي تكون ذات أهمية استراتيجية لدولة الكويت.

بدأ عام 2023 بأزمة بالقطاع المصرفي في الولايات المتحدة، تلاها انهيار بنك كريدي سويس Credit Suisse، مما أدى إلى غموض كبير يكتنف مسارات التعافي الاقتصادي التي توقعها الخبراء على نطاق واسع في عام 2023. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم الكبير السائد على مستوى العالم قد يكون لهما تأثير سلبي على جانب الطلب والاستهلاك، وهذا بدوره يقلل من احتمالات التعافي في عام 2024 أيضاً.

ومع ذلك، استفاد قطاع الخدمات المصرفية الدولية من ارتفاع أسعار الفائدة ودخل في معاملات وأنشطة تمويلية مع عملاء مقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا. وركز القطاع على إقراض البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل مؤسسات التنمية متعددة الأطراف وشركات الإجارة والجهات السيادية وغيرها. فضلاً عن ذلك، فقد انصب تركيز القطاع على المقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأقصى شرق آسيا وأوروبا خلال عام 2023، حيث بلغت قيمة القروض الجديدة الممنوحة من القطاع أكثر من 150 مليون دينار كويتي.

واصل القطاع دعم الشركات متعددة الجنسيات العاملة في تنفيذ مشاريع متنوعة في الكويت من خلال منح التسهيلات الائتمانية لهذه الشركات لإصدار الضمانات الخاصة بالمشاريع. وواصل القطاع أيضاً دعم الأطراف المقابلة المشاركة في المعاملات الاستراتيجية مثل صادرات النفط من قبل مؤسسة البترول الكويتية وتنفيذ مشروع أم الهيمان بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، حيث سيسعى القطاع إلى المشاركة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق دخل ثابت في السنوات المقبلة.

ويواصل القطاع تطوير علاقات وأعمال جديدة مع شركات ومؤسسات من منطقة الشرق الأقصى وتركيا وأوروبا والتي تقوم على تنفيذ مشاريع في دولة الكويت. ويحرص القطاع على تنويع الانكشافات تجاه القطاعات الرئيسية الهامة مثل المؤسسات المالية وشركات الطيران والنفط والغاز وقطاع الهندسة والمشتريات والبناء (EPC)، حيث بلغ إجمالي الأصول غير الممولة المضافة في محفظة القطاع أكثر من 120 مليون دينار كويتي خلال العام.

ومن خلال مجموعة من المعاملات الممولة وغير الممولة، حافظ القطاع على جودة محفظة الأصول لديه واستمر في المساهمة في تحقيق الربحية العامة للبنك.

كما استفاد القطاع بشكل فعال من قاعدة علاقاته القوية مع العملاء لجذب الودائع للبنك، وبالتالي المساهمة في تعزيز وضع السيولة لديه.

وسوف يواصل القطاع جهوده الرامية نحو نمو محفظة الأصول بالبناء على الزخم القائم من خلال عمليات الإسناد والمشاركة في المعاملات والصفقات الدولية على أساس اقتناص الفرص بناءً على التحليل الشامل للمخاطر والعائد، وكذلك أخذ الحيطة والحذر اللازمين. وسوف يسعى القطاع أيضاً نحو تحديد عوامل ومصادر جديدة ومحتملة للإيرادات للبنك مع التركيز على التحسين المستمر للقدرات التشغيلية للقطاع.

قطاع الخزينة والاستثمار

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها البيئة المصرفية والاستثمارية خلال عام 2023 من حيث النمو والسيولة، إلا أن مصرفنا قد نجح في اقتناص فرص التمويل طويل الأجل من شريحة متنوعة من العملاء لتعزيز مركز السيولة وقاعدة رأس المال، ويركز قطاع الخزينة والاستثمار بشكل أساسي على تقليل تركيز الودائع وتحسين متوسط آجال الأموال المقترضة. وتماشياً مع استراتيجيتنا لزيادة آجال مجموع المطلوبات وتعزيز قاعدة رأس المال، قام البنك بإصدار الشريحة الثانية من السندات المساندة بقيمة 50 مليون دينار كويتي غير قابلة للاستدعاء لمدة 5 سنوات وتستحق بعد 10 سنوات. ويأتي إصدار هذه السندات ضمن برنامج إصدار السندات بقيمة 100 مليون دينار كويتي على شرائح متعددة. وفي حالة وجود متطلبات إضافية لرأس المال، يمكن للبنك الاستفادة من سوق السندات من خلال إصدار سندات مساندة كشريحة ثانية بقيمة 50 مليون دينار كويتي ضمن البرنامج المذكور.

كما قام البنك بتنويع وتعزيز أوضاع السيولة من خلال زيادة ودائع العملاء من المقيمين وغير المقيمين، بالإضافة إلى الحصول على قروض ثنائية ومشتركة. إلى جانب ذلك، ظلت محفظة قروض البنك على حالها تقريباً، ولكن تم تقليل حجم الميزانية العمومية لغرض تحقيق الاستفادة القصوى والاستخدام الأمثل من عمليات الاقتراض طويلة الأجل.

وارتفعت تكلفة الأموال بالنسبة للبنك خلال السنة الحالية بوتيرة أكبر بصورة نسبية عن السنة الماضية نتيجة ارتفاع الفوائد على ودائع العملاء وتكلفة الاقتراض طويل الأجل باستخدام عملات مختلفة، كما أن الودائع منخفضة التكلفة، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA)، قد ساعدت البنك بشكل واضح في وقف التكلفة العامة المتزايدة على إجمالي القروض. وبالرغم من القفزة الكبيرة في تكلفة الأموال، إلا أن ارتفاع إعادة تسعير محفظة القروض بسعر فائدة متغيرة نتيجة لموجات ارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى انخفاض الودائع فيما بين البنوك والتي عادةً ما تُدر فائدة أقل من فئات الأصول الأخرى قد ساعدت البنك في تحسين صافي الأرباح من الفوائد. إضافة إلى ذلك، فإن عمليات السوق المفتوحة الاستباقية التي جاءت في صورة سندات طرحها بنك الكويت المركزي في شكل ودائع ذات عوائد مرتفعة تم ضخها في القطاع المصرفي قد ساعدت البنك على استيعاب تكلفة السيولة بشكل جزئي وتحسين نسب السيولة.

انخفضت محفظة السندات المصنفة بالدرجة الاستثمارية بشكل كبير نتيجة استحقاق تلك السندات وندرة الفرص الاستثمارية الجيدة التي تستوفي معايير الحد الأدنى للعائد حسب متطلبات سياسة الخزينة والاستثمار. إن متوسط المدة لمحفظة السندات بعد تعديل فترة التحوط هي سنة واحدة تقريباً، وهو ما ساعد البنك على تجاوز مخاطر المدة المتعلقة بعمليات البيع المستمرة في سوق السندات. كما أن التصنيف الائتماني لإجمالي محفظة السندات جاء على درجة (+A)، حيث أن أكثر من 90% من السندات في المحفظة مؤهلة لعمليات إعادة شراء قصيرة وطويلة الأجل، وقد تم استخدام 65% من محفظة السندات في عمليات إعادة شراء طويلة الأجل بمعدل أقل نسبياً من مصدر تمويلي آخر لعمليات الاقتراض طويلة الأجل. وعليه، فإن محفظة السندات لا تصيف عوائد أكبر لأصول البنك فحسب، وإنما تعزز مراكز السيولة للبنك من خلال عمليات إعادة الشراء.

ولتعزيز رأس المال والميزانية العمومية للبنك، تم شراء المزيد من أسهم الخزينة خلال العام. وتماشياً مع الاستراتيجيات المرتبطة بأهداف الاستدامة (البيئية - الاجتماعية - الحوكمة)، قام البنك بزيادة نسبة الأصول المرتبطة بمبادئ الاستدامة في محفظته من خلال الاستثمار المباشر، أو من خلال إعادة التمويل لفئات الأصول المرتبطة بالاستدامة البيئية والمجتمعية.

وبهدف تعزيز جودة الخدمات المقدمة من قطاع الخزينة والاستثمار للعملاء على مدار الساعة (24/7)، فقد قام القطاع بتطوير منصة إلكترونية لعمليات القطع الأجنبي ودمجها في النظام المصرفي الأساسي، حيث توفر هذه المنصة للعملاء وبصورة آلية لحظية أسعار صرف القطع الأجنبي بهوامش ربحية جذابة. إن خاصية التحوط التلقائية التي توفرها هذه المنصة تساعد البنك على إدارة مخاطر السوق بصورة فعالة.

يعمل قطاع الخزينة والاستثمار من خلال منظومة تعتمد على أحدث التقنيات المتعلقة ببوابات التداول الإلكتروني التي تتسم بسرعة تنفيذ أعمال المتاجرة مثل Bloomberg و Reuters FX trading و 360T، وكذلك المنصات الإلكترونية الرئيسية الخاصة التي تتوفر لدى البنك. وبفضل كفاءة نظم قطاع الخزينة والاستثمار وخصائص وسمات التحكم والرقابة المتعلقة بتلك النظم، فقد تمكن القطاع من القيام بأعمال التداول من خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية وتساهم في تحسين كفاءة الأعمال. وقد قام البنك بشراء نظام جديد للخزينة بهدف أتمتة الوحدات المتنوعة المختصة بتنفيذ الصفقات وذلك في ضوء استراتيجية البنك للتحويل الرقمي.

ويعمل لدى قطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- **مكتب عمليات القطع الأجنبي:**

يتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي

- **مكتب سوق النقد والدخل الثابت:**

ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية لحسابات النوسترو وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت، والسيولة، وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة، والتحوط ضد مخاطر السوق باستخدام عمليات المقايضة، والمحفظة الاستثمارية، والقروض الثنائية/ المجمعمة (عمليات الاقتراض) وعمليات إعادة شراء السندات.

- **مكتب مبيعات الخزينة والاستثمار:**

يعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي، وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى. كما يقوم المكتب بإدارة المحفظة الاستثمارية مثل الأسهم المسعرة وغير المسعرة والأصول الجاهزة للبيع.

وقد حقق البنك من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار نمواً في ودائع العملاء غير المقيمين والقروض الثنائية والقروض المجمعمة واتفاقيات إعادة الشراء لأجل ومحفظة السندات السيادية بالدولار الأمريكي والأرباح الناشئة عن التعاملات بالقطع الأجنبي.

ومما لاشك فيه، فإن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية، بالإضافة إلى إتباع أحدث الوسائل التكنولوجية، كان له تأثيراً كبيراً في تحقيق أهداف قطاع الخزينة والاستثمار ضمن الاستراتيجية العامة للبنك.

قطاع إدارة المخاطر

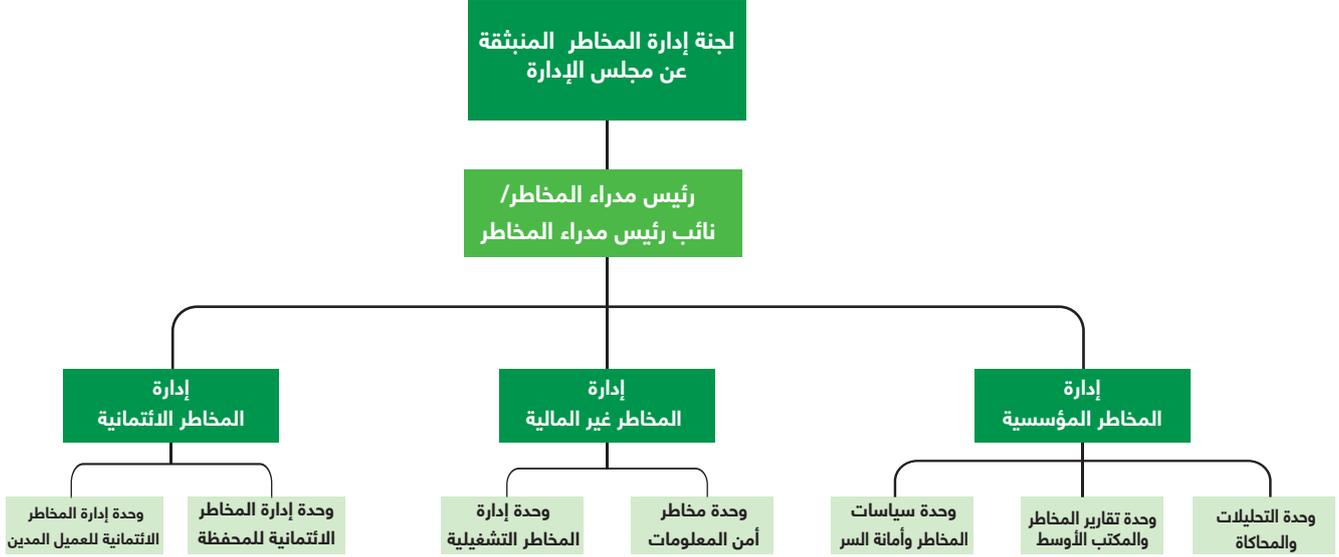
يرى البنك التجاري الكويتي أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المستمرة وعملية اتخاذ القرار. ومن ثم، فإن الأداء المستدام والسليم للبنك يعتمد على القدرة على تحديد وإدارة المخاطر بنجاح على جميع المستويات من خلال تطبيق مناهج وممارسات وثقافة إدارة المخاطر بصورة حصرية.

تتمثل الأهداف الأساسية لقطاع إدارة المخاطر لدى البنك في توقع المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات والنماذج والتقييمات ثم تخفيف تأثير المخاطر المحددة أو الناشئة، والمراقبة الملائمة للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك من حيث العوامل الداخلية والخارجية. إن التصنيفات العامة للمخاطر تشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. إن قطاع إدارة المخاطر بالبنك هو قطاع مركزي يرأسه رئيس مدراء المخاطر يساعده نائب رئيس مدراء المخاطر، ويقدم آراء مطلعة ومشورة استباقية بشأن اتخاذ قرارات العمل التي تكتنفها المخاطر والتي تتخذها قطاعات وإدارات الأعمال، بالإضافة إلى رفع تقارير عن وضع المخاطر لدى البنك وضمان توفر خطط العمل لتخفيف تلك المخاطر.

ولتطوير ودمج عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك بحيث يتم اتخاذ القرارات بعد دراسة مستنيرة، تم تنظيم وتجميع أدوار ومهام قطاع إدارة المخاطر ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)، وإدارة المخاطر غير المالية (NFRM)، وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على النحو المبين أدناه.



ويعمل قطاع إدارة المخاطر - الذي يضم فريقاً من المتخصصين ذوي الخبرة والمهارة في إدارة المخاطر - على القيام بمهامه الموكلة إليه في تقييم ومتابعة والتوصية بالاستراتيجيات للرقابة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات والمخاطر المؤسسية ضمن إطار محكم وواضح من الممارسات والسياسات والإجراءات.

واصل قطاع إدارة المخاطر خلال عام 2023 العمل مع القطاعات والإدارات المختلفة على تطبيق منهجية إدارة المخاطر بصورة استباقية وحصيفة. ومن خلال رؤية مستقبلية للأحداث الجارية، قام القطاع بمراجعة العديد من السياسات وبيان نزعة البنك تجاه المخاطر والحدود الداخلية والانكشافات لبعض المخاطر العالية والقطاعات المعرضة للمخاطر وفئات الأصول لضمان التحديد المبكر والتخفيف الفعال للانكشافات الائتمانية والأطراف المقابلة التي قد تظهر عليها مؤشرات التعتُّر والإخلال. إن أحد الجهود الرئيسية تكمن في العمل مع جميع مسؤولي المخاطر بغرض أساسي وهو التعرف على المخاطر الناشئة التي قد يتعرض لها البنك وتقديم التوصيات المناسبة للتخفيف منها.

إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)

تضم إدارة المخاطر الائتمانية الوحدات التالية:

1. وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للعميل المدين (OCRM): تركز الإدارة بشكل خاص على المراجعة السابقة واللاحقة لعملية المنح وتقييم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية بما في ذلك تقييم خطوط الائتمان لمختلف الدول والبنوك وكذلك عروض الاستثمار وفقاً للسياسات الائتمانية والاستثمارية.

2. وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للمحفظة (PCRM): هذه الوحدة هي المسؤولة عن مراقبة المحفظة الائتمانية للبنك وفق المعايير / الحدود العامة المنصوص عليها في السياسات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع الوحدة بتقديم رأي مستقل إلى إدارة البنك بشأن المخاطر بهدف تحسين جودة المحفظة الائتمانية بصفة عامة.

إدارة المخاطر غير المالية (NFRM)

تضم إدارة المخاطر غير المالية الوحدات التالية:

1. وحدة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMD): هذه الوحدة مسؤولة عن متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، بما في ذلك مخاطر الاحتيال. تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة (RCSA) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات والعمليات التي انطوت على مخاطر وتم الإبلاغ عنها "أحداث المخاطر". ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بأحداث المخاطر والإبلاغ عنها من خلال التقارير الدورية لإدارة

المخاطر. كما تظطلع إدارة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة استمرارية الأعمال (BCP) على مستوى البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.

2. وحدة مخاطر أمن المعلومات (ISD): هذه الوحدة مسؤولة عن تحديد ومراقبة وقياس ورفع تقارير بشأن كافة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات على مستوى البنك - مثل التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة - لضمان توافر معايير الأمان للأصول المعلوماتية. كما تقوم وحدة مخاطر أمن المعلومات بإعداد والاحتفاظ بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات مع إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من مدى فاعلية الضوابط والأدوات الرقابية وذلك بهدف حماية الأصول المعلوماتية لدى البنك. وتقوم الوحدة برفع تقارير دورية إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة حول قدرة البنك على إدارة أمن المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المشاريع الخاصة بأمن المعلومات. وتقوم الوحدة بصفة استشارية بالتعاون مع مختلف الوحدات والإدارات بالبنك وتزويدها بالنصائح والإرشادات والتوجيهات اللازمة لتحقيق الالتزام بالمتطلبات الرقابية وإتباع أفضل الممارسات على مستوى البنك لحماية الأصول المعلوماتية.

وقامت الوحدة، بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية، بتطوير وتقديم برامج معدة خصيصاً لجميع الموظفين لترسيخ ثقافة الوعي بأمن المعلومات على مستوى البنك. هذا، وقد عملت الوحدة أيضاً على ضمان وفاء البنك بمتطلبات شهادة الاعتماد والالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS لحماية بيانات العملاء، وكذلك الحصول على شهادة الأيزو ISO 27001 ومتطلبات شهادة سويفت SWIFT CSP، إضافة إلى الوفاء بمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن وثيقة إطار الأمن السيبراني.

إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

هذه الإدارة هي المسؤولة عن تقديم منظور متكامل وشامل على مستوى المحفظة للمخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك من خلال تطوير رؤية مؤسسية شاملة لجميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأهداف الاستراتيجية وجدوى أعمال البنك. تتكون هذه الإدارة من ثلاثة وحدات مترابطة ومتداخلة وهي:

1. وحدة سياسات المخاطر وأمانة السر - تركز بشكل أساسي على تقييم التعليمات الجديدة /التغييرات على التعليمات القائمة، وبالتالي وضع / تطوير منهج لاستجابة سياسة إدارة المخاطر لهذه التغييرات.

2. وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط - مسؤولة عن إعداد تقارير إدارة المخاطر بشكل سليم وفي الوقت المناسب مع تقديم بيانات وتفصيل تستند إلى تحليلات وصفية.

3. وحدة التحليلات والمحاكاة - تركز على التحليلات التطلعية (رؤية مستقبلية) والوصفية (للمحاكاة والتحسين)، وتطوير النماذج المالية لتقديم رؤى تطلعية واستباقية.

إن إدارة المخاطر المؤسسية من خلال وحداتها المترابطة هي المسؤولة عن عمليات الاحتساب والمراقبة الدورية للنسب المالية، ورفع التقارير بشأن معايير قياس مخاطر السوق والسيولة ومعدلات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مختلف معايير ومقاييس نزعة المخاطر. وتقوم المجموعة باحتساب رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة المخاطر المختلفة وفقاً لخطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك ICAAP، وتضطلع بالمسؤولية عن إجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة BRMC ومجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي. كما تعقد الإدارة اجتماعات دورية للجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة الائتمان والاستثمار CIC بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك، وتقوم أيضاً بإعداد تقرير شهري بشأن إدارة المخاطر والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO. كما تقدم الإدارة المدخلات/البيانات الكمية الأساسية اللازمة مثل احتمالية التعثر عن السداد وقيمة الخسارة عند التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، وتضمن الإدارة أيضاً تحديث سياسات إدارة المخاطر لدى القطاع وتنفيذ الكثير من المشاريع الخاصة ذات الصلة بإدارة المخاطر التي تتضمن تحليلات ومحاكاة المخاطر بهدف تقييم المخاطر من منظور كمي. وإلى جانب الأدوار والوظائف المنوطة بقطاع إدارة المخاطر، فإن إطار حوكمة إدارة المخاطر لدى البنك يشكل هيكل هرمي على قمته مجلس الإدارة، ويضم عدداً من اللجان التابعة لمجلس الإدارة مثل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن قسم الحوكمة، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ. المخاطر الائتمانية

في حين أن عمليات الإقراض (داخل وخارج الميزانية العمومية) الممنوحة للأطراف المقابلة يتم اعتمادها بصورة صارمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، إلا أن إدارة المخاطر الائتمانية تضمن وضع السياسات والإرشادات والعمليات والإجراءات الملائمة لتقييم أنشطة الإقراض بشكل شامل مع مراجعة دورية وتحديث لعمليات وآليات وأساليب التقييم الائتماني. تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء تقييمات ائتمانية مستقلة، كما يتم وضع حدود داخلية لتخفيف التركيز الائتماني وتحسين جودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الائتمانية الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم وضع حدود لمخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما يقوم قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيداً من الدقة والتفاصيل عند تقييم مخاطر قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض تجاه العميل وتركز الضمانات وفقاً لمقررات الركن الثاني من معايير "بازل 3". ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس العميل والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب. مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق لدى البنك يتضح في محافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للرقابة الملائمة على مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول ليلية واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم وضعها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً بصورة لاحقة للتأكد وللتحقق من مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال "الخسائر المتوقعة" وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية لمجموعة البنك وتلك الخاصة بالبنك على حدة تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج. مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود على الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما يتم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة أنماط تجديد فترات الودائع وتحديد الودائع الكبيرة وتوجهات الأفراد والمؤسسات في التصرف بالأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباط ذلك بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقارنة بالحدود الرقابية والحدود الداخلية.

د. مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية المعرضة للمخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ووفقاً لتعليمات بازل، يقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعمولات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر أسعار الفائدة بصورة منتظمة.

هـ. المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن عدم ملائمة العمليات والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة عليها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك/ المجموعة. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIs بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة.

ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن قاعدة البيانات المحتفظ بها داخلياً فيما يتعلق بالأحداث المرتبطة بالمخاطر توفر وتقدم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث وأثرها والتي أدت إلى نشوء المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك سياسة وخطة استمرارية الأعمال وذلك لمعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يضمن مواصلة واستمرارية الأعمال وأن تكون الأعطال الناتجة عن أي خلل للنظم والعمليات الهامة للبنك عند حدها الأدنى.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر التشغيلية، في التخفيف والتحويل الجزئي للمخاطر التشغيلية وذلك عن طريق تحويل ونقل المخاطر بصورة حصيفة. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك بما في ذلك عوامل يتم مراعاتها في هيكله وثائق التأمين وبيان حدود الوثائق التأمينية والمبالغ المستقطعة ومراجعات الوثائق التأمينية ومعالجة المطالبات.

و. مخاطر أمن المعلومات

إن الهدف من أمن المعلومات يكمن في ضمان الأمن العام للأصول المعلوماتية على نطاق البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك وبيئة التهديدات المستمرة، خاصة مع التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا والتحول الرقمي.

تقدم إدارة مخاطر المعلومات أسلوب ونظام منهجي لتحديد المخاطر وتقييم الضوابط لتحقيق الهدف المذكور أعلاه، وقد قام البنك بوضع سياسة شاملة لأمن المعلومات، بالإضافة إلى سياسة إدارة مخاطر أمن المعلومات التي تقدم منهجية تفصيلية لكيفية تحديد، وتحليل، ومراقبة ومعالجة مخاطر أمن المعلومات.

ز. المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المختصة بإدارة هذه المخاطر والرقابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة هذه المخاطر.

قطاع التحول الرقمي والابتكار

منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة من التجاري

تقديم تجربة رقمية مصرفية متميزة للعملاء

وفقاً لرؤية البنك المتمثلة في تقديم تجربة رقمية متميزة للعملاء، وأن نكون البنك الأكثر ابتكاراً في خدمة عملائنا من الأفراد والشركات وخدمة المجتمع، واصل البنك التركيز على طرح الحلول والعروض المبتكرة في عام 2023.

تشمل مجالات التركيز الرئيسية للقطاع في عام 2023 طرح تجربة القنوات المتعددة بإعداد منظومة متكاملة لتمكين العملاء من فتح وإدارة الحسابات من خلال تطبيق البنك على الهواتف الذكية الأفضل في فئته وطرح أحدث أجهزة الخدمة الذاتية الرقمية، وتحسين القدرات التحليلية المتقدمة لإضفاء السمة الشخصية المميزة لتعاملات العملاء الرقمية وخدمة شرائح العملاء بصورة ديناميكية آية وفورية، مع ضبط وتوحيد العمليات ودعمها بالحلول التقنية بغرض خدمة العملاء على النحو الأمثل من خلال تجربة رقمية متكاملة.

- المساعد الافتراضي من التجاري باستخدام الذكاء الصناعي - خدمة تي-بوت AI-Tijari Bot

المساعد الشخصي تي-بوت T-Bot هو مساعد افتراضي تفاعلي تم تطويره لمساعدة العملاء في الحصول على معلومات وإجابات فورية على استفساراتهم المصرفية العامة باللغتين العربية والانجليزية وهذا الحل التقني يوفر للعملاء خدمة رقمية سهلة وبسيطة.

- الخزائن الخاصة من التجاري T-Locker / Tijari-Lockers

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الكويتي على مواكبة الابتكار الرقمي، وتطوير طرق جديدة لتقديم الخدمات الرقمية لعملاء البنك، تم تطوير خدمة جديدة تتيح لعملاء البنك استلام طلباتهم مباشرة من أجهزة T-Locker وهي عبارة عن خزائن تحتوي على صناديق مختلفة الأحجام. ويتم فتح هذه الصناديق حصرياً من خلال التفاعل مع شاشة الجهاز باستخدام تطبيق التجاري على الهواتف الذكية، أو رمز الاستجابة السريعة "QR" المرسل للعميل. وتعتبر هذه الخدمة ابتكاراً فريداً من نوعه في المنطقة حيث توفر حزم نقدية معدودة مسبقاً بفتات متنوعة، كما يمكن للعملاء من خلال هذه الأجهزة استلام المستندات التي يطلبونها من البنك على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع 24/7.

- تطوير مركز الخدمة الذاتية "Business Island"

قام البنك التجاري الكويتي بتطوير مراكز الخدمة الذاتية وهي واجهة تقنية جديدة تقدم للعملاء تجربة مصرفية متميزة من خلال التعامل مع جهاز واحد فقط للدخول على الخدمات المصرفية عبر الانترنت والسماح للمستخدمين بتعديل وتحديث بياناتهم واسترداد الرقم السري للبطاقة المصرفية والمصادقة الرقمية على العميل عن طريق خاصية "التعرف على الوجه".

- تحديث بيانات «أعرف عميلك» عن طريق الخدمة الذاتية بصورة رقمية

هذه الخدمة تتيح لعملاء التجاري إمكانية تحديث بيانات «أعرف عميلك» من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية قبل أو بعد الدخول على التطبيق حسب اختيار المستخدم من خلال المصادقة عن طريق تطبيق هيئة المعلومات المدنية أو البطاقة والرقم السري.

- إصدار بطاقات افتراضية لحساب كمنترول

تقدم هذه الخدمة للأفراد والشركات وتتيح لهم إصدار بطاقات افتراضية وتلبية احتياجاتهم المصرفية المتنوعة.

- تقديم "الشكاوي التعاقدية" بصورة رقمية

لضمان الشفافية وراحة العملاء، قمنا بإدخال خدمة تقديم الشكاوي التعاقدية بصورة رقمية من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية.

- السماح لعملاء البنوك الأخرى حاملي بطاقات كي نت سحب فئات أقل من 5 دينار كويتي

يقدم البنك التجاري هذه الخدمة لجميع حاملي بطاقات كي نت، سواء كانوا عملاء أو غير عملاء البنك التجاري الكويتي، لسحب مبلغ أقل من 5 دينار بفئات مختلفة، وهذه الخدمة فريدة وحصرية يقدمها البنك التجاري فقط.

- إصدار شهادات مصرفية رقمية

يقدم البنك التجاري شهادات رقمية بالرصيد وبراءة الذمة والمديونية عبر تطبيق التجاري على الهواتف الذكية، وهذه الشهادات تكون مختومة رقمياً وتحمل رمز الاستجابة السريعة للتحقق منها QR.

- تفعيل الحساب "الخامل"

هذه الخدمة متاحة عبر تطبيق التجاري على الهواتف الذكية، وتتيح للمستخدم إدارة وتفعيل حسابه دون الحاجة لزيارة الفروع.

- رقمنة بطاقة كمنترول (Control Card)

من خلال التركيز على الخدمات الرقمية والبطاقات الافتراضية وتحسينها، أصبح بإمكان العملاء الدفع في المتاجر والمواقع الإلكترونية باستخدام بطاقة كمنترول الافتراضية من خلال آلية ترميز يتم من خلالها قبول البطاقة الموجودة على جميع أنظمة تشغيل المحافظ/الأجهزة الرقمية.

- جهاز طباعة البطاقات الفورية

توفير آلية آمنة وسهلة لإصدار البطاقات الافتراضية من خلال رمز الاستجابة السريعة QR الذي يتم إنشاؤه من تطبيق التجاري على الهواتف الذكية أو جهاز الخدمة الذاتية BI-machine.

- طلب إقفال الحساب

تُقدم هذه الخدمة الرقمية من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية وتعطي العملاء خيار إقفال أي حساب غير مستخدم في الوقت الذي يناسبهم.

- تحسين طرق تلقي الطلبات على الخدمات المصرفية الرقمية

يتم تقديم هذه الخدمة من خلال خيارات مصرفية تستخدم وسائط متعددة (مثل مقاطع الفيديو / النصوص المكتوبة/ الرسائل الصوتية) من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية، وتتيح للعملاء طلب فتح وديعة لأجل، والمطالبة بهدية حساب الشباب "You" وخدمات الشركات.

- تحسين تطبيق التجاري على الهواتف الذكية CBK Mobile App

في البنك التجاري، نستمر في تخطيط وتطوير خدماتنا المصرفية لإثراء تجربة العملاء الرقمية عبر الهواتف الذكية ولتعزيز عملائنا المحتملين بتجربة متميزة من خلال خطوات آمنة وبسيطة تسمح لهم بفتح حسابات جديدة، والوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت بصورة فورية، والحصول على المزايا التي توفرها خدماتنا المتنوعة.

- المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة باستخدام كاميرا الهاتف الذكي للوصول إلى المستندات

يتيح هذا الحل المبتكر للعملاء التحقق من صحة المستندات الصادرة عن البنك ومكافحة تزوير الشهادات.

- تحويل الأموال «سجل الحالة»

يتيح هذا للمستخدم مراجعة سجل تحويل الأموال من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية. وتُقدم هذه الخدمة لتسهيل وتحسين تجربة العملاء المصرفية على تطبيق البنك على الهواتف الذكية.

- تحديث بيانات «أعرف عميلك» والبطاقات المدنية المنتهية من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت IB-Online وجهاز الخدمة الذاتية BI

نقدم هذه الخدمة لتحقيق المزيد من الالتزام والرقابة بغرض تعزيز الخدمات المصرفية الآمنة لعملائنا من خلال الاستفادة من الحلول الرقمية المبتكرة.

- المستخدم الأساسي المفوض للشركة العميلة عبر الإنترنت

تتيح هذه الخدمة لأصحاب الشركات إدارة أعمالهم أثناء التنقل وعلى مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر تطبيق التجاري على الهواتف الذكية أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من خلال خصائص ووظائف الخدمات المصرفية للشركات.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً تحويلياً في القطاع المصرفي في الوقت الراهن حيث تساعد البنوك على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتوفير منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة لعملائها وإدارة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات من خلال مراقبة المعاملات واكتشاف عمليات الاحتيال.

ومع احتدام المنافسة بين البنوك لجذب عملاء جدد والاحتفاظ بعملائها الحاليين، يسعى البنك جاهداً إلى تحسين تجربة العملاء وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المتميزة التي تلي احتياجاتهم. ويقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات بتكثيف دعمه لقطاعات الأعمال لمساعدة البنك على المنافسة بقوة في السوق.

وبغرض دعم أنشطة وأعمال البنك، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالكثير من عمليات التطوير للبنية التحتية التكنولوجية خلال العام. لقد قمنا بالانتقال من وحدة الحفظ المحلية في الخادم إلى استخدام تقنية أكثر تطوراً تقوم بحفظ البيانات في موقع مركزي مما يجعلها متاحة أمام تطبيقات واستخدامات الأعمال في أي موقع داخل شبكة البنك. وهذا التحول من شأنه إحداث تعاف أسرع للنظام في حالات الكوارث، بالإضافة إلى تحسين أمن وسلامة البيانات بالنظر إلى خاصية التشفير التي يوفرها النظام.

يدرك قطاع تكنولوجيا المعلومات أهمية إدارة أخطاء أو مشاكل النظام بصورة صحيحة حتى لا يؤثر ذلك على خدمة العملاء. ولهذا السبب قمنا بتطبيق نظام قاعدة البيانات ElasticSearch بغرض إدارة سجلات جميع تطبيقات الأعمال. هذا النظام يحدد الأخطاء بسرعة كبيرة ما يمكن فريق المراقبة من التصرف بشأنها فوراً وتجنب مشكلات النظام وعدم توفر تطبيقات وخدمات الأعمال للعملاء. وبهذه الطريقة، يتم المحافظة على تقديم خدمة جيدة للعملاء وفي نفس الوقت منع المحتالين من استغلال الأخطاء للوصول غير المصرح به إلى النظام.

يتم أيضاً تحديث وترقية الأنظمة الحالية للاستفادة من أحدث التقنيات المتاحة والمحافظة على خدمة الدعم المقدمة من الموردين. لقد قمنا بتحديث قاعدة بيانات برنامج الخدمات المصرفية الأساسي إلى أحدث إصدار.

تم تطبيق نظام جديد لإدارة المكالمات/الهواتف، وهذا سيعزز التواصل بين موظفي البنك بما في ذلك الاتصال بالأطراف الخارجية، ويعتبر نظام الاتصالات هذا أكثر كفاءة ومن شأنه تحسين عملية التسويق عبر الهواتف.

وبفضل الترقية والتغييرات التي أدخلها القطاع على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، تمكنا من تحسين وتنفيذ تطبيقات الأعمال الجديدة بهدف تعزيز تجربة العملاء.

يمكن للعملاء من خلال أجهزة السحب الآلي الذكية STM سحب العملات الأجنبية الرئيسية لتلبية احتياجاتهم عند السفر إلى دول أخرى. وهذا يسهل على العميل حيث يحتاج فقط إلى المرور على إحدى أجهزة البنك الذكية المتوفرة في الكثير من المواقع لسحب العملة المطلوبة بدلاً من التوجه إلى شركات الصرافة.

يدرك قطاع تكنولوجيا المعلومات مدى الحاجة إلى تطوير بنية تحتية أكثر استدامة بهدف دعم مبادرة "بنك صديق للبيئة" وتكلفة أقل من حيث النفقات الرأسمالية. إن تطوير تطبيقات الأعمال الجديدة سوف يأخذ في الاعتبار الاستدامة في كيفية إنشاء البرامج، مع فعالية الاستثمار من حيث التكلفة وتبني الابتكارات اللازمة لنمو الأعمال في المستقبل المنظور.

قطاع العمليات

قطاع العمليات في البنك مسؤول عن تنفيذ وتسوية المعاملات التي تضطلع بها الإدارات الأمامية العاملة في خدمة العملاء، حيث يقدم خدمات مباشرة وغير مباشرة لدعم قطاعات الأعمال بما يضمن تمرير المعاملات بدقة وبصورة ملائمة ضمن الإطار الرقابي المحدد. لقد كان عام 2023 زاخراً بالإنجازات بالنسبة لقطاع العمليات بالنظر إلى المبادرات المتنوعة التي تم تبنيها للتحويل الرقمي والتحسين المستمر والاستغلال الأمثل للموارد، بما يحقق الانسيابية في تمرير الأعمال بطريقة صديقة للبيئة.

مركز إدارة النقدية

يضمن مركز إدارة النقدية توافر النقد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للعملاء وخاصة خلال فترات الذروة المصاحبة لصرف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية، بما في ذلك عمليات خدمة توصيل النقدية Cash Express. وقد قام مركز إدارة النقدية بإعادة ضبط تسلسل وسير العمل للوفاء بمتطلبات إعادة التعبئة لعدد أكبر من أجهزة السحب الآلي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية.

ويعمل مركز إدارة النقدية بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وإدارة الإنشاءات والممتلكات- قطاع الخدمات العامة - على استكمال وإتمام عمليات تركيب وتشغيل أجهزة السحب والإيداع للمبالغ الكبيرة BTM الموزعة حالياً على جميع محافظات الكويت في فروع مختارة.

إضافة إلى ذلك، يقوم مركز إدارة النقدية بتشغيل الخزائن الخاصة من التجاري ("TLM" T-Lockers) التي تعمل بمثابة مراكز تسليم ذكية متوفرة في فروع البنك، حيث يمكن للعملاء الوصول إليها على مدار الساعة لاستلام بريد البنك والبطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات والمبالغ النقدية الخاصة بهم وغيرها من المستندات بطريقة آمنة وسريعة. فضلاً عن ذلك، فإن مركز إدارة النقدية مسؤول أيضاً عن بريد الفروع من خلال خزائن التجاري الذكية، وقد تم دمج جميع الخدمات مع نظم أنشطة الدعم وخدمة العملاء والاستفادة من تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR) وتطبيق التجاري على الهواتف الذكية لمعالجة وتمرير المعاملات. إن مركز إدارة النقدية هو المسؤول عن تعبئة وتشغيل جميع أجهزة السحب والإيداع النقدي لدى البنك. ويشمل ذلك أجهزة السحب الآلي (ATMs)، وأجهزة السحب الآلي الذكية (STM)، وأجهزة السحب الآلي للمبالغ الكبيرة (BTM)، وأجهزة الإيداع الذكية (SDM) الخزائن الذكية الخاصة من التجاري ("TLM" T-Lockers).

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار

تتكون محفظة الخزينة والاستثمار من منتجات متنوعة وهي أسواق المال، وعمليات القطع الأجنبي، والمعاملات الإسلامية، والأسهم، والسندات والمشتقات. وتكون عمليات الخزينة هي المسؤولة عن تمرير جميع المعاملات التي يدخل فيها قطاع الخزينة والاستثمار وقطاع الخدمات المصرفية الدولية. تقوم هذه الإدارة أيضاً بإدارة الضمانات الخاصة بجميع المنتجات الخاصة بنظام تداول الأوراق غير المدرجة (خارج المنصة OTC) التي يتعامل بها قطاع الخزينة والاستثمار.

شاركت الإدارة في تطبيق النظام الجديد لخدمات Tata Consultancy Services (TCS) BaNCS وتوقفت عن الاعتماد على معظم البرامج القديمة القائمة على نظام VB.

قامت الإدارة وبشكل استباقي بتطبيق مشروع الانتقال إلى معدل السعر المرجعي أيور IBOR وأطلقت العديد من المبادرات لتبني نهج صديق للبيئة للحد من استخدام الأوراق ودون التأثير على أدوات الرقابة على المخاطر.

إدارة مراقبة العمليات الاحتمالية والمخاطر

تقع على عاتق إدارة مراقبة العمليات الاحتمالية والمخاطر، المكلفة بالعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، مسؤولية دعم خدمة سويفت لفرز ومراجعة الأسماء الواردة في قائمة العملاء المفروض عليهم عقوبات من قبل سويفت Swift Sanctions Screening، فضلاً عن قيام الإدارة بفحص ومراجعة إجراءات فتح الحسابات وفحص الشيكات المقدمة للبنك من غير عملاء البنك التجاري وفحص بيانات «أعرف عميلك» ومراقبة العمليات الاحتمالية، وهو ما من شأنه أن يساعد وبشكل فعال واستباقي على تحديد أي انحرافات ويهدف إلى حماية العملاء والتجار الذين يتعاملون مع البنك، بل ويحد من المخاطر المرتبطة بالعمليات الاحتمالية. وقد تم تطوير وتعزيز نظام كشف الاحتيال (Enhanced Detect TA) بتزويده بخصائص إضافية للمراقبة وإصدار تحذيرات ذاتية، بما في ذلك التحذيرات من الحسابات التي تستخدم للسرقة والاحتيال.

كما أن إدارة مراقبة العمليات الاحتمالية والمخاطر مسؤولة أيضاً عن تسوية المنازعات مع عملاء التجاري وغير عملاء التجاري والتجار في الوقت المناسب، بما يضمن توافر الخدمات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

اعتمدت الإدارة أنظمة متطورة لتسوية مطالبات الجهات المصدرة والمالكة لبطاقات فيزا Visa و ماستر كارد MasterCard، والتي توفر أساساً جيداً لتطبيق قواعد حل المنازعات، وضبط العمليات ضمن أطر زمنية قصيرة وتقديم أدوات متطورة لتقديم حلول استباقية.

إدارة إعداد أدلة الإجراءات

قامت الإدارة بدعم البنك في إصدار وتحديث المستندات التي تصف أحدث العمليات والإجراءات المعتمدة والتي تم إعادة صياغتها وضبطها خلال العام، وذلك حسب متطلبات الجهات الرقابية وقطاعات الأعمال المختلفة على مستوى البنك. تقوم الإدارة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة للتأكد من توثيق المسؤوليات بشكل واضح لمنع وتجنب أي التباس أو تداخل في الاختصاصات.

إدارة شؤون العمليات

تضم الإدارة وحدة إدارة السجلات (RMU) ووحدة العمليات القانونية (LOU) ووحدة إدارة البيانات والإجراءات (DPMU) ووحدة الرقابة على تمرير العمليات (OPCU). تواصل الوحدات التابعة لإدارة العمليات مسيرة أتمتة المهام المختلفة لضمان المعالجة المباشرة والفورية وتحقيق كفاءة وانسيابية الأعمال.

تتضمن وحدة الرقابة على تمرير العمليات (OPCU) قسم عمليات الفروع، وقسم فتح حسابات الشركات، وقسم الرواتب وقسم تسوية معاملات كي نت Knet وسويفت SWIFT، وقسم مكتب دعم بطاقات الائتمان والتسوية، كما تشارك الوحدة في عملية إنجاز المهام التشغيلية المرتبطة بالإدارة.

إدارة شؤون الائتمان وتمرير القروض لعملاء التجزئة

تواصل الإدارة التنسيق الدائم مع قطاعات الأعمال وقطاع تكنولوجيا المعلومات لتحديث الأنظمة الداخلية للبنك حتى يتم تنفيذ عمليات المعالجة بشكل أسرع وأكثر سلاسة ومرونة بحيث تلبى متطلبات العملاء وأصحاب المصلحة الداخليين.

إدارة الخدمات التجارية

واصلت إدارة الخدمات التجارية خلال العام تقديم خدمات مميزة للعملاء مع مراعاة عامل الوقت عند تقديم تلك الخدمات، ونجحت في متابعة جميع طلبات العملاء من خلال نظام القطع الأجنبي FX القائم على الشبكة الإلكترونية، وتم أتمتة عملية الفحص والمراجعة للتحقق من العملاء وفقاً لقوائم الفحص والتحقق الدولية World Check، كما تعمل الإدارة على أتمتة العمليات من خلال تطوير النظام لتسهيل سير العمل مع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

إن إدارة الخدمات التجارية هي إحدى الإدارات المتخصصة التي تقدم الدعم والمساعدة لعملاء البنك في إنجاز معاملاتهم مثل إصدار كتب الاعتماد الخاصة بالاستيراد والتصدير ومستندات التحصيل والضمانات (المحلية والخارجية). وتقوم إدارة الخدمات التجارية أيضاً بتقديم التمويل قصير الأجل لعمليات الاستيراد مقابل التزامات تجارية، وكذلك ترتيب عمليات الخصم للذمم المدينة المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير. ويعمل بإدارة الخدمات التجارية مجموعة من الموظفين أصحاب الكفاءات والخبرات والمهارات الذين يتمتعون بالمعرفة والدراية الكبيرة باللوائح المنظمة للتجارة الدولية، وكذلك اللوائح والقوانين المحلية.

إدارة شؤون الائتمان

استمرت إدارة شؤون الائتمان في مباشرة مسؤولياتها المتمثلة في إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات وتمرير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي، فضلاً عن التحديث الدوري للتقييمات الخاصة بالضمانات. كما تضطلع بدور هام في تقديم الدعم اللازم لقطاعات أنشطة الأعمال بما يضمن حماية مصالح البنك من الناحية القانونية واستمرار سلامة المحفظة الائتمانية من خلال الالتزام بالشروط والأحكام الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ومتطلبات السياسة الداخلية وغيرها من الشروط والمتطلبات الأخرى. وتضمن الإدارة أن أعمال تمرير التسهيلات الائتمانية والعمليات الخاصة بها للعملاء من الشركات تتماشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة، مع ضمان حماية مصالح كلاً من البنك والعملاء. وقد أصبحت عملية جمع البيانات عن طريق إجراء مسح ضوئي للمستندات دقيقة ودون مشكلات مع استخدام «تطبيق Documentra».

إدارة متابعة القروض والتحصيل

نجحت الإدارة في استرداد أصول رديئة خاصة بالقروض وبطاقات الائتمان الممنوحة في إطار الخدمات المصرفية للأفراد، وحققت نمواً كبيراً في عملية الاسترداد بزيادة عن العام السابق بلغت 15%.

كما أضافت الإدارة رموز خاصة بشرائح جميع العملاء المتخلفين عن السداد بغرض تسهيل آلية تحديدهم وضبط عملية المعالجة. تتألف الإدارة من وحدة التنفيذ ووحدة القضايا ووحدة متابعة واسترداد القروض (LFRU). وتضطلع الإدارة بشكل أساسي بمسؤولية تحصيل الأموال غير المسددة من العملاء الأفراد ومتابعة الإجراءات القانونية، عند الحاجة إلى ذلك.

قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

لقد كان عام 2023 عاماً آخر من النجاح والتحديات لقطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، حيث ركز القطاع جهوده على تحسين آليات إعداد تقارير الإنجاز المحرز للاستراتيجية، والاستخدام الأمثل لمصادر البيانات مع تنظيمها وذلك لضمان استقرار البنك على المسار الصحيح فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي والإنجازات المستهدفة، بالإضافة إلى دمج المتطلبات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام في إطار عمل البنك والتي أكد عليها بنك الكويت المركزي، وبالتالي يقوم القطاع، بالتعاون والتنسيق مع قطاعات البنك الأخرى، ببذل جهوده الهادفة إلى نشر التوعية والتعريف بالتغيرات الكبيرة في مشهد الصناعة المصرفية للسنوات القادمة مع موازنة وضع البنك مع تلك التغييرات.

ونظراً لأهمية الأداء القائم على تحقيق الأهداف، والاهتمام الكبير من جانب بنك الكويت المركزي بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تتسم بالموضوعية والقابلية للقياس بشأن مدى التقدم المحقق في تطبيق الاستراتيجية، واستخدام هذه المؤشرات في إدارة الأداء الاستراتيجي على نحو صحيح حيث كان القطاع داعماً لتبني مفهوم مؤشرات الأداء الرئيسية على نطاق قطاعات وإدارات البنك ولعب دوراً رئيسياً بالتنسيق مع قطاع الموارد البشرية في وضع وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى قطاعات البنك بما يتوافق مع أهداف استراتيجية التجاري "صياغة المستقبل 2022-2026"، بما يؤكد ارتكاز الاستراتيجية على قياس النتائج المستهدفة مقارنة بالأداء الفعلي.

خلال عام 2023، قدم قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، ضمن فريق مختار من الإدارة التنفيذية برئاسة رئيس الجهاز التنفيذي، عرض تقديمي ناجح إلى المسؤولين في بنك الكويت المركزي خاص باستراتيجية التجاري "صياغة المستقبل 2022-2026"، وقد قام القطاع بتحديث الاستراتيجية بتضمينها بعض المتطلبات الإضافية فيما يتعلق بالمواضيع ذات الأولوية العالية حسب المناقشات مع بنك الكويت المركزي. وبعد موافقة مجلس إدارة البنك على الاستراتيجية المعدلة، تم إعادة تقديمها إلى بنك الكويت المركزي.

وبالنظر إلى إيلاء بنك الكويت المركزي أهمية خاصة لموضوع "التمويل المستدام: الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة في إطار" خطة التنمية الوطنية "رؤية الكويت 2035"، فقد أخذ القطاع زمام المبادرة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في البنك لصياغة الأسس والمبادرات المتنوعة التي من شأنها تمكين البنك من التنفيذ والتطبيق الناجح لمتطلبات التنمية المستدامة بجوانبها البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام، ومن ضمن تلك الجهود إنشاء وحدة "الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة" تابعة لقطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة.

هذا، وقد تم صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام في وقت سابق، حيث تم بالفعل تضمين هذا الموضوع في استراتيجية التجاري "صياغة المستقبل 2022-2026" كأحد العوامل الرئيسية، وهذا مكن القطاع من متابعة التقدم المحقق في هذا الصدد، من خلال ترتيب وتصنيف وضبط البيانات المجمعمة بصورة مستمرة. وأدى ذلك في النهاية إلى نجاح البنك في إعداد وإصدار أول تقرير رسمي للاستدامة عن عام "2022"، ويواصل القطاع بذل الجهود اللازمة للارتقاء بذلك التقرير والوصول به إلى مستوى جديد من خلال إشراك إحدى الجهات ذات الخبرة المتخصصة في هذا المجال.

قطاع الموارد البشرية

يسعى قطاع الموارد البشرية إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك وبدرك أن الموارد البشرية تمثل أحد أهم ركائز النجاح بالنسبة للبنك، ومن ثم تعمل الإدارات والوحدات التابعة لقطاع الموارد البشرية من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية فيما يتعلق بتنمية موارد البنك البشرية.

إدارة التوظيف

المعارض الوظيفية

شاركت إدارة التوظيف التابعة لقطاع الموارد البشرية خلال عام 2023 في مختلف الأنشطة التي تلبّي أهداف البنك التجاري الكويتي الرامية إلى تقديم المعرفة اللازمة وفرص التوظيف للخريجين الكويتيين الجدد و وكذلك الكفاءات من أصحاب الخبرة في القطاع المصرفي الخاص.

وكان معرض "وظيفتي" من أهم الفعاليات التي تم تنظيمها خلال عام 2023 حيث كان للبنك تواجد كبير وفعال وخاصةً إدارة التوظيف بالتعاون مع مختلف الإدارات والقطاعات في البنك التي أعلنت عن الوظائف المتميزة المتاحة خلال فترة المعرض. إضافة إلى ذلك، شارك البنك في العديد من المعارض الوظيفية في مختلف الجامعات في دولة الكويت مثل جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية، وكلية الكويت التقنية، حيث عقدت إدارة التوظيف مقابلات لغرض التوظيف الفوري، وذلك كجزء من الممارسات السنوية للتوظيف في شتى القطاعات في البنك مثل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

هذا، وقد عقد فريق التوظيف ورش عمل في العديد من الجامعات بهدف مساعدة الطلاب في تخطيط مساراتهم الوظيفية وصياغة سيرتهم الذاتية وإرشادهم نحو كيفية عرض أنفسهم في سوق العمل والاستعداد للمقابلات الشخصية للتوظيف.

كما تحرص إدارة التوظيف على تقديم وسائل رقمية سهلة الاستخدام للمتقدمين للوظائف في البنك من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة (QR Code) الذي من خلاله يتمكن المتقدم من الوصول إلى الصفحة الإلكترونية الرسمية للبنك والتأكد من تطابق الوصف الوظيفي مع طبيعة الوظيفة المطلوبة. ومن بين أهداف إدارة التوظيف الإعلان عن الوظائف الشاغرة على مستوى البنك بصورة داخلية، حيث يتيح ذلك للموظفين الحاليين فرصة لاستكشاف قدراتهم والتطور والتعلم، وفرصة أيضاً لتغيير مسارهم الوظيفي. وعليه، تؤكد إدارة التوظيف على أهمية استخدام صفحة البنك الرسمية على منصة لينكدان (LinkedIn) للإعلان عن الوظائف الشاغرة في البنك والتوظيف من خلالها.

رؤاد - قطاع إدارة المخاطر وقطاع الرقابة المالية والتخطيط وقطاع العمليات

لقد أصبح جذب المواهب من المؤشرات الأساسية ذات الأهمية المتزايدة بالنسبة للأداء والنجاح والتطور. وبهذه الرؤية، أطلق التجاري ثاني برنامج للخريجين الكويتيين الجدد في قطاع إدارة المخاطر وقطاع الرقابة المالية وقطاع العمليات بهدف تطوير المشاركين وتزويدهم بالمهارات المناسبة والمعرفة اللازمة.

ومن خلال هذا البرنامج، أتيحت الفرصة للمشاركين في برنامج "رؤاد" للتناوب والتدوير الوظيفي في عدد من أبرز القطاعات والإدارات المؤثرة على نطاق البنك، حيث سنحت لهم الفرصة لتغطية أهم المواضيع المتعلقة بطبيعة العمل في القطاع المصرفي واستكمال تدريبات متنوعة تهدف إلى التطوير الوظيفي وصقل المهارات الشخصية.

برنامج شهادة إدارة الائتمان المعتمدة (CCM)

يشجع البنك الاستثمار في الموظفين وتقديم فرصة الحصول على الشهادات المعتمدة لتطوير مهاراتهم من خلال التقديم على برنامج شهادة إدارة الائتمان المعتمدة. بعد اجتياز المقابلة مع أعضاء لجنة البرنامج، تم التحاق المتقدمين للبرنامج لغرض كسب المعرفة والخبرة العملية، وأتيحت لهم الفرصة للانتقال الداخلي وشغل وظائف شاغرة في البنك في قطاع إدارة المخاطر، قطاع الخدمات المصرفية الدولية، وقطاع الخدمات المصرفية للشركات.

إدارة التعليم والتطوير

"رسمي" - قواعد الزي الرسمي في البنك التجاري الكويتي

أطلق قطاع الموارد البشرية مبادرة "رسمي" - قواعد الزي الرسمي في البنك التجاري الكويتي - وذلك ضمن جهود التجاري لتعزيز الصورة المهنية للبنك وموظفيه، حيث تسلط هذه المبادرة الضوء على أهمية الالتزام بقواعد اللبس الرسمي من خلال طرح المجلة الإلكترونية الخاصة بمبادرة "رسمي" على منصة "ثابر". كما قام قطاع الموارد البشرية بتوزيع مجموعة هدايا خاصة بمبادرة "رسمي" على جميع موظفي التجاري لغرض الالتزام بما جاء بها.

منح التدريب الداخلي والتعاون

تماشياً مع أهداف البنك التي تسعى نحو توظيف المواهب الشابة من خريجي الجامعات، استضاف قطاع الموارد البشرية الكثير من الطلاب المنتسبين لجامعات مرموقة مثل كلية الكويت التقنية K-Tech وكلية القانون الكويتية العالمية KILAW وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا GUST وجامعة الكويت، حيث تم تدريبهم لدى القطاعات المتنوعة بالبنك وتكليفهم بمهام جديدة بهدف تعلم المهارات والخبرات والتعرف على الأدوات التكنولوجية والأفراد والمشاريع التي تتعلق بأهدافهم المهنية.

بالإضافة إلى ذلك، ولدعم موظفي البنك وتوفير تجربة تدريبية مميزة للشباب الدارسين، دشّن قطاع الموارد البشرية برنامج التدريب الصيفي لعام 2023 لأبناء وأقارب الموظفين العاملين في البنك والذي يهدف إلى توفير تجربة تعليمية ممتعة.

برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج (KGDP)

ضمن مبادرة "كفاءة" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية (IBS)، استكمل مشاركو البنك التجاري الكويتي برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج (KGDP) الذي يهدف إلى خلق بيئة عمل تنافسية ومرنة قادرة على مواجهة التحديات القادمة في بيئات العمل المتغيرة من خلال الربط بين التدريب النظري والعملي، بالإضافة إلى التدريب الميداني المحلي والعالمي.

برنامج قادة الأمن السيبراني

شارك البنك التجاري الكويتي في برنامج قادة الأمن السيبراني، وهو عبارة عن برنامج تدريبي شامل مقدم ضمن مبادرة "كفاءة" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية (IBS). وبالتعاون مع مؤسسة "سانس SANS"، (وهي المؤسسة الأكبر والأشهر على مستوى العالم المتخصصة في التدريب على الأمن السيبراني)، ويقدم البرنامج فرصة حصريّة لتعلم آخر توجهات الأمن السيبراني، استكشاف الحلول العملية للتهديدات الموجودة والمحتملة، والاستعداد بصورة استباقية لمواجهة أي تحديات محتملة خاصة بالأمن السيبراني.

الاتفاقية الثنائية المبرمة بين البنك التجاري الكويتي والجامعة الأمريكية في بيروت

تفيداً للاتفاقية الثنائية المبرمة بين البنك التجاري الكويتي والجامعة الأمريكية في بيروت، وتماشياً مع بروتوكول التنفيذ الأول المعد لتطوير، تصميم، وتقديم برنامج تطوير القيادة التنفيذية (Crucial 5)، تم عقد الوحدة الأخيرة من البرنامج مع الحفل الختامي في مقر الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ 6 أكتوبر 2023.

صدى (ECHO) – برنامج البنك التجاري الكويتي للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

تماشياً مع رؤية البنك لتعزيز ثقافة استدامة واضحة واستراتيجية راسخة للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، واحتفالاً بيوم البيئة العالمي، أطلق البنك التجاري برنامج "صدى التجاري" (ECHO) ضمن برنامج البنك التجاري الكويتي للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الوعي بأهمية الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، حيث يكون البرنامج بمثابة منصة للأعمال الفردية الصغيرة التي تعزز احتمالية تحقيق الهدف المرجو نحو مستقبل مستدام.

وعليه، عُقدت ورش عمل خاصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في أكاديمية التجاري التي من خلالها تم تزويد إدارة ومسؤولي برنامج الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنك بالمعرفة والأدوات والموارد العملية حول أهداف التنمية المستدامة.

كما تم توزيع أقلام رصاص تحتوي على بذور زراعية على موظفي التجاري وذلك كجزء من نشاط "ازرع قلمك"، حيث بادر الكثير من الموظفين بزراعة البذور المقدمة إليهم في أقلامهم بنجاح وعليه قام البنك بمكافأتهم.

إضافة إلى ذلك، تم عقد ورشة عمل للفن المستدام احتفالاً بيوم الاستدامة العالمي، حيث قام بعض موظفي البنك بتحويل بعض الأدوات المكتبية القابلة لإعادة الاستخدام إلى قطع فنية، ويهدف ذلك للحد من النفايات وإعادة استخدام الأدوات التي عادةً ما يتم التخلص منها.

مبادرة السلامة - برنامج "نبض" "PULSE"

يعتمد نجاح البنك بشكل أساسي على إنتاجية وأداء موظفيه، ويتم تعزيز قدرات الموظفين على العمل وحسن الأداء باستمرار من خلال برامج تركز بصورة عامة على سلامة وصحة الموظفين. ولهذه البرامج نتائج إيجابية على كل من الموظفين والبنك، حيث تؤدي هذه النتائج إلى زيادة الإنتاجية ورفع معنويات الموظفين وتقليل معدلات التغيب عن العمل، مما يحسن من الأداء العام للبنك. وعلى ذلك، قام البنك بتوفير الكثير من الموارد التعليمية لتزويد المستخدمين بالمعلومات والوسائل العملية المطلوبة للتعامل مع هذه الأمور. ونذكر من هذه الموارد، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إقامة ورش عمل الطاقة الإيجابية بالتعاون مع مبادرة النوير، حيث تم تثقيف المشاركين بأهمية الطاقة الإيجابية وتأثيرها على الصحة الجسدية والنفسية.
- إقامة دورات تفاعلية غنية بالمعلومات حول التغذية والصحة بقيادة أحد مدربي الصحة المعتمدين، حيث تم تقديم معلومات قيمة ونصائح عملية حول تناول الطعام الصحي دون قيود والاهتمام بالصحة بشكل عام.
- توزيع عبوات مياه قابلة لإعادة الاستخدام وصديقة للبيئة للتشجيع على الاهتمام بالبيئة والحد من النفايات من العبوات البلاستيكية وتعزيز الرعاية الذاتية من خلال شرب كمية كافية من الماء.

مختارات التجاري للقراءة

إن ثقافة التعلم هي إحدى العوامل الأساسية التي تتسم بها المؤسسات عالية الأداء. ولتحقيق هدفنا بتشجيع هذه الثقافة، أطلق قطاع الموارد البشرية مكتبة صغيرة أطلق عليها اسم "مختارات التجاري للقراءة".

من خلال هذه المبادرة، يمكن للموظفين الوصول إلى كتب عالية الجودة في المجالات التجارية والتطوير الذاتي، وهذا يمكنهم من البحث عن المعارف الجديدة ومشاركتها وتطبيقها بغرض تحسين الأداء على مستوى الفرد والمؤسسة.

تنوع وسائل التعلم والتدريب

تم التعاون بين البنك التجاري الكويتي ووكالة موديز للتصنيف الائتماني (Moody's Analytics) لتصميم وتقديم برنامج شامل ومخصص في مجال التمويل والائتمان مع إصدار شهادات للمشاركين يهدف إلى تعزيز معرفة ومهارات الموظفين من خلال برامج ميدانية يقدمها مدربون، ومحاضرات للتعلم الإلكتروني عبر الانترنت، ودراسات لحالات عملية.

إضافة إلى ذلك، تم تنظيم العديد من البرامج الحصرية الداخلية بالتعاون مع مؤسسات مرموقة نذكر منها مؤسسة (Franklin Covey) و(Euromoney)، على سبيل المثال لا الحصر.

ساعات العمل المرنة

يمنح البنك موظفيه ميزة التمتع بساعات عمل مرنة في كل قطاع، حيث يمكن لكل قطاع الاختيار من ضمن ثلاثة جداول متاحة شريطة أن يكمل الموظف ساعات العمل المطلوبة. تهدف هذه المبادرة إلى توفير المرونة في العمل للموظفين وزيادة إنتاجيتهم.

توطين الوظائف

يسعى البنك لجذب الشباب الكويتي الطموح بهدف تدريبه والاستثمار فيهم ورفع نسبة العمالة الوطنية في البنك، حيث أن هذه الفئة تمثل مستقبل دولة الكويت.

الجوائز وشهادات التقديرات

- حازت إدارة التعليم والتطوير بالبنك على الجائزة الفضية لأفضل تطوير في تطبيق تكنولوجيا التعلم ضمن جوائز التميز 2023 المقدمة من مجموعة براندون هول لإدارة رأس المال البشري Brandon Hall Group HCM Excellence Awards™ وذلك ضمن جوائز التعليم والتطوير.
- قدمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جائزة للبنك التجاري الكويتي بصفته أحد المؤسسات الرائدة في توطين الوظائف وهي جائزة «إحلال وتوطين العمالة» عن عام 2023 مما يبرهن على جهود البنك في مجال رعاية الشباب الكويتيين ومنحهم فرصة العمل وتوطين العمالة.

قطاع التدقيق الداخلي

هدف قطاع التدقيق الداخلي هو تقديم خدمات تأكيد وإستشارات موضوعية ومستقلة صممت من أجل إضافة قيمة وتطوير عمليات البنك، ويساعد ذلك على تحقيق أهداف البنك عن طريق تبني أسلوب منهجي منظم مبني على المخاطر لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة.

يتم إصدار تقارير التدقيق المختلفة التي تلخص النتائج من كل مهمة تدقيق يتم إجراؤها حيث ترسل إلى رؤساء القطاعات والإدارات المعنية. توفر هذه التقارير أدلة لدعم التقييم السنوي عن الفاعلية الشاملة لبيئة الرقابة الداخلية. ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية يستطيع فقط توفير تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق عن تحقيق أهداف نظام الرقابة عن طريق تقييم تصميم مسار العمليات ونقاط الرقابة الداخلية وكذلك زيادة التحسينات التي من شأنها رفع كفاءة وفعالية مسار العمليات.

بالإضافة إلى مهام التدقيق المخطط لها، يقوم قطاع التدقيق الداخلي أيضاً بإجراء التحقيقات اللازمة عند الطلب من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي.

يلتزم قطاع التدقيق الداخلي بمعايير وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ولجنة المؤسسات الراعية (COSO)، بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والإحتيال (ACFE). كما تتوافق ممارسات القطاع مع أفضل الممارسات المهنية العالمية الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

قطاع الالتزام والحوكمة

قطاع الالتزام والحوكمة هو قطاع مستقل يتبع مباشرة لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويعمل بشكل أساسي على مراقبة الالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية المحلية ذات الصلة بأنشطة وأعمال البنك وتجنيب البنك لمخاطر عدم الالتزام.

ويعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الاستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، حيث يقوم القطاع بمساعدة القطاعات / الإدارات المختلفة في البنك على الفهم الصحيح لتعليمات الجهات الرقابية عن طريق تفسيرها وتوضيحها بما يضمن التطبيق الصحيح لها.

كما يعمل القطاع على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدارات البنك المختلفة، ويعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالالتزام؛ فضلاً عن مساندة المجلس والإدارة التنفيذية على تعزيز بيئة وثقافة الالتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويضطلع القطاع بدور هام نحو المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بثقافة الالتزام والحوكمة.

القطاع معني بالتحقق من الالتزام بتعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بما فيها قواعد ونظم الحوكمة وكذلك القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة، بما تشمله من قواعد للحوكمة ومعايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة وفق تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة.

ويحرص القطاع على إعداد وتحديث سياسة الالتزام الخاصة بالبنك، ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بكافة القطاعات / إدارات البنك، بالإضافة إلى مراجعة جميع المنتجات والخدمات والقنوات التي سيتم طرحها و/أو القائمة للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية مع الأخذ بالإعتبار معايير الاستدامة، ومراجعة وتحديث دليل الحوكمة والنظم الداخلية للجان والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات الحوكمة حسب تعليمات الجهات الرقابية المحلية، إضافة إلى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية وفق القواعد المقررة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تعليمات ومتطلبات البنك المركزي من خلال أعمال التحقق الرقابي ورفع التقارير بشأنها.

يقوم قطاع الالتزام والحوكمة بشكل سنوي بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك وخطته بشأن مدى كفاءة إدارة هذه المخاطر، حيث يتم إعداد تقارير بذلك ويتم تقديمها إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. كما يقوم القطاع بكافة المهام الموكلة إليه بهدف تحقيق الالتزام بالمتطلبات الرقابية وتجنيب البنك مخاطر عدم الالتزام.

كما يقوم القطاع بعمل تقييم نصف سنوي لمخاطر عدم الالتزام على مستوى المجموعة وذلك عن طريق متابعة الشركة التابعة للبنك فيما يتعلق بوضع الالتزام لديها والتحقق من مدى استيفائها لمتطلبات الحوكمة.

هذا، وخلال عام 2023 قام القطاع بالتعامل مع جميع المتطلبات المتعلقة بسير العمل للتأكد من التزام البنك بجميع التعليمات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك متطلبات وتعليمات هيئة أسواق المال وقواعد البورصة بشأن الإفصاح.

إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتبر من أهم الأولويات الاستراتيجية لحماية القطاع المصرفي بصفة خاصة وحمية الاقتصاد والمجتمع بصفة عامة. ونحن نسعى جاهدين لتحقيق أعلى معايير الالتزام بالتشريعات المحلية والدولية والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقوم مصرفنا ببذل العديد من الجهود بغرض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منها:

• مراقبة العمليات

يولي البنك أهمية كبيرة لمراقبة ومتابعة تطور المنتجات والخدمات المصرفية المتاحة لعملائنا، ويقوم بجهود مُنظمة لمراجعة وتطوير سيناريوهات الأنظمة الالية الخاصة بمراقبة العمليات ذات الصلة بشكل دوري، وفي حالة وجود تطورات تتطلب ذلك. إن تحديث وتحسين هذه السيناريوهات يهدف إلى تقديم أعلى مستوى من الرقابة والالتزام بأعلى المعايير في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. قامت إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمراجعة جميع السيناريوهات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام الحالي، وكذلك إعداد سيناريوهات جديدة للمراقبة، وتطوير وتعديل عدد السيناريوهات المستخدمة، حيث يمثل ذلك التزاماً من مصرفنا بالتحديث المستمر والتطوير لضمان الامتثال الشامل لأحدث المتطلبات والتشريعات في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

• معالجة التنبيهات ورفع التقارير

نظراً للأهمية القصوى لهذا الأمر، نقوم بالتعامل مع ما يقرب من 170 تنبيهاً يومياً يصدرها النظام، حيث يتم التعامل مع هذه التنبيهات فوراً من قبل فريق إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يتم تطبيق تدابير العناية الواجبة من خلال طلب المعلومات والوثائق الداعمة لهذه المعاملات خلال مدة لا تتجاوز 5 أيام عمل. بعد ذلك، يتم تقديم التقرير إلى لجنة الإخطار بالعمليات المشبوهة التي يرأسها رئيس الجهاز التنفيذي لتحديد ما إذا كان يجب إحالة المعاملة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية من عدمه.

• تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة

نحرص على تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة للحد من المخاطر المتعلقة بتمويل الإرهاب، خاصةً في مجال التعامل مع الدول ذات المخاطر العالية عند تنفيذ تعاملات العملاء المطلوبة. حيث نلتزم بالتحقق من عدم وجود تعاملات مع أشخاص أو كيانات مدرجة بقوائم التجميد. كما نحرص على تنفيذ وتطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بكل جدية وفعالية.

• التعاون مع جميع قطاعات وإدارات البنك

تتعاون إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع جميع القطاعات داخل مصرفنا والشركة التابعة لقياس مدى الالتزام بتطبيق كافة متطلبات وأحكام القانون والقرارات الوزارية وتعليمات بنك الكويت المركزي وسياسة البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتوصيات الصادرة بمعايير مجموعة العمل المالي المعمول بها في هذا الخصوص، من خلال المراجعة الدورية التي تتم على جميع تلك الأطراف للتحقق وقياس مدى الالتزام.

• التعاون مع الجهات الرقابية

نحن نؤمن بأهمية التعاون المشترك مع الجهات الرقابية ووحدة التحريات المالية الكويتية لتحقيق هدف مشترك هو مكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب وضمان الأمان المالي. ونقوم بتطوير أنظمتنا وتدريب موظفينا لضمان الاستجابة السريعة لمتطلبات وتحديات العمل المصرفي.

ونحن نسعى لتعزيز شراكتنا مع الجهات المعنية لمكافحة هذه الجرائم وضمان سلامة القطاع المصرفي والمجتمع بأسره، حيث نلتزم بتحقيق أهدافنا والالتزام بأعلى معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحفاظ على الأمان المالي والاستدامة الاقتصادية.

• التدريب

نقوم بتقديم برامج تدريبية مستمرة تهدف إلى تطوير كفاءات موظفينا وزيادة وعيهم بشكل مستمر. هذه البرامج تركز على توفير دورات تدريبية تمكن العاملين من التفاعل مع الحالات العملية واتخاذ القرارات الصائبة. ونقدم حالات ودراسات واقعية توضح كيفية تعرض المصارف لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتساعد في توجيه العاملين على كيفية التصدي لهذه التحديات بفعالية.

وقد شملت خطة التدريب بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تحديد الموظفين الذين يتلقون التدريب وفقاً للجدول الزمني المعتمد، بالإضافة إلى توثيق هذه الدورات ومحتواها، ووجود آلية لقياس فعالية التدريب وتقديم تقرير بالنتائج. علماً بأنه قد

تم تقديم البرامج التدريبية لجميع المستويات الوظيفية، حيث تلقى التدريب موظفي مصرفنا بما فيهم الإدارة التنفيذية والإشرافية، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة.

هذا، بالإضافة إلى برامج تدريبية متقدمة خاصة لموظفي إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم الحصول على الشهادات المتخصصة في هذا المجال واجتيازها. وتشمل هذه الشهادات شهادة (متخصص معتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS) وشهادة (الجمعية الدولية للامتثال ICA)، والتي تُعد مؤشراً على الاستثمار في تطوير مهارات ومعرفة فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القطاع القانوني

القطاع القانوني بالبنك هو أحد أجهزته الفاعلة والقادرة على تقديم أفضل الخدمات القانونية له على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته كبنك ينافس على مرتبة متقدمة محلياً ويسعى إلى تعاضد دوره ومكانته باضطراد بين وحدات الجهاز المصرفي. لذا، فإن القطاع القانوني بالبنك يمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منه بشكل محترف وبالسرية الممكنة لجميع قطاعات وإدارات البنك.

يهدف القطاع القانوني إلى تكوين فريق عمل كفء ومتخصص في كافة الجوانب والشئون القانونية، وقادر على التواصل والتفاعل بكفاءة وفاعلية مع خطط البنك واستراتيجياته، مع العمل المتواصل على تطوير قدرات ومهارات العاملين بالقطاع من خلال الممارسة والتدريب والتطوير.

هذا، وقد توصل القطاع القانوني بالتعاون مع إدارات وقطاعات البنك المتنوعة والمفاوضات الكثيرة مع العملاء المتعثرين إلى تسويات مالية هامة ومؤثرة في مسيرة البنك خلال العام 2023 من شأنها دعم المركز القانوني والمالي للبنك في الفترة المقبلة.

كما يحرص القطاع القانوني على توفير الدقة مع السرعة والحدثة والمرونة في تقديم الاستشارات والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم واللوائح والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام وتعديل عقود أنشطة وأعمال البنك ومستنداته يقع دوماً ضمن أولويات القطاع القانوني لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بعملائه ومن يتعاملون معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة من منظور قانوني كلما اقتضت الحاجة حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يقوم القطاع بتمثيل البنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، ويعتبر هذا دوراً أصيلاً يسعى القطاع القانوني بالبنك إلى تحقيقه بنجاح. إضافة إلى ذلك، يلتزم القطاع بإرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات الجهات المختلفة في البنك والتي تتطلب إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة. ويقوم القطاع القانوني بهذا الدور مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللوائح ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

وأخيراً، يولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية لدى العاملين في قطاعات وإدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به، ويوفر التدريب اللازم بالجوانب والمعارف القانونية وذلك بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية في البنك.

قطاع التواصل المؤسسي

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

في إطار حرص البنك على الالتزام التام بجميع المتطلبات الرقابية وتعليمات بنك الكويت المركزي خاصة ما يتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية، يحرص التجاري على إحداث التغيير الإيجابي في الثقافة المؤسسية من خلال مواصلة الجهود الهادفة إلى خدمة المجتمع والعناية بالبيئة والاستثمار في العنصر البشري لدى البنك. هذا، وقد دأب البنك على استعراض أنشطة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في التقارير السنوية السابقة التي حملت عنوان "المسؤولية الاجتماعية"، ثم من خلال تقرير الاستدامة الشامل بداية من عام 2022 حسب تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن التمويل المستدام وحقق التجاري إنجازات ملحوظة في هذا الصدد.

وقد كان عام 2023 عاماً حافلاً بتحديات جديدة وأداء مميزاً للبنك في مجال المسؤولية الاجتماعية من حيث البرامج المتنوعة والأنشطة والمبادرات، حيث واصل قطاع التواصل المؤسسي الاضطلاع بدوره المعهود، مما ساهم في إبراز الصورة العامة للبنك كمؤسسة مصرفية تدرك أهمية المسؤولية المجتمعية من خلال تقديم الرعاية والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية المختلفة، وكذلك الأنشطة المتنوعة التي تغطي شتى مجالات العمل الإنساني والخيري.

ومن أبرز المحطات في مسيرة التجاري في مجال المسؤولية الاجتماعية لعام 2023 حصوله على جائزة "المشروع الرائد في العمل الاجتماعي" على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» والتي تأتي تويجاً لمسيرة الإنجاز والعطاء في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنك وترسيخاً لنجاح حملاته وبرامجه المبتكرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث يقوم البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع من عملاء البنك على حسابات الجمعيات الخيرية المشاركة في الحملة. وتكمن أهمية هذه الجائزة في أن البنك قد تجاوز بها المحلية، وباتت أنشطته وبرامجه في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة تحظى بتقدير رفيع على مستوى دول الخليج العربية.

وقد تخطت جهود التجاري الخيرية والإنسانية حدود الوطن ووصلت إلى المستوى الدولي، حيث قام البنك، على إثر الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا وتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، بتقديم الدعم المادي الموجه لمتضرري الزلزال من خلال جمعية الهلال الأحمر الكويتي لتوصيله ضمن جهود الإغاثة، وتمثل ذلك في التبرع بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي مناصفة بين جمهورية تركيا والجمهورية العربية السورية الشقيقتين، حيث تم توجيه مبلغ التبرع لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لتوصيله ضمن جهود الإغاثة الموجهة لمنكوبي الزلزال، وذلك ضمن جهود المسؤولية الاجتماعية للبنك التجاري.

ويواصل التجاري جهوده الخيرية والإنسانية من خلال حملة "ضاعف أجرك مع التجاري" في دعم متضرري الحرب على قطاع غزة من خلال مجموعة من الجمعيات الخيرية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي للمشاركة في جهود الإغاثة العاجلة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ واصل البنك جهوده المكرسة لخدمة فئات المجتمع الأكثر احتياجاً بتوزيع السلل الغذائية بالتعاون الجمعيات الخيرية وتوزيع الحقيبة والكسوة المدرسية على طلاب المدارس من الأسر المتعففة.

ومن منطلق اهتمام البنك بجيل المستقبل بهدف تطوير وصقل مواهبهم وقدراتهم الإبداعية، قدم التجاري رعاية كاملة لمسابقة "رحلة في الكويت" الروبوتية التي تم تنظيمها بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والابداع في مقر مركز الشيخ عبدالله السالم الثقافي للأطفال من عمر 7 سنوات إلى 10 سنوات، والتي ساهمت في نشر ثقافة الإبداع والمعرفة عند النشء والشباب من خلال التكنولوجيا والبرمجة والذكاء الاصطناعي وتنمية الاهتمام بالبرمجة والتطوير بمجالات التقنية وعلم الروبوت وتشجيع الشباب على البحث العلمي وتنمية التفكير الإبداعي لديهم، حيث شارك 100 متسابق وتم توزيع الهدايا عليهم تشجيعاً لهم على مواصلة التميز في هذا المجال.

وفي سياق الترابط والتلاحم بين جميع فئات المجتمع، واصل البنك من خلال قطاع التواصل المؤسسي اهتمامه بذوي الهمم ومتحدي الإعاقة، بتنظيم العديد من الفعاليات الموجهة لهذه الفئة، كما نظم البنك احتفالية خاصة لنزلاء دار رعاية المسنين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك لتقديم التهاني ومشاركتهم فرحة العيد الوطني وعيد التحرير.

وبمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام قطاع التواصل المؤسسي بتزيين مبنى البنك الرئيسي بإضاءات تبرز جمال المبنى وصور ورسومات مستوحاة من التراث الكويتي القديم، بما يؤكد اهتمام البنك نحو إحياء التراث الكويتي والاحتفال بهذه المناسبات الوطنية بما يؤكد روح الانتماء والولاء للوطن.

كما استمر قطاع التواصل المؤسسي في تعزيز دور البنك الاجتماعي بتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة التي تنظمها محافظات الكويت الستة لقاطنيها، حيث واصل القطاع تقديم كافة سبل الدعم والرعاية للفعاليات الرياضية والاجتماعية والتربوية والتنوعية والبيئية التي تنظمها محافظات الكويت من أجل خدمة كافة أطراف المجتمع.

وبالنسبة لحملة "لنكن على دراية" التي يطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الرسائل التوعوية بين جميع أطراف المجتمع، أكد البنك اهتمامه الخاص بنشر الرسائل على جميع منصات ومواقع التواصل الاجتماعي، ودعم هذه الحملة بالأخبار الصحفية والإعلانات التوعوية عبر الموقع الإلكتروني وفروع البنك وقسم الأسئلة الشائعة على البوابة الإلكترونية وجميع حسابات التجاري في منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك نشر هذه الثقافة من خلال محاضرات توعوية في دواوين الكويت مثل ديوانية "الرغيل الأول".

ونظراً لأهمية المحافظة على البيئة ضمن جهود الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، نظم البنك العديد من الفعاليات الهادفة إلى ترسيخ هذا التوجه لدى جميع فئات المجتمع باختلاف أعمارهم وتوجهاتهم.

ونظراً لأهمية منصات التواصل الاجتماعي، استمر قطاع التواصل المؤسسي في البنك في تفعيل كافة وسائل التواصل مع العملاء والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام - الفيسبوك - X (تويتر سابقاً) - سناب شات - لينكد إن - يوتيوب - تيك توك وثريندز)، حيث قام البنك ببث العديد من الرسائل التوعوية، إلى جانب الحملات الإعلانية الموجهة لهذا الغرض. لذلك، يحتفظ البنك دائماً بدوره الأساسي في إدراك أهمية القيم التي يجب اتباعها في مواقع التواصل الاجتماعي.

ولما كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية لعام 2023 متنوعة ويصعب سردها ضمن هذا التقرير، فقد رأى قطاع التواصل المؤسسي تناول هذه الأنشطة بالتفصيل عن طريق مسح الباركود أدناه



قطاع الخدمات العامة

قطاع الخدمات العامة هو أحد القطاعات الخدمية الهامة بالبنك ويشتمل على ست إدارات، ويهدف إلى تقديم خدمات الدعم والمساندة ويسعى جاهداً لضمان استمرارية الأعمال وفقاً لسياسات وإجراءات البنك. يقوم القطاع بتوفير خدمات الإمداد والخدمات اللوجستية والتشغيلية استجابة للطلبات المتزايدة على تلك الخدمات من جميع قطاعات وإدارات البنك، ويشارك في التخطيط الاستراتيجي واختيار المنتجات والخدمات المطلوبة بحيث يتم توفيرها بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة وبما يحقق مصلحة البنك.

إدارة المشتريات والقرطاسية

تعمل إدارة المشتريات والقرطاسية بصورة دائمة على بذل جهود حثيثة لتوفير مواد وخدمات عالية الجودة وبسعر مناسب ويدير فريق المشتريات الجوانب اللوجستية بفاعلية للحد من أي تأخيرات في توفير المواد والخدمات المطلوبة إلى المستخدمين النهائيين. وتقوم الإدارة بالإشراف على الخدمات المسندة لجهات خارجية، ويتأكد فريق الإدارة من جودة واستدامة الخدمات المقدمة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتبذل الإدارة جهوداً كبيرة في مبادرة التحول الأخضر "Go Green" حيث استمر البنك، من خلال قطاع الخدمات العامة، في مبادرات إعادة التدوير من أجل المحافظة على البيئة.

إدارة الإنشاءات والممتلكات

تهدف إدارة الإنشاءات والممتلكات إلى تقديم خدمات هندسية عالية الجودة من حيث الإنشاءات وإدارة المواقع والتخطيط وتصميم الفروع الجديدة وتجديد وتحديث الفروع القائمة وعمليات التشغيل بما تتضمن من تخطيط للمشاريع وإدارة التكلفة والجودة وتقييم المخاطر على منشآت وممتلكات البنك وتوفير خدمات الصيانة الفعالة والمطلوبة فوراً في مختلف منشآت وفروع البنك.

وفي إطار أهداف البنك وبرنامجه الطموح للتوسع، تم الانتهاء بنجاح من تجهيز الفروع الجديدة خلال العام والتي تشمل فرع الخيران وفرع السالمية الجديد بإضافتهم إلى شبكة الفروع الكبيرة المنتشرة في جميع مناطق الكويت. وتم الانتهاء بنجاح من إعادة تصميم وتطوير منطقة عمليات مركز إدارة النقدية CMC وغرفة الخزينة Vault Room في مبنى التجاري على الطريق الدائري السادس، كما تم وضع خطط تصورية لإجراء المزيد من عمليات التحسين والصيانة الكاملة لمبنى البنك على الطريق الدائري السادس والتي ستشمل الكثير من الأعمال المطلوبة.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة المستقبلية تركيب ألواح الطاقة الشمسية في جميع مواقع البنك. وتوجد مشاريع أخرى تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني وتطبيق آليات من شأنها توفير المياه.

إدارة الأمن

التزمت إدارة الأمن بمعايير السلامة وبذلت أقصى درجة من العناية حسب الممارسات السائدة لضمان اتخاذ جميع تدابير الأمن والسلامة اللازمة لحماية الموظفين والعملاء ومنشآت البنك في جميع الأوقات. قامت إدارة الأمن في نوفمبر 2023 بتنظيم تدريب عملي على كيفية التصرف في حالة وقوع حريق حسب متطلبات التدريب السنوية المقررة.

قام قطاع الموارد البشرية في البنك بالتعاون مع إدارة الأمن بإجراء برنامج تدريبي معتمد في الإسعافات الأولية لمجموعة كبيرة من الموظفين من قطاعات وإدارات ومواقع مختلفة في البنك لتوعية جميع المتطوعين المشاركين حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ الطبية بتقديم الإسعافات الأولية حتى وصول مسؤولي الرعاية الطبية.

إدارة البريد

قامت إدارة البريد بإجراء تحسينات على خدمة البريد الداخلي التي تتضمن متابعة والتحقق من البريد باستخدام رمز الاستجابة السريعة والتي جرى إدخالها في عام 2022، حيث تم إضافة خاصية جديدة وهي إمكانية وضع مجموعة من الطرود البريدية وإرسالها معاً باستخدام رمز استجابة سريعة واحد فقط. لقد سهّل نظام الطرود البريدية هذا على إدارة البريد تنفيذ مهامها بطريقة غير ورقية ودون الحاجة إلى الاحتفاظ بسجلات ورقية حيث يمكن تتبع البريد بسهولة من خلال السجل الرقمي القائم على النظام الآلي وبالتالي المساعدة بصورة استراتيجية في تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية.

قواعد

ونظم الحوكمة

مجلس الإدارة ومسؤولياته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتم انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي، وفقاً لقانون الشركات ولائحته التنفيذية وقواعد الحوكمة وكذلك النظام الأساسي للبنك.

قام البنك خلال العام 2023 وبعد الحصول على موافقة الجمعية العامة للبنك والجهات الرقابية ذات الصلة بطرح برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي كحد أقصى على أن يكون موزع على عدة شرائح، وقد تم طرح الشريحة الأولى من ضمن البرنامج بقيمة 50 مليون دينار كويتي. ويهدف الإصدار إلى تنويع قاعدة رأس المال ودعم نمو أصول البنك وتعزيز نسب السيولة والنسب الرأسمالية ومواجهة أية نفقات رأسمالية مستقبلية للبنك في سبيل تنويع الخدمات والمنتجات.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بشكل عام بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل، وتحديد استراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، واعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها بما في ذلك مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الالتزام، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وتحقيق التنمية المستدامة، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة لتطبيقات الحوكمة وحوكمة الاستدامة الثلاثية، حيث يحرص على خلق ثقافة القيم المؤسسية لدى كافة العاملين في البنك من خلال السعي الدائم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية خاصة قواعد ونظم الحوكمة. وعلى ذلك، يتبنى المجلس حزمة من النظم والسياسات والتقارير التي يسعى إلى تطبيقها بشكل فعال كثقافة مؤسسية وليس كتعليمات رقابية.

ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات المتخصصة والمعرفة المناسبة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على اطلاع مستمر بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح - رئيس مجلس الإدارة

- حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل عام 2000 من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، للشيخ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله المناصب والوظائف القيادية التالية:
- تولى الشيخ/ أحمد المناصب التالية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية من 2014 حتى 2020.
- نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت من 2019 حتى شغل منصب رئيس مجلس الإدارة في فبراير 2022 وحتى تاريخه.
- عضو في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب من مايو 2022 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في معهد الدراسات المصرفية ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى 2019 وتم إعادة تعيينه اعتباراً من مايو 2022.
- كما شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:
- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من 2010 حتى 2012.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2012 حتى تاريخه.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من 2005 حتى 2010.
- مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من 2001 حتى 2003.

ويشغل الشيخ/ أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، كما أنه رئيس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2015/4/4 إلى 2018/3/31 وعضوية مجلس الإدارة من 2012/4/29 إلى 2015/4/3.

السيد/ عبد الرحمن عبدالله العلي - نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975 وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار عام 1979 من جامعة ويسكونسون ماديسون / الولايات المتحدة الأمريكية.

لدى السيد/ عبد الرحمن خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً من خلال شغله المناصب والعضويات التالية:

- نائب رئيس أول في مؤسسة الخليج للاستثمار من 1985 حتى 2002.
- عضو مجلس إدارة في البنك الصناعي من 2010 حتى 2011.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة للحديد من 1998 حتى 2015.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة القابضة من 1998 حتى 2006.
- عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكرك منذ عام 2010 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ شهر أكتوبر 2020، كما أنه يشغل عضوية لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال عام 2000 من جامعة ريتشموند في فرجينيا، وخلال مسيرته العملية شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة أجيال العقارية الترفيهية من 2014 حتى 2023.
- شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية من 2014 حتى تاريخه.
- الشركة الأولى للاستثمار من 2014 حتى تاريخه.
- فينشر كابيتال بنك (البحرين) من 2012 حتى 2023.
- شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2016 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للطاقة القابضة من 2011 حتى تاريخه.

وللسيد/ محمد الكندري خبرات متنوعة من خلال شغله الوظائف القيادية التالية:

- نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2017 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2017.
- نائب رئيس إدارة الأصول في شركة الرؤيا للاستثمار والإجارة من 2007 حتى 2009.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 28 يناير 2020، فإن السيد/ محمد الكندري يشغل حالياً عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ طلال محمد الصباح

حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 2001 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ/ طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة الخليج لصناعة الزجاج من 2005 حتى 2006.
- شركة صناعات التبريد والتخزين من 2003 حتى 2008.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ/ طلال يشغل حالياً عضوية كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مناف محمد المهنا

حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية عام 1989 من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد/ مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله في القطاع العام والقطاع الخاص وعلى مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية:

- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1991 إلى عام 2008.
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.

- عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من 2009 حتى 2010.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من 2010 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة اللامتيازات الخليجية القابضة من 2010 حتى 2018.
- المدير التنفيذي لشركة بلاتينيوم المتحدة من 2003 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد/ مناف يشغل حالياً عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ يوسف يعقوب العوضي

حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 2004 من جامعة الكويت. وتمتد خبرة السيد/ يوسف إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الصناديق الاستثمارية ومحافظ العملاء في شركة مجموعة الأوراق المالية منذ 2016/7/17 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي - إدارة الاستثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2014 حتى 2016.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2014.
- مساعد مدير - إدارة الاستثمار العقاري في شركة أعيان للإجارة والاستثمار خلال العام 2010.
- مدير استثمار - إدارة الاستثمار المباشر في الشركة الأهلية القابضة من 2007 حتى 2009.
- محاسب في شركة وفرة للاستثمار الدولي من 2004 حتى 2007.
- كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
- رئيس مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2014 حتى 2017.
- نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة من 2014 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة خلال العام 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة سما التعليمية من 2015 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة آفاق للخدمات التربوية من 2016 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة الشركة التعليمية المتطورة في المملكة العربية السعودية من 2015 حتى 2016.
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا أطلانتيك للصحراء المغربية في مملكة المغرب من 2015 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة بوابة الأهلية العقارية من 2008 حتى 2009.
- عضو مجلس إدارة (مستقل) شركة اللامتيازات الخليجية القابضة من عام 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية من إبريل 2021 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة توازن القابضة من يناير 2021 حتى 2022.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 9 نوفمبر 2020، فإن السيد/ يوسف يشغل حالياً عضوية لجنة التدقيق وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ ضاري علي المصنف

حاصل على بكالوريوس المحاسبة عام 2012 من جامعة الكويت، لديه خبرات عملية في كل من مجال التأمين والوساطة والمجال الطبي وفي أمن المعلومات وأمن المنشآت والمحاسبة، قام في عام 2012 بتأسيس شركة الجزيرة العربية لوساطة التأمين كشريك مفوض والتي تعمل في مجال التأمين وتحسين أداء الوسيط، التي تعد الآن من الشركات الرائدة في مجالها، ولديه خبرات عملية في مجال الأمن (أمن المعلومات - أمن المنشآت) وفي مجال المحاسبة، وشغل السيد / ضاري المناصب التالية:

- في وزارة الدفاع خلال الأعوام من 1997 حتى 2021:
- هيئة الحرس الأميري - فرع العمليات والتدريب
- هيئة الاستخبارات والأمن - مديرية الأمن / فرع الأمن الوقائي
- هيئة الإمداد والتموين - رئيس فرع برمجة ميزانية
- هيئة الاستخبارات والأمن - مساعد الملحق العسكري للشؤون المالية / واشنطن
- برمجة الميزانية - رئيس فرع برمجة ميزانية هيئة التسليح والتجهيز.
- مساعد الرئيس التنفيذي في شركة ياكو الطبية ش.م.ك.ع من تاريخ 2021/6/1 وحتى تاريخه.
- الرئيس التنفيذي في شركة الرؤية للرعاية الصحية من تاريخ 2022/3/31 وحتى تاريخه

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو غير مستقل في 31 مارس 2021، ويشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ محمود عبدالرسول بهبهاني - عضو مستقل

حاصل على دكتوراه في التأمين والاقتصاد عام 1998 من جامعة ستيرلنج سكوتلاند - المملكة المتحدة، وماجستير في العلوم الاكتوارية عام 1994 من جامعة بول ستيت انديانا - الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتد خبرة الدكتور/ محمود إلى سنوات عديدة شغل خلالها المناصب التالية:

- أستاذ مشارك في جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية قسم التمويل منذ عام 1990 حتى عام 2021.
- مدخل بيانات في الهيئة العامة للمعلومات المدنية من 1984 حتى 1986.
- مستشار اكتواري لمجلس الأمة لعدة سنوات.

وقد شغل سابقاً عضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي من 2012 حتى 2015 إلى أن تم انتخابه مجدداً في 31 مارس 2021 لعضوية مجلس إدارة البنك كعضو مستقل، ويتولى رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ فهد زهير البدر - عضو مستقل

حاصل على ماجستير إدارة أعمال عام 2015 من جامعة ديوك / الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس العلوم في الإدارة عام 2000 من جامعة بيردو/ الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شغل السيد/ فهد البدر عدة مناصب على النحو التالي:

- مستشار في شركة المصالح الاستثمارية من 2020 حتى تاريخه.
- رئيس إدارة الصناديق المدارة خارجياً في مؤسسة الخليج للاستثمار من 2015 حتى 2019.
- رئيس الشرق الأوسط في شركة لايونجيت كابيتال من 2009 حتى 2015.
- رئيس قسم صناديق التحوط في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من 2007 حتى 2008.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل في 31 مارس 2021، ويتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ أحمد بدر واحدي - عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس العلوم تخصص اقتصاد، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة الكهربائية وهندسة الحاسبات، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة المدنية مع تخصص فرعي في التصميم الهندسي عام 2004 من جامعة كارنيجي ميلون/ الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص التمويل & العقار & المحاسبة عام 2009 من كلية وارتنون للأعمال جامعة بنسلفانيا/ الولايات المتحدة الأمريكية، للسيد/ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- رئيس تنفيذي (قطاع الاستثمار) في الشركة الوطنية العقارية من 2015 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي في شركة بوبيان كابيتال للاستثمار من 2010 حتى 2015.
- مدير في بنك بوبيان من مارس 2010 إلى يوليو 2010.
- مدير في شركة أجيليتي للمخازن العمومية من 2004 إلى 2009.

كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية البحرية والتجارية من 2014 حتى تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية الأردنية من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة البحر الأبيض المتوسط للاستثمار القابضة من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة من 2012 حتى 2015.

بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة مستقل في البنك التجاري الكويتي منذ يونيو 2022، فإنه حالياً يتراأس لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشغل عضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد/ حسام عبدالرحمن البسام - عضو مستقل تم استدعائه في أغسطس 2023

حاصل على بكالوريوس محاسبة عام 1999 من كلية التجارة والاقتصاد -جامعة الكويت، للسيد / حسام خبرة عملية طويلة ومتنوعة حيث تقلد العديد من الوظائف القيادية والمناصب على النحو التالي:

- عضو مجلس إدارة شركة بورصة الكويت (مستقل)، من العام 2014 حتى العام 2019.
- عضو مجلس إدارة كلية الدراسات التجارية، من العام 2014 حتى العام 2017.

- عضو مجلس إدارة وأمين صندوق وأمين سر ونائب الرئيس في الجمعية الاقتصادية الكويتية من العام 2004 حتى العام 2016.
- عضو مجلس إدارة شركة المصالح العقارية من العام 2006 إلى العام 2011.
- عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الخليجية من العام 2009 إلى العام 2015.
- رئيس مجلس إدارة شركة حصاد القابضة من العام 2004 إلى العام 2015.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ركاز القابضة من العام 2004 إلى العام 2014.
- عضو لجنة المخالفات في سوق الأوراق المالية من العام 2016 إلى العام 2018 وقد عين رئيس للجنة من عام 2018 إلى عام 2019.

وقد انضم لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل في أغسطس 2023، وهو يتولى رئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

فهد عبد العزيز الجارالله - عضو مستقل مستقيل في شهر أغسطس 2023

حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال وتمويل منشآت مالية عام 2006 من كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وحاصل على شهادة معتمدة في إدارة محافظ الأوراق المالية والتحليل الفني من مركز نيويورك المالي (مدينة نيويورك)، للسيد/ فهد الجارالله خبرة تمتد لأكثر من 17 عام في قطاع الاستثمار المالي وإدارة الأصول في أسواق الأسهم الخليجية والعالمية، وقد شارك في فريق العمل المباشر لأول مشروع خصخصة في دولة الكويت وهو خصخصة شركة بورصة الكويت، وتتنوع خبرته من خلال شغله عدة مناصب في شركات متعددة، كما شغل عضوية مجالس إدارات لعدة شركات.

في شهر أغسطس 2023 تقدم السيد/ فهد عبد العزيز الجارالله باستقالته من عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل وذلك بعد صدور المرسوم الأميري بتعيينه بدرجة وكيل مساعد في وزارة المالية، حرصاً منه لتنفيذ القانون ولتفادي أي تعارض في المصالح من حيث الجمع بين منصبين في كل من القطاعين العام والخاص.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2023

- الاطلاع على تقارير المتابعة الدورية الخاصة باستراتيجية البنك (صياغة المستقبل 2022-2026) وآخر المستجدات.
- المراجعة الدورية لتقارير استراتيجية إدارة المخاطر (2020-2024).
- مراجعة واعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك واعتماد التعديلات عليه وكذلك مراجعة هيكل الحوكمة ومجلس الإدارة وهيكل قطاع إدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير قطاع إدارة المخاطر بشأن كفاية رأس المال الخاصة بالشركة التابعة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى التزام البنك بالتعليمات ذات الصلة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال القطاع القانوني.
- اعتماد الميزانية التقديرية للبنك لعام 2024.
- اعتماد خطة رأس المال (2023-2027).
- الاطلاع على تقرير الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني وتقرير أمن المعلومات.
- الموافقة على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات قطاع إدارة المخاطر لدى البنك.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات الحوكمة والنظم الداخلية للمجلس ولجان المجلس .
- اعتماد التحديثات الدورية على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك التي تقدمها القطاعات المختلفة.
- اعتماد تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي واعتماد خطة التدريب المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2023.
- التشجيع على استقطاب الكوادر الوطنية وتوظيفهم في الوظائف التنفيذية.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- الاطلاع على عرض تقديمي يوضح آخر المستجدات الاقتصادية وملخص عن أداء البنك.
- مراجعة التقارير الدورية لقطاع الموارد البشرية ومؤشرات الأداء الخاصة بالقطاع.
- مراجعة التقرير السنوي لإدارة شكاوى وحماية العملاء.
- الموافقة على التوصيات الواردة في التقرير السنوي بشأن الالتزام الرقابي وممارسات الحوكمة والإفصاح في البنك.
- الموافقة على تقرير تقييم مخاطر عدم الالتزام لعام 2022.
- الموافقة على تقرير الحوكمة في التقرير السنوي للبنك لعام 2022.
- الإطلاع على تقرير الاستدامة عن العام 2022.
- المراجعة السنوية لسياسة المكافآت والاطلاع على تقرير قطاع التدقيق الداخلي بشأن المزاي وسياسة المكافآت.

- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- الاطلاع على سجل القرارات الصادرة عن المجلس واللجان ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الائتمانية والاستثمارية والقروض.
- مراجعة ومتابعة أحدث المستجدات بشأن خطة التدقيق الداخلي عن 2023 واعتماد خطة التدقيق الداخلي الجديدة لعام 2024 واعتماد هيكل تنظيمي جديد للقطاع.
- مراجعة وتعديل خطة التدقيق الاستراتيجية (2023-2024).
- متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- الاطلاع على القوانين والتعاميم والتعليمات الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بالإضافة إلى التغييرات في المعايير المحاسبية ومعايير التقارير الدولية ومدى تأثيرها على البنك.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2022 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين.
- الاطلاع على كتب التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين للقيام بمهمة التدقيق على البيانات المالية 2023.
- الموافقة على تعيين مكاتب التدقيق الخارجي للبنك للتدقيق على البيانات المالية وتعيين بعض المكاتب للقيام ببعض الأعمال المختلفة بالبنك مثل تقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق على آلية تطبيق البنك للإطار الاستراتيجي للأمن السيراني والتدقيق على تطبيق متطلبات الفاتكا ومعايير الإبلاغ المشترك والتدقيق على قطاع تكنولوجيا المعلومات ومحفظة القروض للبنك.
- مراجعة خطة استمرارية الأعمال والتقرير الخاص باختبار هذه الخطة.
- الموافقة على برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي والموافقة على إصدار الشريحة الأولى من البرنامج.
- الموافقة على فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة (2024-2026).

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسؤولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها خلال عام 2023

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس وذلك لتعزيز رقابة المجلس على العمليات المهمة في المجموعة، لكل منها نظام داخلي يوضح مهامها ومسؤولياتها وينظم عملها وما يتعلق بإعداد التقارير الدورية في ضوء طبيعة مهامها ومسؤولياتها ورفعها إلى مجلس الإدارة، فضلاً عن تقارير المتابعة المرفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة. ومن هذه اللجان أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيق قواعد الحوكمة بمحاورها المختلفة، بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الائتمانية.

وفي شهر أغسطس من عام 2023، تقدم السيد /فهد عبد العزيز الجارالله باستقالته من عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل وذلك بعد صدور المرسوم الأميري بتعيينه بدرجة وكيل مساعد في وزارة المالية، حرصاً منه لتنفيذ القانون ولتفادي أي تعارض في المصالح من حيث الجمع بين مناصب في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، فتم استدعاء العضو المستقل الاحتياطي الأول السيد / حسام البسام للانضمام إلى تشكيلة المجلس، حيث تم إعادة تشكيل اللجان واعتماد تشكيلها من مجلس الإدارة ملتزمين بما نصت عليه تعليمات قواعد ونظم الحوكمة من حيث أن يكون ضمن تشكيلها أعضاء مستقلين مع مراعاة أن يترأس كل من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت عضواً مستقلاً. وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الالتزام والحوكمة

تشكيل اللجنة	
<p>السيد/ أحمد بدر واحدي الدكتور/ محمود عبد الرسول بهبهاني السيد/ فهد زهير البدر السيد/ ضاري علي المضيف</p> <p>عضو مستقل ورئيساً للجنة عضو مستقل عضو مستقل</p>	<p>المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> • إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم اعتماده من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة كحد أدنى. على أن يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك. • مراجعة التقارير السنوية المقدمة قطاع الالتزام والحوكمة في البنك للتأكد من: <ul style="list-style-type: none"> - إلتزام البنك بالتشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة وآخر التطورات في هذا المجال، وكفاءة إدارة البنك لمخاطر عدم الإلتزام التي تواجه البنك في ضوء قيام إدارة الإلتزام - مرة على الأقل سنوياً - بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بتلك المخاطر وخطط البنك بشأن كفاءة إدارة هذه المخاطر مع الإخذ بالإعتبار أوضاع الشركة التابعة. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. - متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على استيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها، وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. • مراجعة تقرير الحوكمة (ضمن التقرير السنوي للبنك) حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وبنود دليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الإلتزام (إن وجدت) بتطبيق أي من تلك التعليمات والبنود. • تقييم هيكل الحوكمة بصورة سنوية للتأكد من استمرارية ملاءمته، والتحقق من أن هذا الهيكل يساهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • التأكد من استقلالية وظائف الإلتزام والحوكمة من حيث أنهم يظلمون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال وأن هذه الوظائف مشغولة بالموظفين المؤهلين ومخصص لها الموارد الكافية والتدريب المناسب، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • اعتماد برامج وخطط العمل الدورية لقطاع الإلتزام والحوكمة. • اقتراح/مراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة. • مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية أو حسب طلب مجلس الإدارة.
<p>مراجعة تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك عن عام 2022.</p> <p>مراجعة التقارير السنوية الخاصة بقطاع الإلتزام والحوكمة في البنك لعام 2022.</p> <p>مراجعة تقرير البنك التجاري حول الاستدامة 2022.</p> <p>الإطلاع على أحدث التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية فيما يخص الإلتزام والحوكمة والإفصاح.</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على دليل الحوكمة</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على منهجية تقييم مخاطر عدم الإلتزام</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على خطة فحص حوكمة الإلتزام الرقابي والإفصاح (2023-2024-2025)</p> <p>مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة الإلتزام والحوكمة ومتابعة تنفيذها</p> <p>مراجعة تقرير تقييم مخاطر عدم الإلتزام</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة قطاع الخدمات العامة</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الإلتزام الرقابي</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة شكاوى وحماية العملاء</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة القطاع القانوني</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي لمجلس الإدارة</p>	<p>أبرز إنجازات اللجنة</p>

لجنة التدقيق

تشكيل اللجنة	
<p>عضو مستقل ورئيساً للجنة</p> <p>عضو مستقل</p> <p>الدكتور/ محمود عبدالرسول بهبهاني السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري السيد/ حسام عبدالرحمن البسام السيد/ يوسف يعقوب العوضي</p>	<p>المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم استقلالية وظيفية التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من التزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. • تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي سنوياً وتحديد مكافآته ومكافآت المدققين الداخليين. • التأكد من أن قطاع التدقيق الداخلي يطبق برنامج تقييم لضمان وتحسين الجودة وأنه يتم عرض نتائج هذه التقييمات الدورية على اللجنة. • تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد أتعاب مراقبي الحسابات الخارجيين، وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق بهم، وذلك بناءً على مراجعة خطابات التعاقد معهم، ويتعين على اللجنة الاجتماع مرة واحدة على الأقل خلال العام الميلادي وبدون حضور الإدارة التنفيذية مع كل من مراقبي الحسابات الخارجيين، رئيس التدقيق الداخلي، رئيس الالتزام والحوكمة. • للجنة من خلال اطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي أو أي تقارير أخرى ذات صلة، التأكد من وجود ضوابط مناسبة بحيث يتمكن الموظفون من التعبير عما يساورهم من شكوك بشأن أي أمور بنتابها الشبهة بمخالفة أو احتمالية مخالفة القوانين والتعليمات الرقابية والسياسات والإجراءات الداخلية والالتزام بالمهام والمسؤوليات الأخرى ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.
<p>أبرز إنجازات اللجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك وتقرير مراقبي الحسابات الخارجيين حول تدقيق تلك البيانات. - مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين. - التوصية بإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومراجعة الشروط التعاقدية المتعلقة بهم. - التوصية بتكليف مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لفحص أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2022، وفحص محفظة القروض الاستهلاكية واللاسكانية لعام 2023. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2022 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. - تكليف مكتب تدقيق خارجي للتدقيق على قطاع تكنولوجيا المعلومات. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي المكلف لإجراء تقييم شامل لأوضاع البنك وتوظيفاته. - التوصية بتكليف مكتب تدقيق الحسابات الخارجي لتقييم الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للبنك لعام 2023. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن تقييم الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للبنك. - الإطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي والتي تم استلام التقارير الخاصة بها والعمل على متابعتها. - مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وتقارير لجنة التدقيق بشأن أعمال وأنشطة التدقيق الداخلي. - متابعة تنفيذ خطط التدقيق المعتمدة لعامي 2024/2023 وآخر المستجدات المرتبطة بها. - تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي. - مراجعة خطة التدقيق الداخلي للعام 2023. - مراجعة التقرير السنوي بشأن تقييم مراقبي الحسابات الخارجيين من قبل لجنة التدقيق موضوعياً عن عام 2023. - مراجعة خطة التدقيق الاستراتيجية للأعوام من 2023-2024 ومتابعة الإجراءات التصحيحية. - الاجتماع مع المدققين الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة دون حضور الإدارة التنفيذية. - الإطلاع على تقارير متابعة تفتيش بنك الكويت المركزي خلال عام 2023. - مراجعة تأكيد الجودة، وعملية التقييم الداخلي ومدى رضا الموظفين ونتائج الفحص لعام 2022 وتأكيد الاستقلالية لقطاع التدقيق الداخلي. - التوصية بتعيين مراقب حسابات خارجي لإصدار السندات الثانوية. - مراجعة الخطة الاستراتيجية لتدقيق تكنولوجيا المعلومات والتدقيق المستمر لعامي 2024/2023. - مراجعة التحديثات التي تمت على ميثاق التدقيق الداخلي لعام 2023. - التوصية بتعيين مكتب استشاري للاستعانة به في تطبيق تعليمات التمويل المستدام. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة التدقيق ومتابعة تنفيذها. 	

لجنة إدارة المخاطر

تشكيل اللجنة	
<p>السيد/ فهد زهير البدر السيد/ عبد الرحمن عبد الله العلي السيد/ أحمد بدر واحدي السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري</p> <p>عضو مستقل ورئيساً للجنة عضو مستقل</p>	<p>المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة استراتيجية ونزعة المخاطر للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة والتحقق من تعميم هذه السياسات على القطاعات / الإدارات المعنية في البنك عن طريق قطاع إدارة المخاطر. • التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بمعايير كفاية رأس المال (بازل) والتقييم الداخلي لها واختبارات الضغط. • مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً لإعتماده من مجلس الإدارة. • التحقق من قيام إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، ونشر ثقافة حوكمة المخاطر داخل البنك. • التحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق استراتيجية ونزعة سياسات المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر حول انكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي. • مناقشة نتائج اختبارات الضغط بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة والإجراءات الواجب إتخاذها بناءً على هذه النتائج، بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في تلك الاختبارات، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التأكد من إنشاء وظيفة لأمن المعلومات لدى البنك ومن استمرارية توافر المعايير اللازمة لهذه الوظيفة على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير المتابعة التي تعدها الإدارة التنفيذية في هذا الشأن. • الموافقة على مؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية. • التحقق من قيام قطاع إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر. • تقييم أداء رئيس مدراء المخاطر، وتحديد مجالات التطور المطلوبة. • مراجعة التقارير المقدمة من رئيس مدراء المخاطر والمرفوعة إلى رئيس اللجنة، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخاطر والمقدمة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الأخرى، وذلك لتعزيز عملية التواصل بين اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
<p>المراجعة الدورية لتقارير استراتيجية إدارة المخاطر (نزعة المخاطر) المعتمدة 2020-2024.</p> <p>مراجعة سياسة وخطة استمرارية الأعمال.</p> <p>مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.</p> <p>مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بمؤشرات المخاطر الرئيسية ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية.</p> <p>مراجعة تحليل محافظ الائتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وائتمان الأفراد والاستثمارات.</p> <p>الاختبار بأثر رجعي لحجم المخصصات التقديرية/ الإضافية.</p> <p>مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة.</p> <p>الاطلاع على التقارير الدورية المتعلقة بأمن المعلومات.</p> <p>مراجعة مدى الالتزام بالإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للأمن المعلومات (CSF).</p> <p>مراجعة سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط والمنهجية المتعلقة بها.</p> <p>مراجعة سياسة تصنيف المعلومات وسياسة أمن المعلومات وإطار عمل أمن المعلومات وسياسة إدارة مخاطر أمن المعلومات.</p> <p>مراجعة سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر.</p> <p>مراجعة الإصدار الأول من سياسة قطاع التحول الرقمي والابتكار.</p> <p>مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.</p> <p>مراجعة القوى العاملة بقطاع إدارة المخاطر والدورات التدريبية المقدمة لهم.</p> <p>تقييم رئيس مدراء المخاطر.</p> <p>مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة إدارة المخاطر ومتابعة تنفيذها.</p> <p>مراجعة الإصدار الأول من إطار عمل إدارة المخاطر.</p>	<p>أبرز إنجازات اللجنة</p>

لجنة الترشيحات والمكافآت

<p>عضو مستقل ورئيساً للجنة لغاية أغسطس 2023 عضو مستقل ورئيساً للجنة منذ أغسطس 2023</p>	<p>السيد/ فهد عبدالعزيز الجارالله السيد/ حسام عبدالرحمن البسام الشيخ/ طلال محمد الصباح السيد/ يوسف يعقوب العوضي السيد/ مناف محمد المهنا</p>	<p>تشكيل اللجنة</p>
<p>إعداد وتحديث معايير الترشيح لعضوية مجلس الإدارة متضمنة الشروط والمتطلبات اللازمة وفقاً للتشريعات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.</p> <p>تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لمعايير الترشيح المعتمدة من مجلس الإدارة والتشريعات ذات الصلة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ويشمل ذلك التحقق من الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان استقلالية الأعضاء المستقلين.</p> <p>إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات التدريبية المناسبة واللائمة للأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك.</p> <p>إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على ذلك الهيكل.</p> <p>التأكد بشكل سنوي من استمرار توافر شروط الاستقلالية في الأعضاء المستقلين طوال فترة عضويتهم في مجلس الإدارة.</p> <p>إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة وتقييم صلاحيتهم وسلطاتهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية.</p> <p>تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد عند الانتخاب/التعيين بكتيب/دليل يوضح حقوق وواجبات ومسؤوليات العضو، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك.</p> <p>التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول إلى المعلومات والتقارير حول المواضيع الهامة عن البنك، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك.</p> <p>التأكد من أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة.</p> <p>إعداد سياسة المكافآت، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.</p> <p>الإشراف على تطبيق سياسة ونظام المكافآت من خلال المعلومات والتقارير التي تقدم من الإدارة إلى اللجنة بشكل ربع سنوي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة.</p> <p>مراجعة سياسة المكافآت على أساس سنوي على الأقل أو حسب طلب مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وتشمل هذه المراجعة إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات الخاصة بسير عمل نظام المكافآت والتي تعرض على اللجنة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة.</p> <p>تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، ولا يعمل بهذه التوصيات إلا بعد اعتمادها من المجلس.</p> <p>التحقق من أن الإدارة التنفيذية قد تبنت الأنظمة والإجراءات والآليات الفعالة لضمان الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت المعتمدة وعرض ذلك على مجلس الإدارة.</p> <p>التحقق من أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة.</p> <p>التحقق من إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية ويكون الهدف من هذه المراجعة هو تقييم مدى التزام البنك بسياسة وممارسات منح المكافآت. وتقوم اللجنة بعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الإدارة.</p> <p>مناقشة ودراسة إمكانية استبدال (عند الطلب) عضوية أي من الأعضاء في لجنة إلى لجنة أخرى مع الأخذ في الاعتبار الخبرات والمهارات التي يتمتع فيها العضو ومدى توافقها مع مهام اللجنة الأخرى بالإضافة إلى تشكيل اللجنة بحيث لا يتعارض مع الزامية وجود العضو المستقل ولا يتعارض مع عضويته في اللجان الأخرى.</p>	<p>المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة</p>	
<p>- الاطلاع على قائمة أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للدورة من (2024-2026) والتوصية لمجلس الإدارة بذلك.</p> <p>- تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأعضاء المجلس كل على حدة والتوصية بخطة التدريب الخاصة بهم.</p> <p>- مراجعة هيكل مجلس الإدارة وتقديم للمجلس أية توصيات بشأن أية تغييرات مقترحة.</p> <p>- المراجعة السنوية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.</p> <p>- مراجعة ميزانية القوى العاملة لعام 2024 وتعيين الكوادر الوطنية في الوظائف التنفيذية.</p> <p>- مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن المزايا وسياسة المكافآت.</p> <p>- مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الموارد البشرية.</p> <p>- مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة.</p> <p>- مراجعة التقارير والمعلومات الدورية المقدمة من قطاع الموارد البشرية.</p> <p>- المراجعة الدورية لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة التابعة.</p> <p>- مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة الترشيحات و المكافآت ومتابعة تنفيذها.</p>	<p>أبرز إنجازات اللجنة</p>	

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	الشيخ/ أحمد دعيح الصباح السيد/ مناف محمد المهنا السيد/ عبد الرحمن عبدالله العلي الشيخ/ طلال محمد الصباح السيد/ ضاري علي المصنف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة السياسة الائتمانية والتعديلات المقترحة عليها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي ذات الصلة.مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد التسهيلات الائتمانية بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. منح الموافقات على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتجاوز وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. مراجعة التقارير المقدمة من قبل مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخاطر (إن لزم الأمر) والمقدمة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الأخرى لتعزيز عملية التواصل بين اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. مراجعة التقارير المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر والقطاعات والإدارات الأخرى فيما يتعلق بالتحذيرات المبكرة أو تدهور نوعية الائتمان.
أبرز إنجازات اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. - مراجعة الإصدار الأول من سياسة الأعمال الدولية والائتمان لقطاع الخدمات المصرفية الدولية. - مراجعة التقييمات الائتمانية والتحقق من شروط وأحكام الموافقة الائتمانية. - متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة القروض ومتابعة تنفيذها.

إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2023 مع بيان مشاركة الأعضاء في حضور الإجتماعات:

إجمالي عدد الاجتماعات	لجنة القروض	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الالتزام والحوكمة	اجتماعات مجلس الإدارة	إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2023
83	50	4	6	8	3	12	
عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة							أعضاء مجلس الإدارة
54	42					12	الشيخ/ أحمد دعيح الصباح
64	46			7		11	السيد/ عبد الرحمن عبدالله العلي
55	42	4				9	الشيخ/ طلال محمد الصباح
23			6	7		10	السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري
19		3	6			10	السيد/ يوسف يعقوب العوضي
57	45				2	10	السيد/ ضاري علي المصنف
64	48	4				12	السيد/ مناف محمد المهنا
23				8	3	12	السيد/ فهد زهير البدر
20			6		3	11	الدكتور/ محمود عبد الرسول بهبهاني
22				8	3	11	السيد/ أحمد بدر واحدي
10		3	2			5	السيد / حسام عبد الرحمن البسام*
11		1	4			6	السيد/ فهد عبد العزيز الجارالله**

ملاحظة:

* عضو مجلس إدارة مستقل إحتياط تم استدعاؤه خلال الربع الثالث من عام 2023 لإستكمال عضوية مجلس الإدارة.

** عضو مجلس إدارة مستقل قدم استقالته خلال الربع الثالث من عام 2023 .

خلال عام 2023:

- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل مجلس الإدارة عدد (19) قرار.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة القروض عدد (5) قرارات.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت عدد (1) قرار.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة التدقيق عدد (8) قرارات.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة إدارة المخاطر عدد (2) قرار.
- لم يصدر أي توصية/موافقة بالتمرير من قبل لجنة الالتزام والحوكمة.

تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت - من خلال منهجية التقييم الذاتي وفق مجموعة من النماذج والمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والاعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتصلة بعمل المجلس وجوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء. وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية فيما يتعلق بأداء وأعمال المجلس. كما تقوم اللجنة بمراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة البنك.

بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسؤول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يُعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد المجلس هيكلًا تنظيميًا ملائمًا لطبيعة وأنشطة البنك ولتنفيذ استراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل القطاعات والإدارات التي يشملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالاعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف مختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الالتزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب التحسين، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من معالجة أي ملاحظات مثارة بشأنها.

يقوم المجلس من خلال إنشاء هيكل حوكمة على مستوى المجموعة والتقييم الدوري لهذا الهيكل ومن خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة واعتماد سياسات ولوائح ومتطلبات ودليل الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالاعتبار كافة فروع وشركته التابعة، حيث يقوم بالتحقق من فاعليتها ويعمل على تطويرها وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة، وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الرقابية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2023 وبعد موافقة بنك الكويت المركزي تم تكليف مكتب بروثيفيتي ممبر فيرم الكويت، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2022، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2023/6/25 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها آخذين بالاعتبار متطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2023 ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر

عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003 ، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس وكتاب بنك الكويت المركزي المؤرخ 26 إبريل 2020 بشأن طلب تكليف المدقق الخارجي لإبداء الرأي حول مدى كفاية إجراءات وحدة المراجعة والحفظ.

وعلى ذلك، فإن الملاحظات التي تم رفعها بشأن فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

بروتيفتي

استشارات أعمال دولية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)
الصفحة 13029
دولة الكويت

التاريخ 25 يونيو 2023

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 5 ابريل 2023 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. والشركة التابعة للبنك "شركة التجاري للوساطة المالية" (بشار اليهم "المجموعة") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالمجموعة وهي كما يلي:

- | | |
|--|----------------------------------|
| الموارد البشرية | الحوكمة |
| تكنولوجيا المعلومات | أنظمة مكافحة الإختلاس والإحتيال |
| التدقيق الداخلي | مكافحة غسل الأموال |
| الخدمات المصرفية الدولية | الإلتزام |
| الإستثمارات | سرية معلومات العملاء |
| القانونية | التواصل المؤسسي |
| العمليات | الإنتمان |
| إجراءات لتصحيح/تنفيذ الملاحظات التي يتم الإبلاغ عنها | شكاوى وحماية العملاء |
| الخدمات المصرفية للأفراد | إدارة الإبتكار في التحويل الرقمي |
| إدارة المخاطر | البيئة الرقابية العامة |
| الخزينة | الرقابة المالية والتخطيط |
| الخدمات العامة | أنشطة الأوراق المالية |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2023، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة في 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الإحتيال والإختلاس وكتاب بنك الكويت المركزي المؤرخ في 26 إبريل 2020 بشأن طلب تكليف المدقق الخارجي لإبداء الرأي حول مدى كفاية إجراءات وحدة المراجعة والحفظ.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى اتساق الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي إستخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية

بروتيفتي

واجه المستقبل بثقة

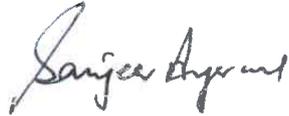
يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الاستثناءات للأمر الموضحة في التقرير، ونظراً لطبيعة وحجم عمليات المجموعة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2022، وجوهية وتقييم المخاطر لملاحظتنا، في رأينا:

- أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2023.
- ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2022.
- ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



سانجيف اجروال
المدير التنفيذي
شركة بروتيفتي ممبر فيرم الكويت

سياسات وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة باعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالجهود اللازمة التي من شأنها تعزيز الالتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم لدى الموظفين. وقد التزم البنك بتحقيق القيم المؤسسية وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات المتبعة في البنك والتي يتم تعميمها على جميع الموظفين الجدد والحاليين ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعاملهم مع العملاء وكافة الأطراف الأخرى. ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني وأخلاقيات العمل، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها وتفاذي وجودها، وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحتة، وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

يولي البنك أهمية كبيرة للإفصاح والشفافية على اعتبار أنه يعد أحد الوسائل الهامة لممارسة المساهمين لحقوقهم، وعلى ذلك فقد حرص البنك على توفير سياسة معتمدة بشأن الإفصاح والشفافية توضح المعلومات الجوهرية التي يتعين الإفصاح عنها وآلية تصنيفها وتوقيت الإفصاح والتي تكون متوافرة لدى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بما في ذلك أي قطاع/إدارة داخل البنك والتي يتعين الإفصاح عنها للجهات الرقابية المحلية والجهات الأخرى والجمهور، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك وضمن الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية. وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الأشخاص المطلعين

من منطلق حرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملائه والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، تم توفير سياسة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين بعد مراجعتها من قبل لجنة الالتزام والحوكمة واعتمادها من مجلس الإدارة، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها الحصول على القرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها باستمرار، فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن ونشرها على صفحة البنك لدى بورصة الكويت.

السرية المصرفية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على استمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية المصرفية.

أمن المعلومات والأمن السيبراني

في ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فإن البنك يحرص على بذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتفاذي تلك المخاطر بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد واعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني وإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة مزودة بالكوادر والموارد اللازمة لتنفيذ ومراقبة تلك السياسات والضوابط ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، فضلاً عن نشر الوعي في هذا المجال.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الانفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشته في مخالفتها/تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين مع إعطائهم حرية عدم الكشف عن هوية المبلغ.

إطار وسياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تشمل جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد. علماً بأن آخر مراجعة لهذه السياسة تم بتاريخ 2023/12/21

أهم أهداف سياسة المكافآت

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع استراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدى الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/السلبى للبنك وبما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام التقييم/التدرج الوظيفي ومن خلال هيكل معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.
2. عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك، يتم الأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة/التكميلية. ومكافآت متغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات/الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين، وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الاسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو استرجاعها عند الحالات الاستثنائية على سبيل المثال الأداء المالي الضعيف/السلبى للبنك.

4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الالتزام والحوكمة وقطاع إدارة المخاطر وقطاع التدقيق الداخلي تتبع كل من لجنة الالتزام والحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن القطاعات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رئيس قطاع الالتزام والحوكمة فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي وتقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء رئيس قطاع إدارة المخاطر، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2023

مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك خلال عام 2023 ما مجموعه نحو 614 ألف دينار كويتي. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك والتي تخضع إلى موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كبار التنفيذيين:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2023 يضاف إليهم رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ما مجموعه 1,129,577 دينار كويتي.

فئات الموظفين:

ملاحظات	إجمالي المكافآت	عدد الموظفين	الفئة
هي الوظائف التي يخضع تعيينها لموافقة بنك الكويت المركزي.	1,742,119 د.ك.	13	الإدارة التنفيذية والإشرافية (العليا)
تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالوكالة ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية، ومدير عام قطاع الخزينة والاستثمار، ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.	835,526 د.ك.	5	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر
تشمل رؤساء كل من قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة، ومدير عام القطاع القانوني.	651,261 د.ك.	5	الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي وبدل درجة وظيفية وعلووة المواصلات والعلووة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدلات والعلوات والمزايا الأخرى) مثل بدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة ... وغير ذلك.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

التعاقب الوظيفي

من منطلق الحرص على حسن سير العمل داخل البنك، قام مجلس الإدارة باعتماد خطة للتعاقب الوظيفي بغرض تطوير مستوى إداري ثاني داخل قطاعات البنك المختلفة وتجهيز الكوادر الفنية اللازمة لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية المختلفة لدى البنك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر في هذا الشأن، ويتم تحديث هذه الخطة كلما تطلب الأمر ذلك. وبناء على الخطة الموضوعية يتم إجراء تقييم للموظفين المناسبين الذين يتم اختيارهم والتي تتوافر فيهم المؤهلات والمتطلبات الواجبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، وبالتالي تحديد احتياجاتهم التدريبية حسب خطة وبرنامج محدد.

الالتزام بتعليمات ودليل الحوكمة

- التزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بقواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالانتهاء من إعداد واعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها.
- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً مناسبة من الرقابة على أنشطة المجموعة بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، لتحقيق الحوكمة الرشيدة.
- يقوم قطاع التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريره في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.
- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2022 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.
- يستمر البنك بمواثمة أوضاعه مع أي تحديثات تصدر على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي يصدرها بنك الكويت المركزي باستمرار، حيث يتم مراجعة النظم الداخلية للمجلس واللجان المنبثقة عنه وغيرها من سياسات ومتطلبات الحوكمة الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك. ويستمر البنك في العمل على تطبيق تلك القواعد التزاماً بالتعليمات وتحقيقاً لمبادئ الإدارة السليمة.

إطار حوكمة المخاطر

إدارة المخاطر

- قام البنك بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية شاملة لإدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على التعرف على طبيعة جميع المخاطر المؤثرة التي يتعرض لها البنك مع نشر ثقافة حوكمة المخاطر. ويقوم البنك بتعريف وتحديد المخاطر والرقابة عليها على مستوى كل وحدة وعلى مستوى البنك ككل، وتقوم إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجيات المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد المخاطر الأساسية في البنك وتقييمها، وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر وإعداد التقارير اللازمة، ومراقبة هذا الانكشاف في إطار نزعة المخاطر لدى البنك، وتحديد الاحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر. ويتضمن إطار حوكمة المخاطر مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر والتي تنقسم إلى ثلاث خطوط دفاع، وهي كالتالي:
- خط الدفاع الأول: يتمثل في وحدة الأعمال والتي تنطوي وظائفها ونشاطها على احتمالية خلق مخاطر للبنك وتكون مسؤولية هذه المجموعات تقييم وإدارة هذه المخاطر.
 - خط الدفاع الثاني: والذي يشمل وظيفتي إدارة المخاطر والالتزام التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة ورفع التقارير للإدارة والإشراف على أوجه مخاطر البنك وتقييمها بشكل مستقل عن خط الدفاع الأول بحيث تعزز وظيفته وتكملها. وتقوم إدارة الالتزام بمراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد الحوكمة.
 - خط الدفاع الثالث: يتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي وهي وظيفة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

حوكمة الالتزام

يؤمن البنك أن وظيفة الالتزام من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر للبنوك نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية، أو الرقابية، أو المخاطر المالية، أو مخاطر السمعة وغيرها التي قد يتعرض لها البنك في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة. وعلى ذلك يتوافر لدى البنك وظيفة مستقلة وفعالة للالتزام تعمل في إطار سياسة الالتزام الرقابي ومهامها ومسؤولياتها المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم على ضمان استيفاء البنك لمتطلبات التشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

التدقيق الداخلي والخارجي

يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على التأكيد على استقلالية كل من التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والاستفادة بشكل فعال من أعمال وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، باعتبارها مراجعة مستقلة للمعلومات المرفوعة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يوجد لدى البنك قطاع للتدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والأهلية حيث أن موظفيه يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال، كما لهم حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما أعطيت كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

التدقيق الخارجي

تتم عمليات التدقيق الخارجي في البنك وفقاً للمعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع مع مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقارير التدقيق وأية ملاحظات أخرى مهمة حول أمور البنك بحضور الإدارة التنفيذية، كما تجتمع اللجنة مع مراقبي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل سنوياً بدون حضور الإدارة التنفيذية، تتم عملية التدقيق الخارجي بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit) وفي الإطار الذي يحقق الغرض من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات الخارجيين.

شكاوى وحماية العملاء

حرصاً على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء وتلبية للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء حيث تم خلال العام 2022 تعديل اسم الإدارة ليصبح إدارة شكاوى وحماية العملاء التزاماً بالتعليمات الصادرة بهذا الشأن، تعمل الإدارة بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى وتضمن حماية العملاء، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء بهدف تعزيز حقوق العملاء وتقديم خدمات مميزة لهم، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

يعكس النظام الداخلي للبنك ولوائح عمل البنك وسياساته وممارساته ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتتضمن معاملتهم بصورة متساوية بما في ذلك صفار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم وذلك عن طريق توفير معلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين.

وحرصاً من البنك على ترسيخ مبدأ حماية حقوق المساهمين وخصوصاً الأقلية منهم، ومن مبدأ تعزيز أفضل ممارسات الحوكمة التي تقوم على الإدارة السليمة والتي تتحقق من خلال مراعاة العدالة والتوازن في تمثيل الملكية وتوزيع العضوية بين شرائح المساهمين عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة فقد اقترح مجلس إدارة البنك إجراء تعديل على نظام التصويت المعتمد في البنك لاعتماد نظام التصويت التراكمي، وقد وافقت الجمعية العامة الغير العادية التي انعقدت بتاريخ 31 مارس 2021 على ذلك الإقتراح حيث تم إضافة المادة رقم 49 مكرر على النظام الأساسي والتي تنص على أنه "يتم تطبيق نظام التصويت التراكمي بشأن انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات."، وقد تبني البنك ذلك الخيار مع العلم أن التصويت التراكمي ليس نظاماً إلزامياً في دولة الكويت.

كما يعي البنك أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك فيما بين الأطراف المختلفة، وتشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

الإدارة التنفيذية والإشرافية والمسؤوليات الرئيسية لها:

تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعيّنين للإضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك، وهم رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه. ويتمتع هؤلاء الأفراد بامتلاك التأهيل العلمي والخبرة اللازمة والكفاءة والنزاهة لإدارة أعمال البنك.

- تقوم الإدارة التنفيذية، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إيلاء الاهتمام لتطبيق مبدأ الاستدامة على عمليات البنك وأنشطته الداخلية وتضمين عناصر الاستدامة في التمويل المستدام وعمليات إصدار المنتجات والأدوات التمويلية.
- تساهم الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك.
- إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تفويض وإسناد المهام والواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.
- تقوم الإدارة التنفيذية، بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة، بوضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء المالية أو غير المالية، ووضع نظم رقابة داخلية فعالة.
- العمل على تنفيذ أنشطة البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعماله والمخاطر المسموح بها والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، والمساهمة في وضع المقترحات المتعلقة باستراتيجية عمل البنك وميزانيته السنوية.
- الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإشراف على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام.
- على الإدارة التنفيذية ممارسة النشاط وفقاً لمعايير السلوك المهني.
- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة الأخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

مصرفية تنفيذية بخبرة مكثفة في مجالات العمل المصرفي المختلفة، التحقت بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتتولى منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية منذ ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة منذ يونيو 2010 حتى فبراير 2012. وفي إبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. ومن ذلك الحين تعمل السيدة إلهام محفوظ مع فريق العمل على تنفيذ الاستراتيجية والرؤية العامة للبنك ومشاريع رقمنة الخدمات المصرفية وخطط التعاقب الوظيفي وغيرها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية عالمياً وإقليمياً ومحلياً وذلك كله تحت إشراف مجلس الإدارة .

وقبل التحاقها بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي، عملت السيدة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية، أكسبتها دراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع التي تناهز 39 عاماً.

والسيدة إلهام حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها، كما أنها تشارك في العديد من الندوات والمنتديات والأنشطة المرتبطة بالعمل المصرفي والمالي داخل دولة الكويت وخارجها.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

يعمل السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي منذ 32 عاماً تقلد خلالها مهام مختلفة، فهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع استراتيجية البنك ودعامته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على استعداد للاستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقب الوظيفي وجذب الشباب الكويتي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

لدى السيد / حسين خبرة مصرفية تتجاوز 30 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة وظائف قيادية خلال فترة عمله، وقد التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 18 فبراير 2018 كمدير عام لإدارة الخزينة، ثم شغل بتاريخ 12 سبتمبر 2018 وظيفة مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار.

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) عام 1992 من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرامنتو / الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه التحق بعدة دورات تدريبية لتطوير المهارات القيادية، كان آخرها سنة 2022 من المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) - سويسرا.

إبتسام باقر الحداد

مدير عام - قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

لدى السيدة / إبتسام خبرة تقارب 22 عاماً في مجال التخطيط المالي والاستراتيجي على مستوى القطاعين العام والخاص، تمتلك مهارات إدارية وتنظيمية متميزة لإجراء وتنفيذ التغييرات اللازمة على مستوى بيئة العمل وما تشهده من تحديات وذلك من خلال التطوير عن طريق نقل الخبرة والمعرفة وتعزيز التواصل وروح الفريق.

التحقت للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2019 كمستشار مكتب رئيس الجهاز التنفيذي لإدارة المشاريع، حيث قامت بالإشراف على المشاريع ذات الأولوية العالية والمتعلقة بتحسين وتطوير الأداء التشغيلي والمالي، وتدرجت إلى أن شغلت منصب المدير العام للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة بتاريخ 1 سبتمبر 2021، وتسعى السيدة إبتسام لتحقيق التحول المؤسسي نحو الجودة الشاملة وتحسين كفاءة الأعمال من خلال تعزيز الأدوات اللازمة للقيادة ورفع مستوى الدافعية والتواصل الفعال والتنسيق، وهي حاصلة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 2003.

أحمد حامد بوعباس

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

للسيد/ أحمد خبرة مصرفية تمتد إلى 20 عاماً، حيث ابتدأ حياته المهنية كموظف يعمل بنظام العمل الجزئي في مركز الاتصال في البنك التجاري الكويتي وتدرج وظيفياً إلى أن انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات حيث عمل السيد أحمد مع فريق العمل التابع له بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك إلى أن تقلد في فبراير 2021 منصب مدير عام بالوكالة - لقطاع الخدمات المصرفية للشركات وذلك لما يتمتع به من مهارات قيادية واستراتيجية والقدرة على بناء روح الفريق ضمن بيئة تنافسية. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2006 من جامعة الكويت، كما أنه حاصل على شهادة المستوى المتقدم كمدير ائتمان معتمد بالإضافة إلى العديد من الشهادات المهنية في مختلف المجالات.

كونال سينج

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية

لدى السيد / كونال خبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في مجالات الأعمال المصرفية الدولية وقروض الديون وتمويل المشاريع والخدمات المصرفية الاستثمارية وعمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة هيكلة الديون وأسواق رأس المال وأبحاث الأسهم في مختلف القطاعات. التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2015 في قطاع الخدمات المصرفية الدولية وتدرج وظيفياً إلى أن شغل في تاريخ 15 نوفمبر 2021 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية.

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2003 من كلية إدارة الأعمال ICFAI / الهند كما لديه شهادة المحلل المالي المعتمد CFA، كما لديه العديد من الشهادات في مجال المشتقات والتقييمات وصناديق الاستثمار ومؤخراً اجتاز برنامج متقدم في التكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل المالية.

عبدالعزیز صالح الزعابي

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

للسيد عبدالعزیز خبرة مصرفية تتجاوز 17 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والجوانب التشغيلية والرقمية المرتبطة فيه ويتمتع بمهارات وقدرات متميزة وكفاءة مهنية عالية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث حضر العديد من برامج الإدارة التنفيذية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها في المملكة المتحدة.

تدرج السيد عبدالعزيز في عمله لدى البنك التجاري الكويتي حيث شغل عدة مناصب وظيفية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات حتى شغل بتاريخ 30 مارس 2023 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في التمويل عام 2005 من جامعة ساوث فلوريدا -الولايات المتحدة الأمريكية.

بول عبدالنور داود

مدير عام - قطاع العمليات (حتى ديسمبر 2023)

للسيد/ بول خبرة تصل إلى 42 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث انضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، واعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد/ بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصلية ابتداءً من 28 يونيو 2016. وقد ترك السيد بول رئاسة قطاع العمليات وتم تعيينه مستشاراً لرئيس الجهاز التنفيذي اعتباراً من ديسمبر 2023.

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الماجستير في إدارة الاعمال عام 2022 من جامعة سويس سكول للإدارة - إيطاليا.

سارة محمد منصور

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة ومدير عام القطاع القانوني بالوكالة

السيدة/ سارة منصور لديها خبرة في مهنة المحاماة لأكثر من عشر سنوات وفي عام 2008 انضمت إلى شركة اكسلون الواقعة في فيلادلفيا - الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج تدريبي لحدِيثي التخرج لدعم المرأة في مهنة المحاماة. وخلال سنوات خبرتها عملت كمسؤول قانوني ثم شغلت منصب مستشار قانوني إلى أن انضمت سارة لشركة التميمي ومشاركوه للمحاماة من 2018 إلى 2021 كمساعد قانوني في مختلف الإدارات تغطي مجالات عديده من القانون.

انضمت عام 2021 إلى البنك التجاري الكويتي كمستشار قانوني تنفيذي، وتقدمت خلال مسيرتها المهنية في البنك التجاري الكويتي حتى شغلت منصبها الحالي في بداية عام 2023.

وهي حاصلة على ليسانس في الحقوق عام 2006 من جامعة الكويت، وهي محامية مُقيدة للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا.

عمرو محمد القصبي

رئيس التدقيق الداخلي - قطاع التدقيق الداخلي

السيد / القصبي لديه خبرة أكثر من 34 عاماً في مجالات التدقيق الخارجي والداخلي والحوكمة والمخاطر والتحري عن الاحتيال، حيث شغل خلالها منصب رئيس التدقيق الداخلي في عدة بنوك محلية، كما عمل لدى مكاتب التدقيق الخارجي، كما أنه قد شغل عدة مناصب كعضو مجلس إدارة ومستشار في شركات مختلفة.

التحق السيد / القصبي في أغسطس 2021 بالعمل لدى البنك التجاري كرئيس التدقيق الداخلي بالوكالة إلى أن شغل منصب رئيس التدقيق الداخلي في أكتوبر 2021.

حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة - تخصص المحاسبة والتدقيق من جامعة الكويت سنة 1988 بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية في مجالات التدقيق والحوكمة ومكافحة الاحتيال.

تان تات ثونج

رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

للسيد ثونج خبرة تزيد عن واحد وثلاثين عاماً في القطاع المالي وفي مجال الاستشارات للإدارة العليا والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية وإدارة الأصول والتأمين في الخليج العربي وماليزيا وسنغافورة. كما لديه معرفة متنوعة في مجالات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي والابتكار في المنتجات.

التحق السيد ثونج للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 1 فبراير 2021 كرئيس مدراء المخاطر، علماً أنه لديه خبرة سابقة مع البنك التجاري الكويتي ما بين عامين 2012 و2016 تقلد خلالها مناصب عديدة منها مستشار رئيس مجلس الإدارة، مدير عام الاستراتيجية والتخطيط، ومدير عام الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة.

حاصل على بكالوريوس مع مرتبة الشرف في الرياضيات والاقتصاد عام 1991 من جامعة كينت في كانتريري / إنجلترا، كما لديه شهادة FRM وشهادة ERP وشهادة SCR.

تميم خالد الميعان**مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة**

يتمتع السيد / تميم بخبرة مصرفية تفوق 23 عاماً في مجال الإشراف والالتزام الرقابي من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2000 من جامعة الكويت، وشهادة اختصاصي مكافحة غسل الأموال المعتمد (CAMS).

انضم السيد/ تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الالتزام والحوكمة منذ يونيو 2018.

عبد العزيز مصطفى علي**رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

لدى السيد / عبدالعزيز خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 15 عاماً، وقد التحق السيد عبد العزيز للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2008 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة مركز التواصل، عمل خلال تلك الفترة كمشرف على وحدة مراقبة العمليات من الاحتيال والتفويضات وكذلك إدارة العمليات حتى عام 2015.

انضم إلى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2016 وتدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب رئيس الإدارة في بداية العام الحالي، وخلال توليه منصبه أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل ومستوى الرقابة على صعيد العملاء والمنتجات المصرفية الحديثة ومراقبة العمليات اليومية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإعلام والعلوم السياسية عام 2008 من جامعة الكويت، وشهادات متخصصة ومعتمدة دولياً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الشيخة/ نوف سالم الصباح**مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي**

تتمتع الشيخة / نوف بخبرة تزيد عن 26 عاماً في مجال العمل المصرفي الإعلامي، انضمت للعمل في البنك التجاري كمدير لإدارة الإعلان والعلاقات العامة، وتدرجت في مراكز وظيفية عدة حتى شغلت منصب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في عام 2018.

حرصت الشيخة/ نوف خلال مسيرتها العملية وبالتعاون مع فريق العمل في قطاع التواصل المؤسسي على إبراز الصورة العامة للبنك وكذلك وضع برامج المسؤولية الاجتماعية لدى البنك مع العمل على التواصل المستمر مع جمهور العملاء عبر قنوات التواصل المعتادة وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي الحديثة.

بدر محمد مصلح قمحية**مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات**

لدى السيد / بدر خبرة عملية تزيد عن 23 عاماً. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للقطاع وفي فبراير من عام 2021 شغل السيد بدر منصب مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالأصالة.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة، وإعادة بناء البنية التحتية و شبكات الاتصال داخل البنك و خارجه ومراكز البيانات في بيئتي الإنتاج والاحتياط بأحدث التقنيات والأجهزة وبما يتوافق مع أعلى معايير الأمن والسلامة المتبعة عالمياً.

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية.

محمد بدر آل هيد**رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار**

لدى السيد / محمد خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 16 عاماً تدرج خلالها في عدة مناصب وظيفية هامة ترتبط بنشاطات ومجالات ترتكز على تحسين جودة خدمة العملاء وتطوير وابتكار الخدمات الرقمية والقنوات البديلة وإدارة المشاريع الاستراتيجية والتكنولوجية مدعومة بمعرفة ومهارات مكتسبة من العمل في القطاعات المختلفة بالبنك التجاري الكويتي.

التحق السيد / محمد للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2007 ، وتدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب مساعد مدير عام ورئيس

قطاع التحول الرقمي والابتكار بالوكالة في عام 2022 ، منذ تأسيس القطاع عمل على إجراء تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل وتطوير التجربة المصرفية الرقمية للعملاء، وفي ديسمبر من عام 2023 شغل السيد محمد منصب رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار بالأصالة.

لدى السيد محمد خبرة سابقة في تأسيس وترأس "إدارة الجودة الشاملة - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد"، 2018 والتي كانت مختصة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق رضاهم، وذلك من خلال مراقبة مؤشرات أداء جودة الخدمات والعمل على تحسينها وتطويرها بالإشراف والتدريب المستمر للموظفين.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق عام 2019 من جامعة مدينة السادات - جمهورية مصر العربية كما صاحبها عدة شهادات مهنية في قطاع التحول الرقمي والابتكار، وقطاع الأعمال والريادة من جامعات عالمية مرموقة، ومنها جامعة هارفارد، والمعهد الأوروبي انسياد، امبيريال كوليدج لندن ومدرسة لندن للأعمال.

صديق جعفر العبدالله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

لدى السيد / صديق 19 عاماً من الخبرة في المجال المصرفي بدولة الكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء إلى التحليل المالي والاستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي بقطاع الموارد البشرية، ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال عام 2004 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في عام 2007.

طلال رياض النصار

رئيس قطاع الخدمات العامة

لدى السيد / طلال خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 18 عاماً، وقد التحق السيد طلال للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2015 في قطاع الخدمات العامة، وتدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب مساعد مدير عام القطاع في 2021، خلال توليه منصبه في القطاع أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل.

للسيد طلال خبرة سابقة لدى البنك التجاري الكويتي خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2011 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة الجودة، عمل خلالها على تحقيق رضى العملاء من خلال قدراته التحليلية، مما أدى إلى نمو ملحوظ في مستوى الجودة للأعمال التجارية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والسلوك التنظيمي عام 2014 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا/ الكويت.

اللجان التنفيذية

يتوافر لدى البنك تسعة لجان تنفيذية تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. لجنة الائتمان والاستثمار:

تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الائتمانية والاستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

2. لجنة الموجودات والمطلوبات:

تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالاعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

3. لجنة المخصصات:

تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

4. لجنة تكنولوجيا وأمن المعلومات:

تتضمن مهامها وضع استراتيجية عامة بشأن تكنولوجيا وأمن المعلومات وضمن توافقها مع استراتيجية العمل الخاصة بالبنك ومناقشة

ومراجعة والإشراف على المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا وأمن المعلومات ومتابعة الهجمات الأمنية الإلكترونية والتوصية بالأدوات الرقابية اللازمة لمواجهتها.

5. لجنة مخاطر العمليات:

مراجعة ومناقشة مخاطر التشغيل التي قد يتعرض لها البنك ومناقشة واتخاذ القرارات بشأن الإجراءات التصويبية لتخفيف المخاطر التشغيلية المتوقعة.

6. لجنة المشتريات والعطاءات:

تتضمن مهامها النظر في المشتريات واختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.

7. لجنة الإدارة:

يشارك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في استراتيجية البنك وخطته وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدقيقها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

8. لجنة الإخطار عن المعاملات المشبوهة:

تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 12 أغسطس 2019، وذلك بهدف اتخاذ القرارات اللازمة بشأن حالات الإخطار عن المعاملات المشبوهة، وتحديد عما إذا كان سيتم إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية (KFIU) بشأن كل حالة من هذه الحالات من عدمه.

9. لجنة الأصول الخاصة:

تم تشكيل هذه اللجنة بغرض تعزيز القرارات التي يتم إتخاذها من قبل إدارة البنك بشأن الفوائد و/أو المديونيات التي لم يتم تحصيلها وذلك بهدف حفظ حقوق البنك ومساهميه.

إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإفصاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزةً في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله وإمكانية النمو المحتملة لإيراداته، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المرتفعة. وتعرض البيانات أدناه موجزاً عن المركز المالي للبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية مقترناً بالبيانات المالية المجمعة لمصرفنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة للبنك.

إن البيانات المالية المجمعة للبنك قد تم إعدادها وفقاً للوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي إلى مؤسسات الخدمات المالية والتي تتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية مع تعديلاتها. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إما عن طريق الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 IFRS حسب توجيهات بنك الكويت المركزي أو عن طريق المخصصات حسب متطلبات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى إضافة إلى تأثيرها اللاحق على الإفصاحات ذات الصلة.

الأهداف المالية

يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء وتحقيق ربحية جيدة للمساهمين مع المحافظة على أساسيات وركائز القوة المالية للبنك. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم البنك بتنفيذ خمس أولويات استراتيجية هي:

- التركيز على العملاء.
- التحول الرقمي.

- تقديم حلول مصرفية مبتكرة.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية (الاستدامة) وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أن لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف المحددة لكل شريحة من العملاء أو منتج / خدمة من الخدمات التي يقدمها البنك مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 12.5% مع الحفاظ على نسب رأس المال التي تزيد عن المتطلبات الرقابية. وسوف يواصل البنك البناء على هذا الزخم لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء والاستمرار في هذا التوجه بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطور الحديث في القطاع المصرفي وتبني معايير الابتكار في مجال العلاقات المصرفية مع عملائه.

أساسيات وركائز القوة المالية

تنوع أنشطة الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتحقيق أرباح مميزة للمساهمين على المدى البعيد.

توافر ركيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:

- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة لاقتناص فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرات المعلوماتية والرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية متينة ومخصصات واحتياطات جيدة لامتناس الخسائر الائتمانية.
- قاعدة ودائع مستقرة وتوافر مصدات كبيرة من السيولة.
- العمل على إرساء مبادئ الكفاءة التشغيلية المستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال مع الابتكار.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال الوظيفي.

الرؤية العامة للنتائج المالية

حقق البنك ربحية قوية مدعومة بتحسين هوامش الأرباح والإيرادات المرتفعة من الرسوم، كما تحسن صافي هامش الفائدة بدعم من ارتفاع أسعار الفائدة والتوازن الجيد بين ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدخل من غير الفوائد يمثل أحد الروافد الكبيرة المساهمة في تحقيق الأرباح الصافية التي تحسنت بشكل ملحوظ على خلفية انخفاض قيمة المخصصات، ويواصل البنك تحقيق كفاءة تشغيلية كبيرة، حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 31.4% لعام 2023. ويعتبر التركيز على الخدمات المصرفية للشركات بمثابة المحرك الأساسي لتحسين الكفاءة التشغيلية.

قام البنك، في السنوات الأخيرة، ببناء علاقات ائتمانية دولية مع الكثير من الأطراف المقابلة في الأسواق الآسيوية، حيث قدم خدمات التمويل التجاري للشركات والبنوك المراسلة التي لها روابط وعلاقات تجارية مع الكويت. وعلى الصعيد المحلي، يواصل البنك التركيز على تمويل المشاريع طويلة الأجل، مستهدفاً الجهات المرتبطة بالحكومة والشركات الكبيرة المشاركة في المشاريع التي تطرحها الحكومة والشركات متوسطة الحجم العاملة في مجال الإنشاءات والعقارات. وعلى صعيد العملاء الأفراد، يهدف البنك إلى تحسين المنتجات المصرفية مع التركيز بشكل خاص على الرقمنة، واستهداف المواطنين والموظفين الكويتيين من ذوي الملاءة المالية.

متانة الميزانية العمومية

إن الجودة المرتفعة لأصول البنك والسيولة الكافية والمصداقية الرأسمالية تمثل الركائز الأساسية لتحقيق ربحية مرتفعة ومستمرة على المستوى التشغيلي، لذا يحرص البنك على المحافظة على قوة ومتانة مراكز رأس المال والسيولة. ويستمر البنك في مراقبة الميزانية العمومية لتحقيق التوازن بين أهدافه المتمثلة في الاحتفاظ بفائض جيد من رأس المال لتحسين البنك مقابل حالة الضبابية والظروف الجيوسياسية غير المتوقعة التي تسيطر على البيئة التشغيلية من جهة، والاستثمار في أعماله الأساسية، والتحول الرقمي وتنمية موارده البشرية من ناحية أخرى.

• نسبة حقوق المساهمين - الشريحة الأولى من رأس المال CET1

بلغت نسبة حقوق المساهمين CET1 من الشريحة الأولى لرأس المال 15.65% كما في نهاية عام 2023 والتي تتجاوز بشكل كبير النسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي البالغة 10%. كما بلغت نسبة رأس المال الشامل 18.14% مقارنة بالنسبة الرقابية المقررة بـ 13.5%. وقد حرص البنك بصورة متواصلة على أن تكون هذه النسبة أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية ويتوقع الاستمرار في هذا النهج في المستقبل.

إن نسبة الرفع المالي البالغة 11.83% تتجاوز بشكل مريح المتطلبات الرقابية البالغة 3% وفقاً لمقررات بازل 3.

ويتم توفير المزيد من الدعم لقدرة البنك على استيعاب الخسائر بشكل أكبر من خلال الاحتياطات الكبيرة لخسائر القروض حيث تبلغ هذه الاحتياطات 7.2% من إجمالي القروض كما في نهاية ديسمبر 2023، وهذا يوفر مصداقاً مالية كبيرة لاستيعاب الخسائر المتوقعة.

• نسبة تغطية السيولة

يتم قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل من خلال نسبة تغطية السيولة LCR حيث يتم قياس الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة (HQLA) التي يمكن تحويلها إلى نقد تلبية للاحتياجات السيولة ضمن سيناريو ضغط السيولة لفترة 30 يوماً. يتطلب معيار نسبة تغطية السيولة LCR ألا تقل النسبة عن 100%. في حالة عدم اخضاعها لأية ضغوط مالية.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة اليومي خلال السنة 231% مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

• نسبة صافي التمويل المستقر

تقاس قدرة البنك في الحصول على التمويل المستقر طويل ومتوسط الأجل بهدف تمويل أصوله طويلة ومتوسطة الأجل باستخدام نسبة صافي التمويل المستقر NSFR. يتطلب معيار نسبة صافي التمويل المستقر من البنوك الاحتفاظ بمصادر التمويل المستقر لمواجهة تركيبة الأصول والبنود خارج الميزانية العمومية. يهدف هيكل التمويل المستقر إلى تقليل احتمالية أن تؤدي الاضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك إلى تآكل مركز السيولة بطريقة تزيد من مخاطر الاخفاق وقد تؤدي إلى ضغوط نظامية أوسع.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، كان نطاق نسبة صافي التمويل المستقر بين 107.3% و 119.3% مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

بلغ إجمالي الموجودات 4.2 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2023 بانخفاض قدره 3.1% مقارنة بالعام الماضي. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 58.2% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الاستثمارات في أوراق مالية نسبة 8.0% والاستثمار في الأدوات والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 4.2%. ومن الجدير بالذكر أن القروض غير المنتظمة ظلت عند نسبة "صفر" للعام السادس على التوالي.

بلغ إجمالي المطلوبات 3.5 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.2 مليار دينار كويتي أو نسبة (62.6%) وأموال أخرى مقترضة بمبلغ 0.8 مليار دينار كويتي (21.1%) وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 660.6 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2023.

بيان الدخل

بلغت الأرباح الصافية 111.2 مليون دينار كويتي عن عام 2023 (بارتفاع بنسبة 51% عن العام السابق) مدفوعة بارتفاع أسعار الفائدة والهوامش والكفاءة التشغيلية والإدارة المستقرة والمبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً.

بلغت الإيرادات التشغيلية 170.2 مليون دينار كويتي عن عام 2023 بارتفاع بمبلغ 30.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 21.7% عن العام السابق مدفوعة بصافي إيرادات الفوائد (التي تمثل 66% من إجمالي الإيرادات التشغيلية) والتي نمت بنسبة 32.1% مستفيدة من ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات في أوراق مالية في حين ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 4.1% لتصل إلى 44.5 مليون دينار كويتي (تمثل 26.2% من الإيرادات التشغيلية) مدفوعة في ذلك بزيادة حجم الأعمال الخاصة بخدمات الضمان وإصدار الإعتمادات المستندية.

ارتفاع أسعار الفائدة أدى إلى زيادة صافي هامش الفائدة للبنك إلى 2.8% في عام 2023 (2022: 2.1%)

بلغت قيمة القروض التي تم شطبها خلال العام 20.2 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 36.4 مليون دينار كويتي. وكما بنهاية عام 2023 فقد بلغت المخصصات/ الاحتياطات لدى البنك 245.9 مليون دينار كويتي منها 156.4 مليون دينار كويتي في صورة مخصصات احترازية إضافية. وتمثل الإيرادات الناتجة من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد المصدر الرئيسي لإيرادات البنك. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي إحدى نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 31.4% وهي من أقل النسب السائدة في القطاع المصرفي الكويتي.

استعراض البيئة التشغيلية

شهد الاقتصاد العالمي بنهاية عام 2022 مجموعة من المصاعب تمثلت في ارتفاع واستمرار التضخم، وتباطؤ أداء الاقتصادات الكبرى مثل الصين وأوروبا، فضلاً عن الحرب الروسية الأوكرانية. إضافة إلى ذلك، بدأ عام 2023 بداية مضطربة مع اندلاع أزمة مصرفية إقليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وانهار بنك كريدي سويس Credit Suisse في سويسرا. ولكن، لم تتأثر بقية دول العالم بشكل كبير بالتأثيرات غير المباشرة الناجمة عن هذه الأحداث في بداية عام 2023.

وقد واصلت الجهات الرقابية المسؤولة عن وضع وتنظيم السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم رفع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة لم نشهدها منذ عقد من الزمن في محاولة منها للسيطرة على التضخم الذي اتسم بمستويات مرتفعة وصعبة. وبمجرد أن بدأت إجراءات التشديد النقدي في إحداث التأثير المطلوب، إذا بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط تتصاعد وتؤدي إلى تفاقم وتعقد الظروف مرة أخرى، مما ألقى بظلال سلبية على الآفاق الاقتصادية لعام 2024.

ومع ذلك، من المرجح أن يتعافى النمو الاقتصادي العالمي في عام 2023 مع جميع هذه الظروف، مدفوعاً بعودة الاستهلاك إلى طبيعته في الصين وانتعاش النمو في الولايات المتحدة، وهو ما يتجاوز التباطؤ الحاد الذي شهدته أوروبا. لذلك، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي في عام 2023 نحو 3%، وهو أقل بكثير من المتوسط التاريخي البالغ 3.8% خلال الفترة 2000-2019، ومن المتوقع أن يرتفع النمو في عام 2024 بنسبة 2.9% على مستوى العالم.

إن أداء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية قد فاق التوقعات في عام 2023، حيث توقع الكثير من الخبراء في بداية العام حدوث حالة من الركود، لكن الاقتصاد شهد نمواً قوياً مدفوعاً بإنفاق استهلاكي مرتفع على خلفية استمرار النمو الكبير في الوظائف، وارتفاع الأجور الحقيقية. ويبدو أن الاستثمارات العامة في القطاعات الحيوية الهادفة إلى دفع النمو والمرونة والأمن في المستقبل قد بدأت تحقق نتائج ملموسة.

وعلى خلاف التوقعات غير المتفائلة في بداية العام، حقق الاقتصادي الأمريكي نمواً بوتيرة كبيرة على مدار عام 2023. ففي ديسمبر 2022، أجمع الخبراء على أن النمو الاقتصادي الحقيقي سوف ينخفض بنسبة 0.1% لعام 2023، إلا أنه ارتفع بنسبة 2.6%، حسب توقعات النمو لعام 2023، التي جرى مراجعتها في نهاية عام 2023، وكان الارتفاع مدفوعاً بقوة الإنفاق الاستهلاكي، وانتعاش الاستثمار في المؤسسات الصناعية وزيادة مشتريات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات المحلية. وتشكل الميزانيات الجيدة للعوائل وسوق العمل القوي المحركين الرئيسيين للإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويستمر هذا الإنفاق في النمو بوتيرة كبيرة، ولكن شهدت الوظائف تباطؤاً في النمو ليصل إلى وتيرة ثابتة ومستقرة، في حين ظل معدل البطالة منخفضاً بالرغم من انخفاض نسبة التضخم.

لم يحافظ الاقتصاد الأوروبي على زخمه في عام 2023 على خلفية ارتفاع تكاليف المعيشة وضعف الطلب الخارجي وسياسة التشديد النقدي. وفي حين كان أداء اقتصادات بعض الدول مثل إسبانيا وإيطاليا أقوى من المتوقع، تباطؤ أداء بعض الاقتصادات الكبرى الأخرى مثل فرنسا وألمانيا بشكل حاد. إن معدلات النمو المتباينة تعوض إلى حد كبير التأثيرات السلبية، ومن المتوقع أن تسجل المنطقة ككل نمواً ضعيفاً في عام 2023. وبالتالي، من المتوقع أن يتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة ضئيلة تبلغ 0.6% في عام 2023 و1.3% في عام 2024.

وفي الوقت نفسه، تمكن اقتصاد المملكة المتحدة من تجنب الدخول في حالة من الركود التقني، حيث تعثر النمو الاقتصادي مع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متواضعة تبلغ 0.4% لعام 2023، ثم 0.3% في عام 2024. ويعاني اقتصاد المملكة المتحدة معاناة شديدة ومتواصلة من التضخم الأساسي وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف الطلب العالمي مما يؤثر على الواردات والصادرات.

ولم تكن الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بمنأى عن العوامل والمحركات الاقتصادية العالمية، إذ كان عليها أيضاً أن تتعافى من سياساتها الخاصة بمكافحة فيروس كورونا Covid-19، وأزمة القطاع العقاري المزمنة، وارتفاع مستوى ديون الحكومات المحلية، وتأثيرات ضعف النمو العالمي، والتي أثرت بالسلب على صادرات البلاد. وعلى الرغم من أن النمو أقل من المعدل الذي شهدته في السنوات السابقة، إلا أنه من المتوقع أن تحقق الصين هدف النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% في عام 2023، ثم يتباطأ النمو إلى 4.6% في عام 2024 مع تفاقم ضغوط الانكماش وتأثير تراجع القطاع العقاري في البلاد.

ومن المتوقع أن يواصل أداء الاقتصادات المتقدمة الأخرى مرحلة تباطؤ النمو من المستوى الذي شهدته في عام 2022 (2.6%) إلى 1.5% في عام 2023، ثم إلى 1.4% في عام 2024 مع بداية تأثير الإجراءات الخاصة بتشديد السياسات النقدية. وبينما تحقق الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أداءً أفضل في معدلات النمو، إلا أنه من المتوقع أيضاً أن تشهد تباطؤاً متواضعاً في النمو، من 4.1% في عام 2022 إلى 4.0% في كل من عامي 2023 و2024 مع نجاح الجهود المبذولة للحد من التضخم. وبشكل مغاير للاقتصادات الأخرى، فقد استفادت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهود التنوع الاقتصادي، حيث من المتوقع أن تنمو المنطقة بنسبة 1% في عام 2023 قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 3.6% و3.7% في عامي 2024 و2025 على التوالي.

ويرجع ضعف الأداء في عام 2023 بصفة أساسية إلى تراجع الأنشطة المرتبطة بقطاع النفط، الذي من المتوقع أن ينكمش بنسبة 3.9% في عام 2023، وهذا يعكس الإجراءات المتعاقبة لخفض الإنتاج التي نفذتها مجموعة أوبك+ وتباطؤ الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يتوقف خفض الإنتاج بحلول الربع الأول من عام 2024، وهذا سوف يعطي دفعة قوية للنشاط الاقتصادي في عام 2024. ومع ذلك، فإن القطاعات غير النفطية سوف تعوض التراجع في أنشطة القطاع النفطي بصورة جزئية حيث من المتوقع أن تشهد تلك القطاعات نمواً بنسبة 3.9% عام 2023 و3.4% على المدى المتوسط، مدعومة بالاستهلاك المستدام في القطاع الخاص، والاستثمارات الاستراتيجية الثابتة، وتيسير السياسة المالية. وللحفاظ على المسار الحالي، يتعين على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستمرار في الإدارة الحكيمة للاقتصاد الكلي، والالتزام بالإصلاحات الهيكلية، مع التركيز على زيادة الصادرات غير النفطية.

من المتوقع أن ينخفض أداء النمو الاقتصادي في الكويت إلى حد كبير مقارنة بالعام السابق، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.8% في عام 2023. ويرجع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى التزام الكويت بتخفيضات إنتاج النفط التي أقرتها منظمة أوبك على مدار العام، مما سيقول إنتاج الكويت النفطي عن عام كامل بنسبة 4.3% ليصل إلى متوسط 2.6 مليون برميل يومياً. ومع ذلك، من المتوقع أن تتعافى الكويت، رابع أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، حيث من المقرر رفع القيود على إنتاج النفط في عام 2024، وهذا الأمر قد يؤدي إلى ارتفاع أداء القطاع النفطي والناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 3.3% في العام المقبل. ومع ذلك، تهدف الكويت إلى رفع طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 3.15 مليون برميل يومياً، من 2.7 مليون برميل يومياً في الوقت الحالي، وذلك خلال السنوات الأربع المقبلة.

من المتوقع أن يحتل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت المرتبة الرابعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع توقعات أن يسجل 32.22 ألف دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بمبلغ 81.97 ألف دولار أمريكي في قطر، و32.59 ألف دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت إلى 159.69 مليار دولار أمريكي في عام 2023. بعد تسجيل فائض بالميزانية لأول مرة منذ تسع سنوات على خلفية ارتفاع عائدات النفط بنسبة 65% في السنة المالية 2022، مما أدى إلى فائض قدره 6.368 مليار دينار كويتي (20.72 مليار دولار أمريكي)، ومن المتوقع أن تسجل الكويت عجزاً قدره 6.8 مليار دينار كويتي (22 مليار دولار أمريكي) للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 مع اعتدال أسعار النفط وتراجع الإنتاج مقارنة بتخفيضات أوبك. وفي الوقت نفسه، تستمر جهود تنويع الاقتصاد التي تبذلها الكويت في تحقيق تقدم، حيث من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 3% في عام 2023 على خلفية انتعاش وتوسع الاستهلاك من القطاع الخاص والحكومي. ومع ذلك، فقد كانت وتيرة طرح المشاريع في الكويت في عام 2023 أعلى بكثير من ضعف المشاريع المطروحة في عام 2022.

يعتبر التضخم في الكويت معتدل بصورة نسبية مقارنة مع المتوسط العالمي، حيث بلغ متوسط معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين "CPI" في الكويت حوالي 3.7% لمعظم عام 2023، مما يعكس مزيجاً من قوة الطلب الاستهلاكي، وارتفاع إيجارات السكن، ومشكلات سلاسل التوريد المستمرة. ومع ذلك، من المتوقع أن تتراجع هذه العوامل في عام 2024، مع خفض توقعات التضخم إلى متوسط 2.5% على مدار العام التالي. وفي الوقت الذي عملت فيه الدولة على مكافحة ارتفاع التضخم والاستمرار في ربط عملتها بالدولار الأمريكي، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم إلى 4.25%، بالتحرك إلى حد كبير بما يتوافق مع سياسة

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وبما أنه من المتوقع أن يكون الاحتياطي الفيدرالي قد اقترب من نهاية دورة التشديد النقدي والبدء التدريجي في تخفيف عملية تشديد السياسة النقدية، فمن المتوقع أن يقوم بنك الكويت المركزي أيضاً بخفض أسعار الفائدة الرئيسية على خطى الاحتياطي الفيدرالي طوال عامي 2024 و 2025.

شهد سوق العملات تحولا كبيرا في عام 2023 على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة على مستوى العالم بمستويات مختلفة مع قيام الدول بمعالجة ارتفاع معدلات التضخم على مدار العام. وكانت عملات الأسواق الصاعدة في معظمها هي الأفضل أداءً خلال العام الماضي حيث تمكنت من تقديم أسعار فائدة أعلى بكثير من الدولار الأمريكي. وقام عدد من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة، مثل المجر والمكسيك والبرازيل، برفع أسعار الفائدة بشكل أكبر من بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما أدى إلى ارتفاع العائدات وتحقيق عوائد إجمالية كبيرة على العملة والحد من التدفقات الخارجة المفاجئة لرأس المال، وهو الذي صاحب ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن احتمالات انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة نتيجة لانخفاض التضخم قد أدت إلى إضعاف الدولار الأمريكي في عام 2023، وكان اليورو والينيه الاسترليني هما أكبر المستفيدين من هذا الوضع. وبناء على ذلك، من المتوقع أن يدخل الدولار الأمريكي مرة أخرى في فترة من الضعف حيث أن العجز المالي والتجاري المتدهور قد أثر سلباً على حركة الدولار الأمريكي.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

إن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومنها إدارة مخاطر المناخ، قد أصبحت ذات أهمية جوهريّة بالنسبة للبنوك حيث تقوم بتضمينها في جداول وخطط أعمالها. ويتضح ذلك من خلال التعليمات الرقابية الصادرة والمؤتمرات العالمية التي توجه البنوك إلى ضرورة دمج جوانب هذا الموضوع في أنشطتها وعملياتها. وبطبيعة الحال تنعكس التأثيرات السلبية لعدم إدارة المخاطر بصورة واضحة في زيادة التكاليف الائتمانية، وهبوط وتدهور قيمة الأصول، خاصة في المناطق/الدول التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري.

ويرى البنك أهمية وضع إطار شامل لحوكمة مخاطر المناخ/الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة يبين بوضوح واجبات ومهام أساسية لفهم وتحديد وتقييم الآثار المحتملة لعوامل مخاطر المناخ/الاستدامة البيئية والحوكمة على أصول وأنشطة البنك.

وكان العالم قد شهد سلسلة من الأحداث المتعلقة باضطراب سلاسل التوريد، حتى قبل "الحرب على قطاع غزة" المدمرة التي ما تزال مشتتة منذ 7 أكتوبر 2023 وحتى الآن، مثل جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في عام 2020، ثم الحرب بين أوكرانيا وروسيا في عام 2022. وقد أدت هذه التوترات الجيوسياسية والحروب إلى نقص السلع الأساسية ودفعت المستوردين إلى البحث عن موردين بدلاء بتكاليف أعلى. ونتيجة لذلك، شهدت أسعار السلع الأساسية مثل القمح والأرز والذرة والطاقة ارتفاعات كبيرة. وعلى الرغم من أن بعض الدول قد استفادت من ارتفاع أسعار النفط خلال الصراع بين أوكرانيا وروسيا، إلا أن الخلافات والمواجهات التي تشهدها العلاقة بين الإدارة الأمريكية ومجموعة أوبك بلس فيما يتعلق بكمية إنتاج النفط لا تزال مصدر قلق.

إن الصراعات الإقليمية الحالية، وخاصة الحرب على قطاع غزة، قد تؤدي إلى تعطيل طرق النقل الرئيسية بما في ذلك قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، لأن الوضع قد يتدهور ويتحول إلى حرب بالوكالة بين القوى العظمى في العالم.

ويرى الخبراء أن الصراعات الجيوسياسية تمثل إحدى أكبر التهديدات التي تواجه نمو واستمرارية الأنشطة الاقتصادية، حيث تؤدي مثل هذه الأحداث إلى خلق بيئات تشغيلية يكتنفها الغموض والضبابية مصحوبة بارتفاع التكاليف التشغيلية، وتعقد سلاسل التوريد، والعقوبات، وهذه العوامل تعطل الوصول إلى مدخلات الإنتاج الأساسية، فضلاً عن المقاطعة وإغلاق قنوات الشحن وطرق التجارة.

إن الظروف والأوضاع العامة تستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر بهدف حماية المحافظ الائتمانية ومعدلات الربحية. ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على زيادة نمو الموجودات الآمنة نسبياً، فإن عليه أن يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بحفظ الأصول الحالية واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها وتطبيق مخفضات المخاطر.

ولمتابعة وتخفيف المخاطر الجيوسياسية المحتملة، سوف يواصل البنك دراسة هذه الأنواع من المخاطر التي قد تؤثر على العمليات الأساسية للشركات المقترضة (المحلية والدولية) واتخاذ التدابير الاستباقية اللازمة عند ملاحظة أي مؤشرات للإنذار المبكر.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الاستراتيجية وتتضمن تلك المعايير بشكل عام عدداً من الاعتبارات والمؤشرات المتعلقة

بالاقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الاعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية وكذلك المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

العوامل المحلية غير المستقرة

انخفض سعر النفط الخام العالمي خلال عام 2023 (كما في 19 ديسمبر 2023)، حيث بلغ متوسط سعر النفط حوالي 77.73 دولار أمريكي للبرميل ضمن نطاق 66.34 إلى 93.68 دولار أمريكي للبرميل. ومع استمرارية الخلافات في العلاقات بين الإدارة الأمريكية ومجموعة أوبك بلس فيما يتعلق بكمية إنتاج النفط، لا يزال سعر النفط يمثل مصدر قلق لأن تقلبات أسعار النفط من المتوقع أن تكون العامل المحلي الرئيسي الذي يؤدي إلى حالة من عدم اليقين والضبابية تكتنف النظرة المستقبلية بشأن الموازنة العامة للدولة.

تركز الموجودات والمطلوبات ومخاطر السوق الأخرى

واصل البنك سياسته في تخفيض محفظة التسهيلات / الإنكشافات تجاه القطاعات المعرضة للمخاطر والحساسية للغاية، بينما شكلت الانكشافات الموجهة لقطاعي المقاولات والإنشاءات النسبة الأكبر من المحفظة الائتمانية نتيجة تمويل المشاريع الجديدة التي تتمتع برعاية الحكومة، بالرغم من طرح عدد محدود من العطاءات خلال العام.

بالنسبة لجانب المطلوبات بالميزانية العمومية، فإن البنك لديه نسبة كبيرة من الإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، وهذا أمر طبيعي نتيجة السيولة المرتفعة لدى هذه الجهات. ومع ذلك، فإن نسبة تركيز الودائع تعتبر جيدة وضمن حدود نزعة البنك تجاه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة والمنتجات الهامة.

لدى البنك نظام شامل لمراقبة عدم تطابق الموجودات والمطلوبات والذي يتم إخضاعه للمزيد من الضغط مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المحتملة المختلفة، وذلك بغرض تحقيق الرقابة بشكل أفضل وتقييم التأثير من حيث حالة الضبابية التي تكتنف السوق.

هذا، وقد وضع البنك استراتيجية لإدارة المخاطر أخذت في الاعتبار معايير ومحددات قبول ونزعة المخاطر لدى البنك وتتضمن المخاطر الاقتصادية، والملاءة المالية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، وغيرها من المخاطر.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

جودة الأصول

إن أسعار الفائدة المرتفعة لفترة طويلة قد تضغط على مراكز السيولة لدى الأطراف المقترضة، وخاصة الشركات والمؤسسات التي تعمل ضمن هوامش ضيقة للغاية و/أو لديهم قدرة محدودة على توليد النقد، وبالتالي تتأثر قدرتهم على سداد التسهيلات الائتمانية للبنك، وقد ينعكس هذا في نهاية الأمر بارتفاع معدلات التعثر والتخلف عن السداد.

إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية واستراتيجيته المتحفظة لتحقيق النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث يقوم البنك بعناية وحذر باختيار فرص العمل الجيدة التي توازن بين العائد والمخاطر لنمو المحفظة الائتمانية، ويتبين هذا من نسبة "صفر" قروض غير منتظمة.

المخاطر غير المالية

لدى البنك دراية تامة بأهمية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن المخاطر غير المالية التي يتعرض لها بما في ذلك مخاطر الاحتيال والمخاطر السيبرانية. ويقوم البنك بجمع بيانات مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) والمراجعات للإجراءات ووقائع وحالات المخاطر التي يتم الإبلاغ عنها. ويواصل البنك تعزيز واختبار خطة استمرارية الأعمال لتقييم واختبار قدرة البنك على استئناف العمليات الهامة واستمرارية تقديم الخدمات الأساسية لخدمة العملاء من خلال قنوات متنوعة في حالة وقوع طوارئ أو كوارث، بما في ذلك تفشي الجوائح أو الأوبئة.

ومع التحول الرقمي للخدمات المصرفية، يدرك البنك جيداً أهمية الأمن السيبراني ويلتزم بتنفيذ آليات وضوابط متقدمة للأمن الإلكتروني لتقليل المخاطر الناتجة عن التهديدات السيبرانية.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت التهديدات والجرائم السيبرانية معقدة للغاية ويتم تصميمها وتطويرها بصورة احتيالية بشكل كبير. ومن الواضح أن المجرمين السيبرانيين يسارعون إلى تغيير وتعديل أساليبهم وتقنياتهم الاحتيالية بغرض التغلب على التغييرات في بروتوكولات الأمان التي يتم إدخالها على المنتجات أو التكنولوجيا أو القنوات الرقمية المصرفية.

ويقع على عاتق البنك مسؤولية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن المعلومات بما في ذلك التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت متعمدة أو عرضية، والتي تتعرض لها جميع الأصول المعلوماتية لدى البنك. ويتم بالشراكة مع قطاع الموارد البشرية تطوير وتخصيص برامج توعية بأمن المعلومات لجميع الموظفين بهدف ترسيخ ثقافة أمن المعلومات على مستوى البنك. ويواصل البنك التزامه بمتطلبات شهادة الاعتماد الخاصة بالمعايير الأمنية للبطاقات المصرفية PCI-DSS ، وشهادة الايزو ISO27001، وشهادة سويفت SWIFT CSP بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات وثيقة إطار الأمن السيبراني الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يحرص مصرفنا على وجود نظم رقابة داخلية فعالة على نطاق البنك وتوسع إدارة مصرفنا دوماً إلى تأكيد استقلالية قطاعات الرقابة والإشراف لدى البنك.

ومن هذا المنطلق، تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ أعمال البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعمال البنك ونزعة المخاطر المسموح بها، وهي تعتبر مسؤولية عن الإشراف والرقابة على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام والاستفادة من أعمال التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات الخارجيين وما يصدر من تقارير حول تقييم نظم الرقابة الداخلية.

وفيما يخص إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فهي تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تتضمنها التقارير الصادرة من قطاع التدقيق الداخلي خلال الفترة الزمنية المحددة نظراً لأن هذه التقارير عادة ما تدعم التقييم السنوي لبيئة الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها التقارير الصادرة من الجهات الخارجية والاستفادة منها على سبيل المثال تقرير مراقب الحسابات الخارجي حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية ICR وخطاب الإدارة Management Letter الصادر عن مراقبي الحسابات الخارجيين عند إتمام عملية التدقيق للبيانات المالية لمصرفنا.

ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة التنفيذية تعمل عن كثب مع كل من، وظيفة الالتزام بمصرفنا التي تقوم بعمل تقييم لمخاطر عدم الالتزام والامتثال للتعليمات الرقابية بهدف تحسين وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك، وقطاع إدارة المخاطر حيث أن قطاع إدارة المخاطر يقوم بتطبيق برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) وهو برنامج يتم من خلاله تحديد وتقييم المخاطر الكامنة في مجالات العمل على نطاق البنك.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يحرص البنك على ترسيخ وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بجميع عواملها البيئية والاجتماعية والحوكمة وما يتفرع عن هذه العوامل من مجالات تعليمية وثقافية ورياضية وصحية، وتوضح الفقرات التالية موجزاً لأهم الإنجازات والجهود التي بذلها البنك على مستوى البيئة والمجتمع.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البنك قد دأب منذ أكثر من عقد من الزمان على إصدار كتيب يغطي أنشطة المسؤولية الاجتماعية وجهود البنك في مجال المحافظة على البيئة، وقام خلال عام 2022 بإصدار أول تقاريره الشاملة عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية تناول بشكل تفصيلي جهود البنك في هذا المضمار.

البيئة

يولي البنك اهتماماً كبيراً بالمحافظة على البيئة. ومن هذا المنطلق، قام بالعديد من الأنشطة والمبادرات داخل وخارج البنك منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ. أنشطة وفعاليات داخل البنك

- تعزيز الوعي البيئي للموظفين والتعريف بأهداف التنمية المستدامة والمشاركة من خلال الأنشطة والمبادرات المختلفة مثل إعادة التدوير كجزء من مبادرات PULSE and AI Tijari echo و برنامج التجاري للتنمية المستدامة CBK ESG Program.
- توعية الموظفين بالجوانب المصرفية الهامة مثل الاستثمارات الخطيرة وعمليات وطرق الاحتيال المختلفة وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية حماية المعلومات السرية وغيرها من الموضوعات الهامة ضمن حملة "لنكن على دراية".
- عقد شراكات مع جامعات ومؤسسات تدريب مرموقة مثل لتوفير فرص التدريب والحصول على شهادات مهنية للموظفين في مجالات العمل المصرفي المختلفة لتطوير رأس المال البشري.

- الاستمرار في ترشيد استهلاك الطاقة والماء والموارد الطبيعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم حلول مبتكرة مثل أجهزة استشعار الماء والكهرباء، ورموز الاستجابة السريعة QR للوصول إلى المطبوعات بصورتها الرقمية بدلاً من طباعة الأوراق.
- وضع حاويات متعددة لإعادة التدوير في منشآت البنك مع فرز المخلفات حسب النوع بالتعاون مع شركة لإعادة التدوير.

ب. أنشطة وفعاليات خارج البنك

- تنظيم زيارات تثقيفية للتعريف بالتأثير السلبي للملوثات على الحياة البرية والبحرية، وأهمية الالتزام بسلوكيات الترشيح الإيجابية للمحافظة على استمرارية الحياة وسلامة البيئة.
- تنظيم مجموعة من الزيارات الميدانية للمدارس في دولة الكويت لتعريف النشء بأهمية المحافظة على البيئة، و تثقيف الطلاب في مختلف المراحل المدرسية بتأثير الملوثات سلباً على الحياة البرية والبحرية وأهمية الالتزام بسلوكيات الترشيح الإيجابية والسليمة.
- تطبيق فكرة إعادة التدوير بإطلاق حملة التحول الأخضر (GO Green) الهادفة إلى توعية المجتمع بأضرار المخلفات وضرورة المحافظة على البيئة.

ج. التمويل المستدام - القروض والسندات الخضراء

- يقدم البنك التمويل المستدام من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية لتشجيع ودعم الأعمال والشركات "الخضراء"، وقد حصل البنك خلال عام 2023 على جائزة "بنك العام 2022" من مجلة ذا انرجي يير The Energy Year المرموقة المتخصصة بقطاع النفط والغاز والطاقة المتجددة لمساهماته في تمويل مشاريع الطاقة.
- شارك البنك بصفته راعي ذهبي لمؤتمر الكويت الثاني للشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يحرص البنك على المشاركة في مثل هذه المؤتمرات لدراسة فرص التمويل لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيما وأن تلك المشاريع تساهم في تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة".

المسؤولية الاجتماعية

وضع البنك المسؤولية الاجتماعية في محور اهتمامه منذ التأسيس، ويقدم الدعم والرعاية والمشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تغطي شتى مجالات العمل الإنساني والخيري. وخلال عام 2023، حصل البنك على جائزتين مرموقتين في مجال العمل الاجتماعي هما:

- جائزة "المشروع الرائد في العمل الاجتماعي" عن حملة ضاعف أجرك مع التجاري على مستوى دول مجلس التعاون لعام 2023 حيث يقوم البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع من عملاء البنك للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتهم لدى البنك.
- جائزة "المشروع الرائد في إحلال وتوطين العمالة" على مستوى دول مجلس التعاون لعام 2023.

وتنوعت برامج المسؤولية الاجتماعية لتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- دعم الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والتربوية التي تنظمها المحافظات لخدمة قاطنيتها وجميع أفراد المجتمع.
- تقديم الدعم والرعاية للفعاليات المجتمعية والتربوية والصحية التي تقوم على تنظيمها المحافظات المختلفة مثل رعاية فعاليات تكريم الطلاب المتفوقين والأنشطة الخاصة بذوي الهمم وتوزيع الحقيبة والكسوة المدرسية على الأسر المتعففة في الكويت ضمن حملة "ضاعف أجرك مع التجاري".
- مساهمة البنك الخيرية والإنسانية في جهود الإغاثة بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي على إثر الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا وتقديم المعونة اللازمة الإنسانية للسكان المتضررين في غزة جراء الحرب الدائرة.
- توزيع هدايا العيد على عمال التنظيف والبناء ضمن حملة «هون عليهم» وتوزيع وجبات السحور على عمال البناء والتنظيف خلال شهر رمضان في إطار حملة البنك "سحوركم علينا".
- تفعيل واستخدام منصات التواصل الاجتماعي والتصاريح الصحفية والموقع الإلكتروني للتحذير من الاستثمار في المجالات المجهولة عالية المخاطر وحث العملاء على المحافظة على معلوماتهم المصرفية السرية لتجنب الوقوع في فخ المحتالين ضمن المشاركة الفعالة في حملة "لنكن على دراية".
- الاهتمام بالشباب وتشجيع المؤسسات المجتمعية الداعمة لهم، مثل تخريج دفعة جديدة من متدربي برنامج "درب" التابع لمنظمة لويك التطوعية والاهتمام بالأطفال وتطوير وصقل مواهبهم وقدراتهم الإبداعية.
- رعاية التراث الكويتي القديم منذ أكثر من 30 عاماً من خلال العديد من الحملات والفعاليات التي تبرز التراث الكويتي الأصيل وحياة الرعي الأول من أهل الكويت ضمن حملة «يا زين تراثنا».

هذا، ومن منطلق حرص البنك على الالتزام بتعميم بنك الكويت المركزي الصادر في ديسمبر 2022 بشأن التنمية المستدامة وفي ضوء ما تضمنته رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة" من مرتكزات حول تحقيق التنمية المستدامة، فقد واصل البنك جهوده في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وسوف يصدر تقريراً منفصلاً يتناول بالتفصيل إنجازات البنك في هذا الموضوع عن عام 2023.

استعراض

البيانات المالية

في عام 2023، أظهر البنك التجاري المزايا الكثيرة المتحققة نتيجة تنوع نموذج أعماله. إن قدرة البنك على التكيف والتنفيذ السريع لأهدافه مكنته من التقدم وتحقيق المستهدفات لأصحاب المصلحة.

عمل البنك على نمو قاعدة عملائه واستثمر في بناء قدرات جديدة جعلته أقوى وأكثر قدرة على المنافسة. إن الأداء والقوة المالية الكبيرة للبنك قد مكنته من تحقيق أرباح مجزية للمساهمين، حيث بلغت توزيعات الأرباح 37 فلس لكل سهم عن عام 2023، وهي أعلى بنسبة 54% مقارنة بعام 2022 (25 فلساً للسهم الواحد).

بيان الدخل

• صافي إيرادات الفوائد

يتكون صافي إيرادات الفوائد من العوائد على الموجودات مثل القروض والأوراق المالية مطروحاً منه مصاريف الفوائد المسددة لبند المطلوبات مثل الودائع. وقد تحقق ارتفاعاً في صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 27.5 مليون دينار كويتي ليصل إلى 113.1 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 85.6 مليون دينار العام الماضي، أي بارتفاع نسبته 32.1%. وقد ارتفع معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 5.33% من 3.25% العام الماضي، وارتفع متوسط تكاليف المطلوبات المحملة بفوائد من 1.35% إلى 3.10% خلال عام 2023، وبلغ صافي هامش الفوائد لدى البنك 2.77% مرتفعاً بمعدل 64 نقطة أساس نتيجة الارتفاع في الموجودات عالية العوائد وارتفاع معدلات الفوائد.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

ارتفعت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد بمبلغ 2.8 مليون دينار كويتي أو نسبة 5.2% لتصل إلى 57.1 مليون دينار كويتي وهذه الإيرادات تتكون من كافة الإيرادات بخلاف صافي إيرادات الفوائد. وارتفعت إيرادات الرسوم والأتعاب بمقدار 1.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة (4.1%). وظلت إيرادات التعامل بالقطع الأجنبي عند نفس المستوى للعام الماضي بينما ارتفعت الإيرادات الأخرى بمقدار 0.4 مليون دينار كويتي.

• المصاريف غير الناتجة عن فوائد

بلغت مصاريف الموظفين 28.9 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 11.0 مليون دينار كويتي أو نسبة (61.5%) مقارنة بعام 2022، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى إجراء قيد عكسي لبعض المصاريف التي كانت مستحقة خلال العام الماضي. وبلغت المصاريف العمومية والإدارية 21.9 مليون دينار كويتي لعام 2023 مسجلة ارتفاعاً بمقدار 4.6 مليون دينار كويتي أو (26.6%)، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع المصاريف الخاصة بالجوانب القانونية والتبرع لضحايا الزلزل. وكذلك ارتفعت مصاريف الاستهلاك والإطفاء بقيمة 0.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام الماضي.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى 0.1 مليون دينار كويتي مسجلة انخفاضاً بمقدار 25.6 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2022. كما أن المبلغ الذي تم احتسابه بشأن مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى هو بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 36.4 مليون دينار كويتي مقابل الديون التي تم استنزالها في وقت سابق. بلغ إجمالي المخصصات/ الاحتياطيات لدى البنك 245.9 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2023 منه مخصصات تقديرية احترازية بمبلغ 156.4 مليون دينار كويتي. هذا، وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة "صفر" للعام السادس على التوالي.

• صافي الأرباح

بلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك 111.2 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 73.6 مليون دينار كويتي للسنة السابقة مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 51.0%. وتجدر الإشارة إلى أن الأرباح الصافية المعلنة لعام 2023 هي الأعلى منذ 15 عاماً.

الميزانية العمومية

بلغ مجموع الموجودات 4,176.0 مليون دينار كويتي بانخفاض قدره 134.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام الماضي. وارتفعت القروض والسلفيات بمقدار 10.5 مليون دينار كويتي أو (0.4%)، وانخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ قدره 39.5 مليون دينار كويتي وانخفض النقد والتمويلات قصيرة الأجل بمبلغ 35.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.9%.

انخفضت ودائع العملاء بمبلغ قدره 139.9 مليون دينار كويتي (6.0%)، كما ارتفعت الأموال الأخرى التي تم اقتراضها بمبلغ 128.7 مليون دينار كويتي (21.0%)، بينما انخفضت المبالغ المستحقة للبنوك بمبلغ 63.7 مليون دينار كويتي أو (28.3%).

بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 660.6 مليون دينار كويتي بارتفاع ضئيل عن العام الماضي.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

- أوصى مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح الصافية البالغة 111.2 مليون دينار كويتي الخاصة بمساهمي البنك لهذا العام على النحو الوارد أدناه، وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك:
1. توزيع أرباح نقدية مرحلية عن الستة أشهر الأولى بمبلغ 12 فلس لكل سهم بإجمالي 22.1 مليون دينار كويتي (2022: لا شيء).
 2. توزيع أرباح نقدية مقترحة عن نهاية العام بمبلغ 25 فلس لكل سهم بإجمالي 44.8 مليون دينار كويتي (2022: 25 فلس).
 3. تحويل مبلغ 44.3 مليون دينار كويتي إلى بند الأرباح المحتفظ بها.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023 مع تقرير
مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

86	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
90	بيان المركز المالي المجمع
91	بيان الدخل المجمع
92	بيان الدخل الشامل المجمع
93	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
94	بيان التدفقات النقدية المجمع
95	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
133	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال



RSM البرزيع وشركاهم

برج الراجية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000

ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

Deloitte.

ديلويت وتوش

الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق

مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع

ص.ب: 20174 الصفاة 13062

الكويت

هاتف: +965 2240 8844 - 2243 8060

فاكس: +965 2240 8855 - 2245 2080

www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2023، وبيانات الدخل، الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك ("المعايير الدولية للاستقلالية") (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور. فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من أمور التدقيق الرئيسية في إطار تدقيقنا لها.

لقد حددنا الأمر التالي من أمور التدقيق الرئيسية:

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 حول البيانات المالية المجمعة، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2,430 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 تمثل 58% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") أيهما أعلى، كما هو مبين في السياسات المحاسبية حول البيانات المالية المجمعة.

إن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي تعتبر عملية معقدة حيث تتطلب أحكاماً هامة. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به بناء على عدد أيام التأخير، إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيل الائتماني.



Deloitte.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة الفروض والسلف (تتمة)

ونظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وعدم التأكد من التقديرات والأحكام المتضمنة في عملية احتساب الإنخفاض في القيمة، فقد تم اعتبارها من أمور التدقيق الرئيسية. ومما يزيد من حدة ذلك، الضغوط التضخمية وأسعار الفائدة المرتفعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وتصميم وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وعليه، قمنا بتقييم تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. قمنا بإشراك المتخصصين لدينا لمراجعة احتمالية التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر والتركبات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار في ضوء الآثار الاقتصادية المستمرة لغرض تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة متطلبات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير التصنيف والخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم احتسابها من قبل المجموعة، بما في ذلك، أهلية وقيمة الضمانات التي تم أخذها بعين الاعتبار في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تستخدمها المجموعة. لقد قمنا أيضاً بتقييم مدى تناسق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة إذا تطلب ذلك، وعليه، تم احتسابها وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بالتحقق مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بتقييم الضمانات وإعادة احتساب المخصصات المتعلقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنيةً ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.



Deloitte.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزد أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نوصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رאיها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب/ 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً لأصول المراجعة. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب/ 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة عليهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة عليه في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البرزخ وشركاهم

علي بدر الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 246 فئة أ
ديلويت ونوش - الوزان وشركاه

دولة الكويت
14 مارس 2024

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان المركز المالي المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
732,555	696,647	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
183,555	176,887	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
480,202	444,674	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,419,548	2,430,041	6	قروض وسلفيات
372,903	333,426	7	استثمارات في أوراق مالية
29,414	29,311		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
88,790	61,521	10	موجودات أخرى
4,310,473	4,176,013		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
224,847	161,154		المستحق إلى البنوك
273,743	190,770		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,340,285	2,200,336		ودائع العملاء
611,442	740,096	11	أموال مقرضة أخرى
199,835	223,079	12	مطلوبات أخرى
3,650,152	3,515,435		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
199,206	199,206		رأس المال
(49,798)	(99,369)		أسهم الخزينة
277,398	285,515		احتياطيات
185,901	230,157		أرباح محتفظ بها
612,707	615,509		توزيعات أرباح مقترحة
47,298	44,823		
660,005	660,332		الحصص غير المسيطرة
316	246		
660,321	660,578	13	مجموع حقوق الملكية
4,310,473	4,176,013		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Elham Y. Mahboob

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

41

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
130,894	217,507	14	إيرادات الفوائد
(45,339)	(104,456)		مصاريف الفوائد
85,555	113,051		صافي إيرادات الفوائد
42,788	44,530		أتعاب وعمولات
7,978	8,039		صافي ربح التعامل بالعملة الأجنبية
54	110		صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية
3,198	3,752		إيرادات توزيعات أرباح
292	690		إيرادات تشغيل أخرى
139,865	170,172		إيرادات التشغيل
(17,872)	(28,855)		مصاريف الموظفين
(17,309)	(21,913)		مصاريف عمومية وإدارية
(1,912)	(2,725)		استهلاك وإطفاء
(37,093)	(53,493)		مصاريف التشغيل
102,772	116,679		ربح التشغيل قبل المخصصات
(25,789)	(142)	15	صافي المحمل من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
76,983	116,537		الربح قبل الضرائب والمساهمات
(3,369)	(5,238)	16	ضرائب ومساهمات
-	(124)	19	رسوم أعضاء مجلس الإدارة
73,614	111,175		صافي ربح السنة
			الخاص بـ :
73,585	111,150		مساهمي البنك
29	25		الحصص غير المسيطرة
73,614	111,175		
37.2	59.9	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
73,614	111,175	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
(144,925)	6,748	صافي التغير في القيمة العادلة
1,199	(373)	(خسارة) ربح إعادة تقييم عقار
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
(6,155)	1,469	صافي التغير في القيمة العادلة
(93)	178	صافي الربح (الخسارة) الناتجة من الإستبعادات والمحولة إلى بيان الدخل
(149,974)	8,022	
(76,360)	119,197	اجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
الخاص بـ:		
(76,389)	119,267	مساهمي البنك
29	(70)	الحصص غير المسيطرة
(76,360)	119,197	

مجموعة البنك التجاري الكويتي بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الخاص بمساهمي البنك

احتياطيات

المجموع ألف دينار كويتي	المصنف غير المستطارة ألف دينار كويتي	المجموع الجزئي ألف دينار كويتي	توزيعات أرباح مقترحة ألف دينار كويتي	أرباح محفوظ بها ألف دينار كويتي	مجموع الإحتياطيات ألف دينار كويتي	احتياطي تقييم استثمار ألف دينار كويتي	احتياطي إعادة تقييم عقار ألف دينار كويتي	احتياطي أسهم الخرينة ألف دينار كويتي	احتياطي عام ألف دينار كويتي	احتياطي قانوني ألف دينار كويتي	علوة إصدار ألف دينار كويتي	أسهم الخرينة ألف دينار كويتي	توزيعات أسهم منحة مقترحة ألف دينار كويتي	رأس المال ألف دينار كويتي	الرصيد كما في 1 يناير 2022
820,864	287	820,577	39,618	159,614	427,372	202,634	24,043	-	17,927	115,977	66,791	(5,233)	-	199,206	2022
(76,360)	29	(76,389)	-	73,585	(149,974)	(151,173)	1,199	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
(44,565)	-	(44,565)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(44,565)	-	-	شراء أسهم الخزينة
(39,618)	-	(39,618)	(39,618)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	-	47,298	(47,298)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ب))
660,321	316	660,005	47,298	185,901	277,398	51,461	25,242	-	17,927	115,977	66,791	(49,798)	-	199,206	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022
119,197	(70)	119,267	-	111,150	8,117	8,490	(373)	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
(49,571)	-	(49,571)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(49,571)	-	-	شراء أسهم الخزينة
(69,369)	-	(69,369)	(47,298)	(22,071)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	-	44,823	(44,823)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ب))
660,578	246	660,332	44,823	230,157	285,515	59,951	24,869	-	17,927	115,977	66,791	(99,369)	-	199,206	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة بمبلغ 5,506 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: خسارة بمبلغ 5,498 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة. إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الأنشطة التشغيلية :
76,983	116,537		الربح قبل الضرائب والمساهمات تعديلات :
25,789	142	15	صافي المحمل من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(3,252)	(3,862)		أرباح استثمارات في أوراق مالية
(3,691)	2,617		خسائر (أرباح) فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
1,912	2,725		استهلاك وإطفاء
97,741	118,159		الربح قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(6,103)	6,668		سندات الخزنة والبنك المركزي
2,374	35,481		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(141,002)	4,570		قروض وسلفيات
(51,258)	41,559		موجودات أخرى
(135,679)	(63,693)		المستحق إلى البنوك
28,067	(82,973)		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
220,671	(139,949)		ودائع العملاء
(6,082)	(17,632)		مطلوبات أخرى
8,729	(97,810)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية :
158,258	135,122		المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(173,258)	(86,377)		اقتناء استثمارات في أوراق مالية
3,198	3,752		إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
665	240		المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(299)	(567)		اقتناء عقارات ومعدات
(11,436)	52,170		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية :
91,983	128,654		أموال مقترضة أخرى
(44,565)	(49,571)		شراء أسهم الخزينة
(39,618)	(69,369)		توزيعات أرباح مدفوعة
7,800	9,714		صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
5,093	(35,926)		صافي (النقص) الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
727,532	732,625		نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
732,625	696,699	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. البنك هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 13029-2861 الصفاة، دولة الكويت.

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً «المجموعة» ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 14 يناير 2024. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

2. السياسات المحاسبية المادية

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مع التعديل على احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى إلى جانب الأثر المترتبة على الإفصاحات المتعلقة بها.

يشار إلى الإطار أعلاه فيما يلي بـ «المعايير الدولية للتقارير المالية» المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات، والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2024 كما هو موضح أدناه.

معايير صادرة وجارية التأثير:

1. تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح «السياسات المحاسبية الجوهرية» بـ «معلومات السياسة المحاسبية الهامة». تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

2. تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف تقديرات المحاسبة

إن التعديلات تستبدل تعريف «التغيير في التقديرات المحاسبية» بتعريف «التقديرات المحاسبية». بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي «المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس».

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

3. تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) - ضرائب الدخل والضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة فردية.

أدخلت هذه التعديلات استثناء آخر من استثناء الإعتراف المبدئي، وطبقا لهذه التعديلات، فإن المنشأة لا تقوم بتطبيق استثناء الاعتراف المبدئي على المعاملات التي تؤدي إلى فروق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم ومتساوية. حسب قانون الضريبة المطبق، يمكن أن ينتج فروقات مؤقتة متساوية قابلة للخصم وخاضعة للضريبة عند الإعتراف المبدئي بالأصل والالتزام في معاملات لا تتعلق بدمج الأعمال وليس لها تأثير على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تسر بعد:

1. المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة (المعايير الدولية للتقارير المالية S1) والإفصاحات المتعلقة بالمناخ (المعايير الدولية للتقارير المالية S2)

في يونيو 2023، أصدر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أول معيارين للإفصاح عن الاستدامة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهما المتطلبات العامة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S1 للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 الإطار الأساسي للإفصاح عن المعلومات الجوهرية حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عبر سلسلة القيمة للمجموعة. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 هو أول معيار موضوعي تم إصداره ويحدد متطلبات البيانات الكيانات للكشف عن المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ. يتطلب المعيار من المنشأة الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة، أو حصولها على التمويل أو تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 18) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة أعلاه. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

- على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:
- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
 - إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
 - إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
 - إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
 - إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
 - إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
 - إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفوعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الإستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

د- الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من «الموجودات المالية» و«المطلوبات المالية».

(1) التصنيف والقياس

أ) الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء المشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

أ- تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال «البيع» ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديدًا طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما اذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ «أسوأ الأحوال» أو «حالة الضغط» في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

ب- تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف «المبلغ الأساسي» على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقد من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛
- والخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

أ. الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن «نموذج أعمال» الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجموع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

ب. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1. أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحويل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتملة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي أو يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

2. أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجموع وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع. وبالنسبة لتوزيعات الأرباح الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر المجموع. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (9). تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية الأخرى

تدرج الودائع لدى بنوك أو المؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. قروض وسلفيات

تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط «دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط» إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تاريخ في التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الاعتراف المبدئي.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. موجودات أخرى

تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الأخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ب . المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية على أنها «غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

ج. التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:

1. تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الإحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة إحتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

د. مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبق منهج نوعي وتطوعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجمع بدلا من بيان الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقى في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعايير المؤهلة (بعد عملية إعادة الترسيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجمع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً «لمحاسبة التحوط» بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

هـ- الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إعتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

و - مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز - موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

ح - القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدره للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

- المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
- المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجموع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط - التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

ي- الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

- تحتسب المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
 - استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 - الأرصدة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقاً لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، أو
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

1. الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ- تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 21 (ب) (1).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف «فئة الاستثمار» المتعارف عليه دولياً.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

نوع التسهيلات	الحد الأدنى لأجل الاستحقاق
تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتمديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.	7 سنوات
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية	5 سنوات
تمويل إسكاني	15 سنة

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية

في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب - قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصص من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1. تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات للاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات للاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من «ذات التصنيف الائتماني المرتفع»، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ «ذات التصنيف الائتماني المرتفع» أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

2. التعرض عند التعثر

يمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فإنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمال البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

4. الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُفاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل المجمع ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسارة الائتمانية التي يتكبدها. يُخصم العجز بسعر الفائدة المعدل حسب المخاطر ذي الصلة بالانكشاف. تُجرى عملية الاحساب باستخدام السيناريوهات الثلاثة المرجحة باحتمالية التعثر.

ج - مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة، إذا كان مراجعة الجدولة جوهرية، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً لشروط وأحكام مختلفة إلى حد كبير. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتُقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2. مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

ب . مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

نسبة الخسارة	عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق
20%	أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً
50%	أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً
100%	أكثر من 365 يوماً

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. للإيضاحات أكثر تفصيلاً حول التعرض الائتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

ك- انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم إختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن إسترداده. إن المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الأستخدام أيهما أكبر.

ل - عقارات ومعدات

يتم إحتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر لها على النحو التالي:

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

م- التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعنى آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجاً موحداً للاعتراف ولقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للاعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الاستخدام والتي تمثل حق استخدام الأصل المستخدم.

أ) موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم يتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجموع.

ب) مطلوبات عقود التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشتمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

ن) موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

س- موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة التقريرية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ع- أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب «احتياطي أسهم الخزانة» في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في الاحتياطيات ثم الأرباح المحتفظ بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزينة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ف- تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ص- منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

ق- العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الدخل الشامل الأخر، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الدخل الشامل الأخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

ر- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك للالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ التقرير، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ش- معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ت- موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ث- ترتيبات تمويل الأوراق المالية

الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) تعامل معاملة الإقراض واللاقراض المضمون ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي المجموع بالمبالغ التي تم الحصول عليها في البداية أو بيعها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي والفوائد المكتسبة على اتفاقيات إعادة الشراء في إيرادات الفوائد ومصارييف الفوائد على التوالي.

خ- الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي:

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضًا بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2 (د) (1) تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2 (د) (ي) لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيئاريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب إتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الإفتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المدرجة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو تسوية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنويا على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

3. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2022	2023
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
274,839	199,061
153,833	166,708
303,953	330,930
732,625	696,699
(70)	(52)
732,555	696,647

نقد وبنود نقدية
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
ودائع لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام

ناقصاً : مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

4. سندات الخزنة والبنك المركزي

2022	2023
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
18,641	15,639
164,914	161,248
183,555	176,887

سندات الخزنة
سندات البنك المركزي

تحمل سندات الخزنة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخضم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2022	2023
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
412,620	251,862
(23)	(88)
412,597	251,774
-	48,000
68,288	146,693
(683)	(1,793)
67,605	192,900
480,202	444,674

إيداعات لدى البنوك
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

المستحق من المؤسسات المالية الأخرى
قروض وسلفيات إلى البنوك
ناقصاً : مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

6. قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم مركز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية «للقروض والسلفيات» المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2023:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
539,471	1,325	-	57,474	480,672	تجاري وصناعي
820,092	38	-	29,473	790,581	إنشائي وعقاري
22,744	-	-	-	22,744	مؤسسات مالية أخرى
511,645	-	-	-	511,645	أفراد
724,649	-	-	56,937	667,712	أخرى
2,618,601	1,363	-	143,884	2,473,354	
(188,560)					
2,430,041					

ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة

كما في 13 ديسمبر 2022:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
626,944	-	-	63,636	563,308	تجاري وصناعي
704,238	-	4,466	45,535	654,237	إنشائي وعقاري
38,954	9,238	-	-	29,716	مؤسسات مالية أخرى
502,593	-	-	-	502,593	أفراد
735,283	-	-	53,303	681,980	أخرى
2,608,012	9,238	4,466	162,474	2,431,834	
(188,464)					
2,419,548					

ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة

الحركة على مخصصات القروض والسلفيات

2022			2023			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
181,995	181,995	-	188,464	188,464	-	المخصصات في 1 يناير
(16,325)	-	(16,325)	(20,190)	-	(20,190)	مبالغ مشطوبة
22	22	-	17	17	-	فروقات تحويل
22,772	6,447	16,325	20,269	79	20,190	المحمل على بيان الدخل المجموع
188,464	188,464	-	188,560	188,560	-	المخصصات في 31 ديسمبر

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

إن المخصص المحدد للعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 188,560 ألف دينار كويتي (2022: 188,464 ألف دينار كويتي) ويتضمن مخصص إضافي بمبلغ 156,350 ألف دينار كويتي (2022: 156,350 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 55,523 ألف دينار كويتي (2022: 30,338 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية، أيهما أعلى.

بلغ إجمالي المخصصات المتاحة على التسهيلات الائتمانية (النقدية وغير النقدية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 244,083 ألف دينار كويتي (2022: 218,802 ألف دينار كويتي).

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 99,327 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 82,548 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المطلوبة وفقاً للخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) و بتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن التحليل للتغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة بناءً على أسس المراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مبينة أدناه:

2023

ألف دينار كويتي

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
374,420	-	3,856	370,564	عليا
1,177,839	-	96,372	1,081,467	عادية
958,423	-	263,337	695,086	قياسية
107,919	-	15,903	92,016	مستحقة وغير منخفضة القيمة
-	-	-	-	منخفضة القيمة
2,618,601	-	379,468	2,239,133	التسهيلات الائتمانية النقدية
2,337,564	47,787	178,381	2,111,396	التسهيلات الائتمانية غير النقدية
99,327	47,199	29,516	22,612	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

2022				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
399,949	-	1,439	398,510	عليا
1,138,990	-	105,228	1,033,762	عادية
936,554	-	237,687	698,867	قياسية
132,519	-	66,205	66,314	مستحقة وغير منخفضة القيمة
-	-	-	-	منخفضة القيمة
2,608,012	-	410,559	2,197,453	التسهيلات الائتمانية النقدية
2,859,960	22,703	204,457	2,632,800	التسهيلات الائتمانية غير النقدية
82,548	21,974	35,889	24,685	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية

الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية:

2023				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
82,548	21,974	35,889	24,685	الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2023
-	-	(257)	257	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	-	197	(197)	تحويل إلى المرحلة الثانية
-	4,413	(4,145)	(268)	تحويل إلى المرحلة الثالثة
36,959	41,002	(2,172)	(1,871)	صافي (المفرج عنه) المحمل
(20,189)	(20,189)	-	-	المشطوب
9	-	3	6	فروق تحويل عملة
99,327	47,200	29,515	22,612	الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2023

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

2022				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
94,137	26,432	44,716	22,989	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2022
-	-	(175)	175	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	-	214	(214)	تحويل إلى المرحلة الثانية
-	12	(2)	(10)	تحويل إلى المرحلة الثالثة
4,719	11,849	(8,865)	1,735	صافي المحمل (المفرج عنه)
(16,325)	(16,325)	-	-	المشطوب
17	6	1	10	فروق تحويل عملة
82,548	21,974	35,889	24,685	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022

الحساسية

أرجحية السيناريوهات المتعددة زادت مخصص الخسائر الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، المتعلقة بسيناريو الحالة الأساسية، إلى مبلغ 52,127 ألف دينار كويتي من مبلغ 49,642 ألف دينار كويتي (2022: 60,574 ألف دينار كويتي من مبلغ 60,033 ألف دينار كويتي). إذا استخدمت المجموعة سيناريو حالة الجانب السلبي لقياس مخصص الخسائر الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية، فإن مخصص الخسائر الإئتمانية على أداء القروض بمبلغ 16,201 ألف دينار كويتي (2022: 2,908 ألف دينار كويتي) أي أعلى من مخصص الخسائر الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2023. سوف تختلف النتائج الفعلية حيث أيهما لم تأخذ بعين الاعتبار نقص في التعرض أو دمج التغيرات التي سوف تحدث في المحفظة بسبب إجراءات التخفيف وعوامل أخرى.

7. استثمارات في أوراق مالية

2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
312,440	264,750	ادوات دين - مدرجة
10,437	9,791	ادوات دين - غير مدرجة
37,316	33,411	أسهم ملكية - مدرجة
12,710	25,474	أسهم ملكية - غير مدرجة
372,903	333,426	

ادوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

يبين الجدول التالي التغيرات في إجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق بإستثمارات في أدوات الدين:

2023

إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي
324,759	1,745	20,074	302,940
(48,354)	-	(2,660)	(45,694)
276,405	1,745	17,414	257,246

إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
صافي حركة السنة

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

2023

إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي
1,882	1,745	100	37
(18)	-	(4)	(14)
1,864	1,745	96	23

الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
المفرج عنه خلال السنة

2022

إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي
246,223	1,745	17,417	227,061
78,536	-	2,657	75,879
324,759	1,745	20,074	302,940

إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
صافي حركة السنة

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

2022

إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي
2,016	1,745	239	32
(134)	-	(139)	5
1,882	1,745	100	37

الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
المحمل (المفرج عنه) خلال السنة

قامت المجموعة بتحديد بعض أدوات الدين كأدوات تحوط وذلك للتحوط من التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة بدفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استناداً إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المصنفة كأداة تحوط كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 255,340 ألف دينار كويتي (2022: 176,702 ألف دينار كويتي). وبلغ التغير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 3,313 ألف دينار كويتي (2022: 7,041 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجموع.

8. استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة نسبة 32.00% (2022: 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار خلال السنوات السابقة وتم أخذ مخصص بالكامل مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة.

9. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 الف دينار كويتي (2022 : 3,506 ألف دينار كويتي). إن رخصة السمسرة لديها عمر إفتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2023، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 3% (2022: 2.6%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 11.2% (2022: 12%) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة انخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسرة (2022: لا شيء دينار كويتي).

10. موجودات أخرى

2022	2023
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
5,738	6,220
83,052	55,301
88,790	61,521

فوائد مدينة مستحقة
أرصدة مدينة أخرى

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى أرباح غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 33,364 ألف دينار كويتي (2022: 35,438 ألف دينار كويتي).

11. أموال مقترضة أخرى

تتضمن الأموال المقترضة الأخرى الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 167,577 ألف دينار كويتي (2022: 106,038 ألف دينار كويتي). تدخل المجموعة في معاملات الاقتراض المضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) في سياق نشاطها الطبيعي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها في محفظة الأوراق المالية للاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية التي تم رهنها كضمان بموجب إتفاقية إعادة الشراء 73,025 ألف دينار كويتي (2022: 96,888 ألف دينار كويتي). تتم معاملة الاقتراض المضمون بموجب شروط موحدة معتادة ومألوفة لمثل هذه المعاملات.

تتضمن الأموال المقترضة الأخرى سندات الشريحة 2 المساندة بمبلغ 50,000 ألف دينار كويتي تم إصدارها في سبتمبر 2023 وتستحق في 2033. تحمل تلك السندات فائدة بنسبة 3% سنويا فوق سعر خصم بنك الكويت المركزي، بأساس لا يقل عن 5%. ان تلك السندات غير مضمونة، قابلة للاستدعاء بشكل كلي وليس بشكل جزئي طبقا لرغبة البنك بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار، وتخضع لبعض الشروط وموافقات الجهات الرقابية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

12. مطلوبات أخرى

2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
16,947	35,750	فوائد مستحقة الدفع
5,909	5,558	إيرادات مؤجلة
33,018	59,313	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
10,854	12,029	مستحقات تتعلق بالموظفين
133,107	110,429	أخرى
199,835	223,079	

تتضمن «بند أخرى» خسائر غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 29,085 ألف دينار كويتي (2022: 27,876 ألف دينار كويتي).

13. حقوق الملكية

أ. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2022: 2,500,000,000) سهماً بقيمة 100 فلس للسهم.

إن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2022: 1,992,056,445) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب. أسهم الخزينة

2022	2023	
100,140,469	199,133,674	عدد أسهم الخزينة
5.03%	10%	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
49,798	99,369	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
50,070	99,965	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
500	501	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم الخزينة (فلس)

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2022	2023	
11,138,485	100,140,469	الرصيد كما في 1 يناير
89,001,984	98,993,205	مشتريات
100,140,469	199,133,674	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

إن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

ج- علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د- الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. وذلك نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2023 و2022 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ- احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و- احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل في الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية «المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو انخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

ز- توزيعات أرباح وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 1 مايو 2023، على توزيع أرباح نقدية بمبلغ 25 فلس للسهم الواحد بمبلغ 47,298 ألف دينار كويتي (2021: 39,618 ألف دينار كويتي).

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 يوليو 2023، على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 12 فلس للسهم الواحد. وقد تم دفع أرباح نقدية بمبلغ 22,071 ألف دينار كويتي لاحقاً.

إقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 25 فلس (2022: 25 فلس) للسهم الواحد وأسهم منحة بنسبة 2% (2022: لا شيء) من أسهم الخزينة التي يحتفظ بها البنك. يحتفظ البنك بعدد 199,133,674 أسهم الخزينة بتكلفة 99,369 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023. إن هذا الإقتراح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

14. إيرادات الفوائد

2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
104,138	157,548	قروض وسلفيات للبنوك والعملاء
15,029	38,215	معاملات وإيداعات بين البنوك
8,066	13,936	استثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)
3,661	7,808	سندات وأذونات خزنة
130,894	217,507	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

15. صافي المحمل من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) عكسها في بيان الدخل المجمع :

2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(16,325)	(20,190)	قروض وسلفيات - محدد
23,884	36,441	قروض وسلفيات - مستردة
(7,091)	(1,189)	قروض وسلفيات - عام
134	18	استثمارات أوراق مالية
3,796	(25,177)	تسهيلات غير نقدية
(30,187)	9,955	مخصصات أخرى
(25,789)	(142)	

إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى تتضمن الخسائر الإئتمانية المتوقعة المفرج عنها والمتعلقة بالموجودات المالية، القروض والسلفيات الأخرى والتي بلغت للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 18 ألف دينار كويتي (2022: مفرج عنها بمبلغ 134 ألف دينار كويتي).

16. ضرائب ومساهمات

2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,852)	(2,912)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(770)	(1,176)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(747)	(1,150)	حصة الزكاة
(3,369)	(5,238)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

17. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2022	2023	
73,585	111,150	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,992,056	1,992,056	المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)
(15,736)	(135,887)	ناقصا: المتوسط المرجح للأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,976,320	1,856,169	
37.2	59.9	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

18. شركة تابعة

نسبة الملكية	نسبة الملكية		النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	إسم الشركة
	2022	2023			
%98.16	%98.16	خدمات الوساطة المالية	دولة الكويت	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)	

19. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع كانت كالتالي:

2022			2023			أعضاء مجلس الإدارة
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	
2,038	2	3	151	1	3	قروض
20	1	4	15	1	4	بطاقات ائتمان
11,604	13	11	11,976	12	11	ودائع
483	-	11	614	-	11	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,334	2	26	1,674	4	44	الجهاز التنفيذي
47	-	27	82	1	39	قروض
1,394	44	42	1,873	46	59	بطاقات ائتمان
13,691	-	1	13,624	-	1	ودائع
17	-	1	62	-	1	شركات زميلة
						مساهمين رئيسيين
						ودائع

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 123 ألف دينار كويتي (2022: 139 ألف دينار كويتي) ومبلغ 1,251 ألف دينار كويتي (2022: مبلغ 484 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

إن تفاصيل مزايا الإدارة العليا هي كما يلي :

2022	2023	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,900	1,895	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
27	27	مزايا بعد التوظيف
154	173	مزايا نهاية الخدمة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

تتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المذكورة أعلاه رسوم أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 124 ألف دينار كويتي (2022: لا شيء) وتعويضات المشاركة في اللجان التنفيذية والتي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. تعتبر رسوم أعضاء مجلس الإدارة ضمن الحدود المسموح بها وفقاً للوائح المحلية.

إن إيضاح 12 «المكافآت» في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت الإدارة العليا.

20. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها تأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروف.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة. لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ج) «السياسات المحاسبية المادية». إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2023			
ألف دينار كويتي			
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
264,750	9,791	-	274,541
33,411	25,474	-	58,885
298,161	35,265	-	333,426
-	4,146	-	4,146
صافي مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 21 (ب) (1) (و))			
2022			
ألف دينار كويتي			
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
312,440	10,437	-	322,877
37,316	12,710	-	50,026
349,756	23,147	-	372,903
-	11,893	-	11,893
صافي مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 21 (ب) (1) (و))			

خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

مجموعة البنك التجاري الكويتي إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

21. الأدوات المالية

أ. استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (بنك تجاري) بشكل رئيسي باستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصراً على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب. إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الربح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1. مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) «إدارة المخاطر- مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. تركز مخاطر الائتمان:

إن تركز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان مبينة في إيضاح رقم 6.

ب. أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
680,633	648,264
183,555	176,887
480,202	444,674
2,419,548	2,430,041
322,877	274,541
88,790	61,521
4,175,605	4,035,928
112,640	121,936
122,784	127,989
1,577,810	1,588,770
1,016,388	443,346
2,829,622	2,282,041
7,005,227	6,317,969

مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية

نقد وأرصدة قصيرة الأجل
سندات الخزنة والبنك المركزي
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
قروض وسلفيات
أدوات الدين
موجودات أخرى

مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية

قبولات مصرفية
اعتمادات مستندية
خطابات ضمان
خطوط إئتمان غير مسحوبة

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تُلغى بدون تمويلها.

ج. الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للأسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 «تخفيف خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

د. جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي

القيمة العادية للضمان	منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة		غير مستحقة وغير منخفضة القيمة			
		61-90 يوما	0-60 يوما	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا	
							كما في 31 ديسمبر 2023
-	-	-	-	100,478	-	46,215	بنوك
-	-	-	89,007	465,814	1,177,715	374,420	شركات
-	-	168	18,744	492,609	124	-	أفراد
-	-	168	107,751	1,058,901	1,177,839	420,635	
							كما في 31 ديسمبر 2022
-	-	-	-	68,220	68	-	بنوك
-	-	87	115,110	451,283	1,138,990	399,949	شركات
-	-	-	17,322	485,271	-	-	أفراد
-	-	87	132,432	1,004,774	1,139,058	399,949	

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد المنشأة وأدائها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، والوضع والأداء المالي حينما يطبق.

خارجي	داخلي
تقدير AAA,AA+,AA,AA-,A+,A-,BBB+,BBB,BBB-	درجة عليا 1 إلى 4 درجات
تقدير BB+,BB,BB-,B+	درجة عادية 5 و 6 درجات
تقدير B,B-,CCC+,CCC,CCC-	درجة قياسية 7 و 8 درجات
تقدير D أو ما يعادلها	درجة التعثر 9 إلى 11 درجات

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

هـ. تركيز الموجودات المالية والبند خارج الميزانية العمومية

2022 ألف دينار كويتي		2023 ألف دينار كويتي		القطاع الجغرافي:
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	
2,264,454	3,114,039	1,729,233	3,071,443	الكويت
284,044	917,461	340,789	920,076	آسيا
127,468	190,699	111,753	103,309	أوروبا
67,020	12,886	79,839	13,312	الولايات المتحدة
86,636	42,468	20,427	35,056	أخرى
2,829,622	4,277,553	2,282,041	4,143,196	

2022 ألف دينار كويتي		2023 ألف دينار كويتي		القطاع الجغرافي:
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	
-	225,998	-	204,036	الكويت
675,325	626,945	460,429	539,472	آسيا
1,237,295	786,934	1,108,896	820,334	أوروبا
481,305	1,583,663	353,006	1,473,894	الولايات المتحدة
435,697	1,054,013	359,710	1,105,460	أخرى
2,829,622	4,277,553	2,282,041	4,143,196	

و. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان:

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للاداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله في بيان الدخل المجموع.

تعتمد مقاصة أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروض على عملة دولار الأمريكي SOFAR.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

ألف دينار كويتي

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق					القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
المجموع	أكثر من سنة	12 - 3 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر		
164,933	-	6,171	8,129	150,633	637	504
196,846	141,643	23,608	30,368	1,227	835	3,289
280,866	274,731	6,135	-	-	28,250	30,075
642,645	416,374	35,914	38,497	151,860	29,722	33,868

كما في 31 ديسمبر 2023

عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات
تحوط بالقيمة العادلة
مقاصة اسعار الفائدة (أخرى)

ألف دينار كويتي

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق					القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
المجموع	أكثر من سنة	12 - 3 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر		
304,725	-	44,625	192,683	67,417	1,983	6,314
168,223	128,979	34,598	2,144	2,502	242	5,956
238,314	238,314	-	-	-	27,634	29,482
711,262	367,293	79,223	194,827	69,919	29,859	41,752

كما في 31 ديسمبر 2022

عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات
تحوط بالقيمة العادلة
مقاصة اسعار الفائدة (أخرى)

2. مخاطر السوق:

ان مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر- مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) «إدارة المخاطر - مخاطر اسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي:

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

ألف دينار كويتي		نقاط الأساس	
2022	2023		
3,932	3,737	25+	دينار كويتي
(491)	228	25+	دولار أمريكي
274	(43)	25+	عملات أخرى
3,715	3,922		

ب. مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجمع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي		2023		نسبة التغير في أسعار العملات	
2022	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
-	(681)	-	(13)	5+	دولار أمريكي
48	(1)	50	(6)	5+	جنيه استرليني
-	2	-	2	5+	دولار استرالي
-	41	-	17	5+	ريال سعودي
-	64	-	-	5+	درهم إماراتي
-	14	-	9	5+	ريال قطري
-	103	-	(9)	5+	أخرى
48	(458)	50	-		

ج. مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

ألف دينار كويتي		2023		نسبة التغير في سعر السهم	
2022	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
1,866	-	1,671	-	5+	بورصة الكويت

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

د. مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

1. يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي

المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2023
696,647	-	-	-	-	696,647	الموجودات:
176,887	-	-	46	93	176,748	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
444,674	58,503	241,471	47,131	31,524	66,045	سندات الخزنة والبنك المركزي
2,430,041	951,220	554,073	331,426	220,730	372,592	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
333,426	160,575	22,924	3,460	32,262	114,205	قروض وسلفيات
29,311	29,311	-	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
3,506	3,506	-	-	-	-	عقارات ومعدات
61,521	4,818	2,649	-	250	53,804	موجودات غير ملموسة
4,176,013	1,207,933	821,117	382,063	284,859	1,480,041	موجودات أخرى
161,154	13,337	46,013	-	-	101,804	المطلوبات:
190,770	-	53,229	37,235	45,512	54,794	المستحق إلى البنوك
2,200,336	7,745	244,121	264,179	200,722	1,483,569	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
740,096	740,096	-	-	-	-	ودائع العملاء
223,079	89,792	3,483	9,797	10,750	109,257	أموال مقترضة أخرى
3,515,435	850,970	346,846	311,211	256,984	1,749,424	مطلوبات أخرى
660,578	356,963	474,271	70,852	27,875	(269,383)	صافي فجوة السيولة

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

ألف دينار كويتي

المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2022
732,555	-	-	-	-	732,555	الموجودات:
183,555	-	-	37	67	183,451	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
480,202	45,864	54,776	53,527	305,291	20,744	سندات الخزنة والبنك المركزي
2,419,548	1,184,880	267,434	375,172	376,412	215,650	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
372,903	132,726	10,371	33,299	4,012	192,495	قروض وسلفيات
29,414	29,414	-	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
3,506	3,506	-	-	-	-	عقارات ومعدات
88,790	13,426	738	805	2,345	71,476	موجودات غير ملموسة
4,310,473	1,409,816	333,319	462,840	688,127	1,416,371	موجودات أخرى
224,847	13,318	51,143	34,189	83,693	42,504	المطلوبات:
273,743	-	45,483	37,262	76,738	114,260	المستحق إلى البنوك
2,340,285	5,738	163,196	280,084	455,366	1,435,901	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
611,442	528,128	-	29,711	53,603	-	ودائع العملاء
199,835	60,864	1,255	6,865	10,372	120,479	أموال مقترضة أخرى
3,650,152	608,048	261,077	388,111	679,772	1,713,144	مطلوبات أخرى
660,321	801,768	72,242	74,729	8,355	(296,773)	صافي فجوة السيولة

2. فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهر	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2023
2,282,041	567,151	373,739	396,674	538,933	405,544	المطلوبات المحتملة
2,829,622	916,503	540,113	456,490	570,112	346,404	كما في 31 ديسمبر 2022 المطلوبات المحتملة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

3. فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2023
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
166,369	15,951	48,492	-	-	101,926	المطلوبات الغير مخصومة: المستحق إلى البنوك
201,405	-	61,945	38,489	46,153	54,818	المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى
2,205,790	7,760	247,130	265,253	201,343	1,484,304	ودائع العملاء
822,554	818,185	-	209	3,723	437	أموال مقترضة أخرى
223,079	89,792	3,483	9,797	10,750	109,257	مطلوبات أخرى
3,619,197	931,688	361,050	313,748	261,969	1,750,742	
ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
230,568	16,146	53,112	34,542	84,257	42,511	المطلوبات الغير مخصومة: المستحق إلى البنوك
292,038	-	59,707	40,803	77,255	114,273	المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى
2,344,155	5,798	163,328	280,776	457,954	1,436,299	ودائع العملاء
658,469	598,433	-	3,006	56,921	109	أموال مقترضة أخرى
199,835	60,864	1,255	6,865	10,371	120,480	مطلوبات أخرى
3,725,065	681,241	277,402	365,992	686,758	1,713,672	

22. مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

23. تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطه بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

- خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2022	2023	2022	2023	2022	2023	
85,555	113,051	10,828	22,065	74,727	90,986	صافي إيرادات الفوائد
54,310	57,121	12,010	12,669	42,300	44,452	إيرادات غير الفوائد
139,865	170,172	22,838	34,734	117,027	135,438	إيرادات التشغيل
(25,789)	(142)	(30,040)	9,731	4,251	(9,873)	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
73,614	111,175	(22,782)	13,562	96,396	97,613	صافي ربح (خسارة) السنة
4,310,473	4,176,013	1,830,781	1,598,066	2,479,692	2,577,947	إجمالي الموجودات
3,650,152	3,515,435	1,916,057	1,808,024	1,734,095	1,707,411	إجمالي المطلوبات

24. البنود خارج الميزانية العمومية ومطالبات قانونية

أ. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب. مطالبات قانونية

كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، يوجد بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 3,790 ألف دينار كويتي (2022: 2,680 ألف دينار كويتي).

25. كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014، متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

26. الأحداث الهامة

التغيرات في المعدلات المرجعية (أبيور)

إن تعرض موجودات ومطلوبات البنك المالية ذات السعر المتغير تتمثل بشكل رئيسي من ليبور الدولار الأمريكي، حيث تم الانتقال بنجاح إلى السعر البديل «السعر المرجعي» باستثناء بعض العقود. سوف يتم الانتقال إلى السعر المرجعي البديل على هذه العقود في تاريخ إعادة تحديد السعر.

عوامل أخرى

تراقب المجموعة بشكل فعال الأثر على الظروف المالية والسيولة والقوى العاملة الخاصة بها وسوف تتخذ التدابير اللازمة لاستمرارية الأعمال بما يتماشى مع تعليمات حكومة الكويت وبنك الكويت المركزي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1. الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي: شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة - مملوكة بنسبة 98.16%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.00% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا "بالمجموعة".

2. هيكل رأس المال :

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 سهم (2202: 2,500,000,000) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد.

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,992,056,445 (31 ديسمبر 2202: 1,992,056,445)، سهم مكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2023، يمتلك البنك 199,133,674 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2022: 100,140,469).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

ألف دينار كويتي

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
		أ. الشريحة الأولى من رأس المال تتكون من:
		أ. الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)
199,206	199,206	1. رأس المال المدفوع
-	-	2. توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	66,791	3. علاوة إصدار
192,290	233,351	4. أرباح محتفظ بها
51,461	59,951	5. احتياطي تقييم استثمارات
25,242	24,869	6. احتياطي إعادة تقييم عقار
115,977	115,977	7. احتياطي قانوني
17,927	17,927	8. احتياطي عام
-	-	9. احتياطي أسهم الخزينة
(3,506)	(3,506)	10. موجودات أخرى غير ملموسة
(49,798)	(99,369)	11. أسهم الخزينة
-	-	12. استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
-	-	13. استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
615,590	615,197	المجموع
		ب. المضاف الى الشريحة الأولى
316	246	1. حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة
316	246	المجموع
615,906	615,443	مجموع الشريحة الأولى من رأس المال

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

ألف دينار كويتي	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
-	50,000
45,404	47,803
45,404	97,803
661,310	713,246

ب. الشريحة الثانية من رأس المال

1. أدوات المستوى 2 المؤهلة الصادرة مباشرة
2. مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)

مجموع الشريحة الثانية من رأس المال

مجموع رأس المال المؤهل

3. كفاية رأس المال

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع افتراضه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ. متطلبات رأس المال:

ألف دينار كويتي					
31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
622	5,925	444,161	2,981	22,934	446,906
-	-	-	-	-	-
270	2,571	178,562	857	6,595	178,010
-	-	-	3,131	24,085	48,169
59,281	564,583	1,544,054	69,856	537,357	1,334,615
236,230	2,249,810	4,453,070	313,669	2,412,842	3,927,985
-	-	-	-	-	-
-	-	51,919	-	-	48,382
53,050	505,239	508,406	66,626	512,509	515,400
-	-	-	-	-	-
1	10	118	6	49	117
16,021	152,574	153,322	20,442	157,228	153,380
-	-	-	-	-	-
365,475	3,480,712	7,333,612	477,568	3,673,599	6,652,964

أ. مخاطر الائتمان

1. مطالبات على جهات سيادية
2. مطالبات على مؤسسات دولية
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
5. مطالبات على البنوك
6. مطالبات على الشركات
7. مطالبات على الأطراف المركزية
8. بنود نقدية
9. الاستهلاكات التنظيمية
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة 35%
11. التعرض للقروض المتأخرة
12. موجودات أخرى
13. مطالبات على الأصول المورقة

المجموع

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

ألف دينار كويتي

31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
-	-	-	-	-	-
-	-	1	-	-	1
544	5,181	5,180	160	1,233	1,232
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
544	5,181	5,181	160	1,233	1,233
24,521	233,533	131,416	33,321	256,314	144,508
390,540	3,719,426	7,470,209	511,049	3,931,146	6,798,705

ب. مخاطر السوق:

1. مخاطر مراكز معدل الفائدة
2. مخاطر مراكز الملكية
3. مخاطر العملات الأجنبية
4. مخاطر السلع
5. الخيارات

المجموع

ج. مخاطر العمليات

المجموع

ب. نسب رأس المال:

1. مجموع نسب رأس المال
2. نسبة الشريحة 1 من رأس المال
3. نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين

%17.78	%18.14
%16.56	%15.66
%16.55	%15.65

ج. إفصاح إضافي لرأس المال:

1. نموذج الإفصاح العام

31 ديسمبر 2023 ألف دينار كويتي

بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال
i+i	265,997
r+z	233,351
m+n+o+p+q	218,724
-	-
-	-
-	718,072

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والالتزامات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والالتزامات الأخرى)
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم الوقائية
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإلتزام على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)

k 99,369

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
-	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
d	-	19. الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	
-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك	
-	23. منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
-	24. منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	
-	25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدر من السلطة الرقابية	
-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) و(الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (الشريحة 1)	102,875
	29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (CET1) بعد التعديلات الرقابية	615,197

رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات

-	30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	
-	31. منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	32. منها: المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من (الشريحة 1) الإضافية	
-	34. (الشريحة 1) الإضافية (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1))	
s	35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع	246
-	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	246

رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية

-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	246
-	44. رأس المال الإضافي (AT1)	615,443
-	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	

رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات

g	46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	50,000
-	47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
-	49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

c	47,803	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)
	97,803	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية
رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية		
-		52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)
-		53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)
-		54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-		55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
-		56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
-		57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)
	97,803	58. رأس المال المساند (الشريحة 2)
	713,246	59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))
	3,931,146	60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
معدلات رأس المال والمصدات		
	15.65%	61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	15.66%	62. الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	18.14%	63. مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	10.00%	64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً للمتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
	2.5%	65. منها: متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية
-		66. منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
	0.50%	67. منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
	8.65%	68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
الحدود الدنيا		
	9.50%	69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
	11.00%	70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
	13.00%	71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي
المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
e	-	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
-		73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-		74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-		75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-		
حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
a+b+h	198,416	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	47,803	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-		78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-		79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

31 ديسمبر 2022
ألف دينار كويتي

مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجموع
h+k	265,997
q	192,290
l+m+n+o+p	210,607
	-
	-
	668,894

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجموعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإلتزام على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
17. للاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
18. للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك) (CET1)
19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
22. المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15%
23. منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم
24. منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدره من السلطة الرقابية
27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات
28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) بعد التعديلات الرقابية

رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات

30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
31. منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
32. منها: المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (الشريحة 1)

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

r	316	34. أدوات رأس المال (الشريحة 1) الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1))
	-	35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
	316	36. رأس المال الإضافي (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية

رأس المال الإضافي (الشريحة 1) التعديلات الرقابية

	-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه أداة (الشريحة 1)
	-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (الشريحة 1)
	-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
	-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (الصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
	-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
	-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
	-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (الشريحة 1)
	316	44. رأس المال الإضافي (AT1)
	615,906	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)

رأس المال المساند (الشريحة 2) الأدوات والمخصصات

	-	46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار
	-	47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)
	-	48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))
	-	49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
c	45,404	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)
	45,404	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية

رأس المال المساند (الشريحة 2) التعديلات الرقابية

	-	52. استثمارات في أدوات رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)
	-	53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)
	-	54. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
	-	55. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (الصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
	-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
	-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)
	45,404	58. رأس المال المساند (الشريحة 2)
	661,310	59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))
	3,719,426	60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر

معدلات رأس المال والمصدات

	16.55%	61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	16.56%	62. الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	17.78%	63. مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	8.50%	64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

65. منها: متطلبات المصداقات الرأسمالية التحوطية	1.00%
66. منها: المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
67. منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.50%
68. حقوق المساهمين (الشريحة 1) المتاحة للمصداقات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	9.55%

الحدود الدنيا

69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (الشريحة 1)	8.00%
70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	9.50%
71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصداقات البنوك ذات التأثير النظامي	11.50%

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

e	-	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
-	-	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

حدود الإعراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a+b+g	197,023	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	45,404	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2. المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المبيعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع. إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي:

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

31 ديسمبر 2023 ألف دينار كويتي		بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال		
		696,647	الموجودات
		176,887	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
a	1,793	444,674	سندات الخزنة والبنك المركزي
		2,430,041	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
b	188,560		قروض وسلفيات
c	47,803		منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2
		333,426	منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2
d	-		استثمارات في أوراق مالية
e	-		منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أعلى من الحد للإستقطاعات)
		29,311	منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
f	3,506	3,506	عقارات ومعدات
		61,521	موجودات غير ملموسة
		4,176,013	موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			الإلتزامات وحقوق الملكية
		161,154	الإلتزامات
		190,770	مستحق إلى البنوك
		2,200,336	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
g	50,000	740,096	ودائع العملاء
		223,079	مصاريف تمويلية أخرى
h	8,063		إلتزامات أخرى
		3,515,435	منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
			مجموع الإلتزامات
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
i	199,206	199,206	رأس المال
j	-	-	أسهم منحة مقترحة
k	99,369	(99,369)	اسهم الخزينة
		285,515	احتياطات
l	66,791		منها: علاوة إصدار
m	115,977		منها: احتياطي قانوني
n	17,927		منها: احتياطي عام
o	-		منها: احتياطي أسهم الخزينة
p	24,869		منها: احتياطي إعادة تقييم
q	59,951		منها: احتياطي تقييم عقار استثماري
r	233,351	230,157	أرباح محتفظ بها
		615,509	
		44,823	توزيعات أرباح مقترحة
		660,332	
s	246	246	الحصص غير المسيطرة
		660,578	مجموع حقوق الملكية
		4,176,013	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

31 ديسمبر 2022			ألف دينار كويتي		
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع			
		732,555	الموجودات		
		183,555	نقد وأرصدة قصيرة الأجل		
a	683	480,202	سندات الخزانة والبنك المركزي		
		2,419,548	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		
b	188,464		قروض وسلفيات للعملاء		
c	45,404		منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2		
		372,903	منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2		
d	-		استثمارات في أوراق مالية		
e	-		منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أعلى من الحد للإستقطاعات)		
		29,414	منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)		
	3,506	3,506	عقارات ومعدات		
f		88,790	موجودات غير ملموسة		
		4,310,473	موجودات أخرى		
			مجموع الموجودات		
			الإلتزامات وحقوق الملكية		
			الإلتزامات		
		224,847	مستحق إلى البنوك		
		273,743	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى		
		2,340,285	ودائع العملاء		
		611,442	صناديق تمويلية أخرى		
		199,835	إلتزامات أخرى		
g	7,876		منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمهمضم (الشريحة 2)		
		3,650,152	مجموع الإلتزامات		
			حقوق الملكية		
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك		
h	199,206	199,206	رأس المال		
i	-	-	أسهم منحة مقترحة		
j	49,798	(49,798)	اسهم الخزينة		
		277,398	احتياطات		
k	66,791		منها : علاوة إصدار		
l	115,977		منها احتياطي قانوني		
m	17,927		منها احتياطي عام		
n	-		منها احتياطي أسهم الخزينة		
o	25,242		منها احتياطي إعادة تقييم عقار		
p	51,461		منها احتياطي تقييم عقار استثماري		
q	192,290	185,901	أرباح محتفظ بها		
		612,707			
		47,298	توزيعات أرباح مقترحة		
		660,005			
r	316	316	الحصص غير المسيطرة		
		660,321	مجموع حقوق الملكية		
		4,310,473	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية		

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

3. الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	1. المصدر
بنك الكويت المركزي	2. الرمز المرجعي (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)
قانون دولة الكويت	3. القوانين الحاكمة للأداة
	المعاملة الرقابية
حقوق المساهمين الشريحة 1	4. نوع رأس المال (AT1 ، AT2 ، CET1)
المجموعة	5. مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً
أسهم عادية	6. نوع الأداة
199,206 دينار كويتي	7. المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)
100 فلس	8. القيمة الإسمية للأداة
حقوق المساهمين	9. التصنيف المحاسبي
19 يونيو 1960	10. تاريخ الإصدار الأصلي
دائمة	11. دائمة أو محددة الاستحقاق
لا يوجد فترة استحقاق	12. تاريخ الاستحقاق الأصلي
لا	13. خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة
غير مطبقة	14. تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد
غير مطبقة	15. تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت
عائمة	الكوبونات / توزيعات الأرباح
غير مطبقة	16. توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة
لا	17. سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة
اختيارية بالكامل	18. وجود مانع لتوزيعات الأرباح
لا	19. توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية
غير تراكمية	20. وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر
غير قابلة للتحويل	21. غير تراكمية أو تراكمية
غير مطبقة	22. قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل
غير مطبقة	23. إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل
غير مطبقة	24. إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	25. إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل
غير مطبقة	26. إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري
غير مطبقة	27. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها
غير مطبقة	28. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها
لا	29. خصائص التخفيض
غير مطبقة	30. في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض
غير مطبقة	31. في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	32. في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة
غير مطبقة	33. إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض
غير مطبقة	34. المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)
لا	35. مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل
غير مطبقة	36. إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/342/2014 بتاريخ 12 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي والإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

أ. ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل إنكشاف معدل الرفع

ألف دينار كويتي	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
4,310,473	4,176,013
-	-
-	-
48,559	39,702
-	-
1,031,968	990,607
(3,506)	(3,506)
5,387,494	5,202,816

1. إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المالية الصادرة
2. تعديلات للاستثمارات في بنوك و منشآت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية للمجموعة للأغراض محاسبية ولكنها خارج نطاق التجميع الرقابي
3. تعديلات للأصول الإئتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقاً للأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالي الإنكشاف في حساب معدل الرفع
4. إنكشاف المشتقات
5. إنكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية
6. إنكشاف لبنود خارج الميزانية (مثل قيمة معاملات الائتمان)
7. إنكشافات أخرى
8. إجمالي الإنكشاف في حساب معدل الرفع

ب. إفصاح معدل الرفع العام

ألف دينار كويتي	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
4,310,473	4,176,013
(3,506)	(3,506)
4,306,967	4,172,507
41,752	33,868
6,807	5,834
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-
48,559	39,702
-	-
-	-
-	-
-	-
2,837,498	2,290,104
(1,805,530)	(1,299,497)
1,031,968	990,607
5,387,494	5,202,816
615,906	615,443
%11.43	%11.83

1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
2. (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
3. إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
5. مبلغ المعامل الإضافي للإنكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
7. (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)
8. (إنكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها)
9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة
10. التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)
11. إجمالي الإنكشاف للمشتقات
12. إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
13. (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)
14. الإنكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
15. إنكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
16. إجمالي الإنكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
17. الإنكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معاملات التحويل الائتماني)
18. (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
19. البنود خارج المركز المالي
20. إجمالي الإنكشافات
21. الشريحة الأولى من رأس المال
22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الإنكشافات)

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

5. إدارة المخاطر :

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان وتركز مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التركيز ومخاطر التشغيل ومخاطر التشغيل المتبقية، ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. القسم مسؤول عن التقييم والمراقبة والتوصية باستراتيجيات التحكم في تركيز الائتمان والائتمان، وتركيز السوق والسوق، مخاطر السيولة والتشغيل ومعدل الفائدة والسمعة والاستراتيجية والقانونية. يتم تعيين موظفين محددين في قسم إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. يعد غياب أي خطوط إبلاغ أو ترتيبات مباشرة غير مباشرة مع الأقسام الداخلية الأخرى، والعضوية الدائمة في جميع اللجان التنفيذية للمجموعة من بين العوامل التي تعكس الطبيعة المستقلة لعمليات إدارة المخاطر والدور المركزي الذي تحتفظ به داخل المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن مجموعة إدارة مخاطر الائتمان تتكون من وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار ووحدة مراجعة القروض إدارة المحافظ تم إعادة هيكلتها خلال السنة كمجموعة إدارة المخاطر ملتزم ووحدة محفظة إدارة المخاطر على التوالي. التشغيل، الغش وإدارة مخاطر امن المعلومات تتكون من وحدة إدارة مخاطر التشغيل وحدة إدارة مخاطر التشغيل ووحدة إدار مخاطر أمن المعلومات. مجموعة إدارة مخاطر المشاريع تتضمن سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية، وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط ووحدة التحليل والمحاكاة.

(1) وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة عن مراقبة، قياس وتقرير مخاطر التشغيل للبنك، تقوم الوحدة بجمع معلومات مخاطر التشغيل من خلال تقييم المخاطر والمراقبة الذاتي، مؤشرات المخاطر الرئيسية، إجراءات المراجعة وتقرير أحداث المخاطر. تم البقاء على قاعدة بيانات المخاطر وتقريرها في تقارير إدارة المخاطر الدورية. وحدة مخاطر التشغيل أيضاً مسؤولة عن البنك بأوسعة التأمين وتنسيق مخطط إستمرارية أعمال البنك بأوسعة وتأمين إختبارات دورية.

(2) وحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات مسؤولة عن مراقبة، قياس وتقرير كل مخاطر أمن معلومات البنك - التهديدات الداخلية والخارجية سواء تعمدية أو عرضية - على جميع أصول معلومات البنك، تقوم هذه الوحدة بالتأكد من مخاطر أمن المعلومات قد تم تقييمها، تحديد الفجوات وضوابط الأمن الموصى بها تتماشى مع المتطلبات القانونية ومعياري أفضل ممارسة. يتم تواصلها مع ملاك المخاطر لحماية أصول معلومات البنك ضد الولوج غير المصرح به والإيضاحات غير الملائمة. إدارة مخاطر أمن المعلومات تصدر وتحافظ على السياسات والإجراءات ذات الصلة. وأيضاً تختبر فعالية الرقابة لتتحافظ على أصول المعلومات بأمان، هذه المخاطر تم التعرف عليها وتخطيط المعالجات تم تقريرها إلى لجنة مجلس إدارة المخاطر. الآن هذا الموقف ووحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات تقوم بالتنسيق مع كافة الوحدات الأخرى داخل البنك وتقوم بالنصح بتوفير مداخل لإتباعها تجبر على إتباع متطلبات الإمتثال عبر البنك لحفظ أصول المعلومات.

بالشراكة مع قسم الموارد البشرية، يتم تطوير برامج مخصصة للتوعية بأمن المعلومات وتكليف جميع الموظفين بترسيخ ثقافة التوعية بأمن المعلومات داخل البنك. يحافظ البنك على امتثاله لمتطلبات شهادة PCI-DSS و ISO 27001 و SWIFT CSP، بالإضافة إلى الامتثال لمتطلبات إطار عمل الأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي. قام DSI بتحديث مركز العمليات الأمنية (SOC) الذي يراقب جميع الأحداث الأمنية الشاذة وقام بتطوير خطة للاستجابة للحوادث السيبرانية لضمان الاستجابة في الوقت المناسب لأي نشاط سيبراني مشبوه.

تتولى مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع من خلال قسم وحدة التحليل والمحاكاة لديها مسؤولية مراقبة السوق، السيولة، معدل الفائدة، المخاطر الإستراتيجية، مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية. كما أنها مسؤولة عن حساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، إجراء اختبارات الضغط، وتقديم تقارير عنها إلى لجنة الأصول والخصوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والبنك المركزي. يعمل قسم الأصول والخصوم أيضاً على إحتتمالية التعثر والخسارة نظراً للتعثر سنويًا المرتبطين بدرجات الملتزم المختلفة لاستخدامها في حساب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن القسم مسؤول أيضاً عن تقديم تحليل خاص للمخاطر للمنتجات المصرفية الجديدة. يركز قسم سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على تحديث سياسات إدارة المخاطر وإجراء

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

لجنة الأصول والخصوم ولجنة الائتمان والاستثمار لبنود الاستثمار. يركز قسم وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على التقارير الدورية لمقاييس المخاطر التي تشمل تقارير المخاطر اليومية، الأسبوعية، والشهرية إلى الإدارة. تقوم الإدارة أيضًا بإعداد تقرير شهري لإدارة المخاطر الذي يتكون من نظام إدارة المعلومات بشأن محفظة الائتمان، الموقف مقابل الحدود الداخلية المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والتي يتم تعميمها على أعضاء لجنة الأصول والخصوم. يعمل القسم أيضًا كوسيط للخزينة حيث يراقب حدود المخاطر المتعلقة بالخزانة على أساس يومي.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانها. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة، وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأموال التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكل إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع أنواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ. مخاطر الائتمان:

في حين أن الاعتمادات (سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية) المقدمة إلى الأطراف المقابلة تتم الموافقة عليها بشكل صارم وفقاً للوائح وتعليمات بنك الكويت المركزي، فإن مجموعة إدارة مخاطر الائتمان تتأكد من وجود السياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات والإجراءات المناسبة لإجراء تقييم شامل لأنشطة الإقراض مع المراجعة الدورية وتحديث عمليات وآليات وتقنيات تقييم الائتمان.

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الاخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة ، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهاالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهاالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية.

ويضمن تحليل المخاطر المناسب أن الحدود المعتمدة تتناسب مع المخاطر الخاصة بالأطراف المقابلة. وبصرف النظر عن حدود الإقراض الفردي، فقد تم وضع حدود أوسع للتعرض لمستوى المحفظة للقطاعات ذات المخاطر العالية المتصورة ويتم مراقبة التعرض لهذه القطاعات بشكل مستمر. تم وضع الحدود القطرية، بناءً على تقييم المخاطر الداخلية وتصنيفات المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية، لضمان تنوع المحفظة بشكل مناسب من حيث الدول والمناطق الجغرافية. ويستخدم القسم أيضاً نموذج تصنيف قطاعي يسمح بمزيد من التفصيل في تقييم مخاطر القطاع

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. كما هي متطلبات البنك المركزي الكويتي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، كما أن احتمالية التعثر يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي ، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر أوسعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال S&P وMOODY'S وFITCH، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر ((CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة ، وهي البنوك ، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية (ECA) وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي انكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالإتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للإئتمان.

ب. مخاطر السوق:

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بحفاظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهل ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهل. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. يتم احتساب رأس المال الإقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة "النقص المتوقع" التي تتماشى مع إرشادات لجنة بازل.

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والإرشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

كما توضح سياسة مخاطر السوق الحاجة إلى التحوط في ظل ظروف معينة. قياس فعالية التحوط تخضع لسياسة إدارة مخاطر السوق التي تضع مبادئ توجيهية لإنشاء التحوط وطريقة تحديد فعالية التحوط البدائية وبعد ذلك والقواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.

ج. مخاطر السيولة:

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة ، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية ، أيضا تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، اطارا عالميا لأدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د. مخاطر أسعار الفائدة:

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضاً في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً و تغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخليا.

هـ. مخاطر العمليات:

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و اطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً ولتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الإلتزام و

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستراتيجية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و. مخاطر أمن المعلومات:

لهدف من أمن المعلومات هو ضمان الأمن العام لأصول معلومات البنك مع الأخذ في الاعتبار التهديدات الداخلية والخارجية المتعددة. توفر إدارة مخاطر أمن المعلومات منهجاً وطريقة منهجية لتحديد المخاطر وتقييم الضوابط لتحقيق هذا الهدف.

ز. مخاطر أخرى:

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6. التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة.

إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي). للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (2. ط. 1) في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الائتمان.

نسبة الخسارة	فترة عدم الأنتظار
20%	أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً
50%	أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً
100%	أكثر من 365 يوماً

ولكن كإجراء يتصف بالحدز والتحفز يقوم البنك على الفور بتكوين مخصص بنسبة 100% ويقوم بشطب جميع التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لفترة تزيد عن 90 يوم. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المستخدمة في حساب كفاية رأس المال تتوافق مع قواعد وأنظمة البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المسموح بها

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

بموجب القواعد هي موديز (Moody's) وستاندارد أند بورز (Standard & Poor) وفيتش (Fitch). تُترجم تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلى أوزان محددة للمخاطر تمثيلاً مع خطة التعيين المحددة في نفس القواعد. تتضمن عملية التعيين تطبيق قيود المخاطر المنصوص عليها للحصول على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية مختلفة وفي حالة مطالبات البنوك، في حالات التعرض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على النحو المنصوص عليه في القواعد.

أ- إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	444,161	444,161	-	446,906	446,906	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	178,562	178,562	-	178,010	178,010	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	48,169	48,169	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
315,248	1,228,806	1,544,054	269,716	1,064,899	1,334,615	5. مطالبات على البنوك
2,521,676	1,931,394	4,453,070	2,019,823	1,908,162	3,927,985	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	51,919	51,919	-	48,382	48,382	8. بنود نقدية
456	507,950	508,406	448	514,952	515,400	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	-	118	117	-	117	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	153,322	153,322	-	153,380	153,380	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,837,498	4,496,114	7,333,612	2,290,104	4,362,860	6,652,964	

ب- متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	415,386	415,386	-	445,534	445,534	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	179,970	179,970	-	178,286	178,286	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	24,085	24,085	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
310,554	1,220,597	1,531,151	292,482	1,146,853	1,439,335	5. مطالبات على البنوك
2,389,458	1,853,022	4,242,480	2,270,750	1,919,778	4,190,528	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	43,128	43,128	-	50,151	50,151	8. بنود نقدية
442	502,921	503,363	452	511,451	511,903	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
116	-	116	118	-	118	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	148,698	148,698	-	153,351	153,351	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,700,570	4,363,722	7,064,292	2,563,802	4,429,489	6,993,291	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

ج- إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2023
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
446,906	-	-	-	29,094	417,812	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,010	-	-	-	21,538	156,472	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
48,169	-	-	-	-	48,169	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,334,615	65,080	13,464	162,510	973,713	119,848	5. مطالبات على البنوك
3,927,985	21,733	80,086	51,797	235,340	3,539,029	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
48,382	-	-	-	-	48,382	8. بنود نقدية
515,400	-	-	-	13	515,387	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية للاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
117	-	-	-	-	117	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,380	-	-	1,047	2,113	150,220	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,652,964	86,813	93,550	215,354	1,261,811	4,995,436	
%100.0	%1.3	%1.4	%3.2	%19.0	%75.1	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
444,161	-	-	-	47,793	396,368	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	-	-	-	-	178,562	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,544,054	57,908	13,051	266,484	915,141	291,470	5. مطالبات على البنوك
4,453,070	71,430	67,042	51,027	238,352	4,025,219	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
508,406	-	-	-	22	508,384	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية للاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	-	-	-	-	118	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	6	-	1,011	988	151,317	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,333,612	129,344	80,093	318,522	1,202,296	5,603,357	
%100.0	%1.8	%1.1	%4.3	%16.4	%76.4	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

د- التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						في 31 ديسمبر 2023
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
446,906	-	-	-	29,094	417,812	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,010	-	-	-	21,538	156,472	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
48,169	-	-	-	-	48,169	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,064,899	64,964	13,274	101,795	765,018	119,848	5. مطالبات على البنوك
1,908,162	1,320	38	467	102,301	1,804,036	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
48,382	-	-	-	-	48,382	8. بنود نقدية
514,952	-	-	-	13	514,939	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,380	-	-	1,047	2,113	150,220	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,362,860	66,284	13,312	103,309	920,077	3,259,878	
%100.0	%1.5	%0.3	%2.4	%21.1	%74.7	

نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
444,161	-	-	-	47,793	396,368	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	-	-	-	-	178,562	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,228,806	33,225	12,886	185,020	706,205	291,470	5. مطالبات على البنوك
1,931,394	9,237	-	4,668	162,453	1,755,036	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
507,950	-	-	-	22	507,928	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	6	-	1,011	988	151,317	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,496,114	42,468	12,886	190,699	917,461	3,332,600	
%100.0	%0.9	%0.3	%4.2	%20.5	%74.1	

نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

هـ- التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2023
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
269,716	116	190	60,715	208,695	-	5. مطالبات على البنوك
2,019,823	20,413	80,048	51,330	133,039	1,734,993	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
448	-	-	-	-	448	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
117	-	-	-	-	117	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,290,104	20,529	80,238	112,045	341,734	1,735,558	
%100.0	%0.9	%3.5	%4.9	%14.9	%75.8	

نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
315,248	24,683	165	81,464	208,936	-	5. مطالبات على البنوك
2,521,676	62,193	67,042	46,359	75,899	2,270,183	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
456	-	-	-	-	456	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	-	-	-	-	118	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,837,498	86,876	67,207	127,823	284,835	2,270,757	
%100.0	%3.1	%2.4	%4.5	%10.0	%80.0	

نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

و- إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2023
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
446,906	102,128	7,018	72,001	78,060	187,699	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,010	178,010	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
48,169	-	48,169	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,334,615	147,125	251,485	68,497	223,040	644,468	5. مطالبات على البنوك
3,927,985	1,582,899	620,120	508,723	518,807	697,436	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
48,382	-	-	-	-	48,382	8. بنود نقدية
515,400	491,693	1,695	520	473	21,019	9. للاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
117	43	11	16	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,380	54	36	524	1,136	151,630	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,652,964	2,501,952	928,534	650,281	821,563	1,750,634	
%100.0	%37.6	%14.0	%9.8	%12.3	%26.3	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
444,161	72,580	18,382	76,124	91,333	185,742	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	178,562	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,544,054	199,808	118,891	128,230	473,973	623,152	5. مطالبات على البنوك
4,453,070	2,027,855	660,937	618,121	692,548	453,609	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
508,406	484,404	2,299	1,043	565	20,095	9. للاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	44	11	16	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	32	40	833	467	151,950	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,333,612	2,963,285	800,560	824,367	1,258,933	1,486,467	
%100.0	%40.4	%10.9	%11.2	%17.2	%20.3	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

ز- التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2023
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
446,906	102,128	7,018	72,001	78,060	187,699	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,010	178,010	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
48,169	-	48,169	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,064,899	147,012	221,354	51,038	84,841	560,654	5. مطالبات على البنوك
1,908,162	1,008,202	276,804	129,698	118,365	375,093	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
48,382	-	-	-	-	48,382	8. بنود نقدية
514,952	491,473	1,635	451	424	20,969	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,380	54	36	524	1,136	151,630	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,362,860	1,926,879	555,016	253,712	282,826	1,344,427	
%100.0	%44.2	%12.7	%5.8	%6.5	%30.8	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
444,161	72,580	18,382	76,124	91,333	185,742	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	178,562	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,228,806	180,961	89,610	84,677	323,004	550,554	5. مطالبات على البنوك
1,931,394	1,122,630	150,176	205,275	273,480	179,833	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
507,950	484,141	2,240	968	538	20,063	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	32	40	833	467	151,950	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,496,114	2,038,906	260,448	367,877	688,822	1,140,061	
%100.0	%45.3	%5.8	%8.2	%15.3	%25.4	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

ج- التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2023
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
269,716	113	30,131	17,459	138,199	83,814	5. مطالبات على البنوك
2,019,823	574,697	343,316	379,025	400,442	322,343	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
448	220	60	69	49	50	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
117	43	11	16	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,290,104	575,073	373,518	396,569	538,737	406,207	
%100.0	%25.2	%16.3	%17.3	%23.5	%17.7	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
315,248	18,847	29,281	43,553	150,969	72,598	5. مطالبات على البنوك
2,521,676	905,225	510,761	412,846	419,068	273,776	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
456	263	59	75	27	32	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	44	11	16	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,837,498	924,379	540,112	456,490	570,111	346,406	
%100.0	%32.6	%19.0	%16.1	%20.1	%12.2	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

ط- تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
87	115,110	-	89,007	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
-	17,322	168	18,744	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
87	132,432	168	107,751	

ي- المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
644	683	1,110	1,793	5. مطالبات على البنوك
(6,863)	180,099	(3,555)	179,740	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
1,819	6,426	2,560	6,796	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
30,189	1,940	27	2,024	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
25,789	189,147	142	190,353	

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2023

ك- انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي							
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها							
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	المخصص المحدد	إجمالي الدين	كما في 31 ديسمبر 2023			
168	107,751	-	-	الكويت			
-	-	-	-	آسيا			
-	-	-	-	أوروبا			
-	-	-	-	أمريكا			
-	-	-	-	أخرى			
168	107,751	-	-				

ألف دينار كويتي							
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها							
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	المخصص المحدد	إجمالي الدين	كما في 31 ديسمبر 2022			
87	132,432	-	-	الكويت			
-	-	-	-	آسيا			
-	-	-	-	أوروبا			
-	-	-	-	أمريكا			
-	-	-	-	أخرى			
87	132,432	-	-				

ل- الحركة على المخصصات

ألف دينار كويتي							
31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023				
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد		
182,034	182,034	-	189,147	189,147	-	المخصصات في 1 يناير	
(16,325)	-	(16,325)	(20,190)	-	(20,190)	مبالغ مشطوبة	
22	22	-	17	17	-	فروقات تحويل	
-	-	-	-	-	-	مضاف لبنك الكويت المركزي	
23,416	7,091	16,325	21,379	1,189	20,190	بيان الدخل	
189,147	189,147	-	190,353	190,353	-		

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

م. التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

ألف دينار كويتي

31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	
-	444,308	-	447,021	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
191,417	-	189,446	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	48,169	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
309,998	1,278,299	137,801	1,208,817	5. مطالبات على البنوك
2,400,395	830	2,520,132	42,644	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	48,382	-	8. بنود نقدية
506,215	-	513,392	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
20	-	59	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
152,575	-	153,380	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
3,612,539	1,723,437	3,562,592	1,746,651	

7. تخفيف خطر الائتمان:

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم و العقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ منصوص عليها في سياسة الائتمان. إن تخفيف مخاطر الائتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات الصادرة عن بنوك مصنفة ضمن تصنيف "A" كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تضم، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات، إلخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملة المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحيد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2023

انكشاف البنك لمخاطر الائتمان المغطاة خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

31 ديسمبر 2023				كما في 31 ديسمبر 2023
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	446,906	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	178,010	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	48,169	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,334,615	5. مطالبات على البنوك
-	132,082	726,554	3,927,985	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	48,382	8. بنود نقدية
-	1,871	17,725	515,400	9. لاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	117	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	7,648	153,380	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	133,953	751,927	6,652,964	

31 ديسمبر 2023				كما في 31 ديسمبر 2022
ألف دينار كويتي				
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	444,161	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	178,562	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,544,054	5. مطالبات على البنوك
-	242,474	770,160	4,453,070	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
-	1,963	18,474	508,406	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	39	-	118	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	747	748	153,322	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	245,223	789,382	7,333,612	

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

8. متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي:

ألف دينار كويتي	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
-	-
-	-
544	160
-	-
-	-
544	160

1. مخاطر مراكز سعر الفائدة
2. مخاطر مراكز الأسهم
3. مخاطر العملات الأجنبية
4. مخاطر السلع
5. الخيارات

9. مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 33,321 ألف دينار كويتي (2022: 24,521 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل ال-BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم إعتماً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10. مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطويع علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لإستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصادفي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

ألف دينار كويتي	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
50,026	58,885
37,316	33,411
12,710	25,474
50,026	58,885
-	-
(144,925)	6,748
5,253	7,655

1. قيمة الاستثمارات المفصّل عنها في المركز المالي
2. نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :
 - أسهم مسعرة
 - أسهم غير مسعرة
3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصادفي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
4. مجموع الأرباح (الخسائر) غير المحققة المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
5. متطلبات رأسمالية
 - أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

11. مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استناداً إلى فجوة إعادة التسعير هو:

ألف دينار كويتي				
31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		
%2@ ±	%1@ ±	%2@ ±	%1@ ±	
31,456	15,728	29,896	14,948	دينار كويتي
(3,928)	(1,964)	1,824	912	دولار أمريكي
2,192	1,096	(344)	(172)	عملات أخرى
29,720 ±	14,860 ±	31,376 ±	15,688 ±	

12. مكافآت:

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعين من قبل مجلس الإدارة (يجب ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة المكافآت والترشيحات). يجب أن يترأس لجنة المكافآت والترشيحات عضو مستقل. يجب أن يتم تعيين رئيس لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين التالية أسمائهم:

السيد / حسام البسام
الشيخ / طلال الصباح
السيد / يوسف العوضي
السيد / مناف المهنا

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:

- إعداد تلك السياسة ومراجعتها على أساس سنوي على الأقل أو بناءً على طلب مجلس الإدارة، واقتراح التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أي تعديلات / تحديثات عليها. تسري هذه التعديلات / التحديثات فقط بعد موافقة مجلس الإدارة. تتضمن هذه المراجعة تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات ذات الصلة بتدفق العمل الخاص بخطة المكافآت المقدمة من الإدارة إلى لجنة المكافآت والترشيحات، وعرضها على مجلس الإدارة.
- مراقبة تطبيق سياسة ومخطط المكافآت عبر المعلومات والتقارير المقدمة من الإدارة للجنة المكافآت والترشيحات بشكل ربع سنوي وعرضها على مجلس الإدارة.
- رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية وطبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه من هم في نفس المركز الوظيفي التنفيذي في البنك. لا تسري تلك الاقتراحات إلا بموافقة من مجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مدراء إدارة المخاطر لتقييم برنامج المكافآت المقترح.
- التأكد من أن الاجدرة التنفيذية تطبق نظم تتسم بالكفاءة وإجراءات وآليات لضمان تطبيق السياسة والمخطط وعرضه على مجلس الإدارة.
- التأكد من أن سياسات والممارسات المكافآت لشركات البنك التابعة وفروعه الخارجية (إن وجدت) تتماشى وتلك الخاصة بالبنك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة.
- تقييم الممارسات التي بالنسبة إلى منح المكافآت مقابل تحقيق إيرادات مستقبلية غير مؤكدة وغير محددة في المستقبل.
- التأكد من أن برنامج المكافآت متفق مع الممارسات السليمة في صرف المكافآت.

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

9. التأكد من إتمام مراجعة السياسة سنويا من جهة مستقلة. يمكن أن تكون الجهة إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي. وتهدف المراجعة إلى تقييم مدى إلتزام البنك بالسياسة و الممارسات. ووجب على اللجنة عرض التقييم على مجلس الإدارة.

يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة 2023 تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافآت.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال عام 2023. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة لعام 2023 والتي تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت 614 ألف دينار كويتي (2022: 483 ألف دينار كويتي) ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات.

سياسة المكافآت

خلال عام 2023 قامت لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سياسة المكافآت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 21 ديسمبر 2023. وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمة. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة وتحديث سياسة المكافآت كل سنة. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدمت التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت:
أ. العناصر الرئيسية

- يتضمن هيكل مكافآت لجميع موظفي المجموعة مكافآت ثابتة ومتغيرة.
- مكافآت ثابتة – تتكون من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة.
 - مكافآت متغيرة – تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب. الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافآت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.
2. إنشاء مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة علة مستويات المؤسسة وطبيعة العمل.
3. جذب واحتفاظ بالموظفين المؤهلين مطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.
4. محاذاة المكافآت مع استراتيجية مخاطر البنك المتصلة ومستويات المخاطر والسلامة المالية وتقديم مزايا لتحفيز التطور الوظيفي وتوازن الحياة والعمل.
5. التأكد من المكافآت المالية ترتبط بشكل مناسب وأداء المجموعة وتوقيت المخاطر أخذاً بالاعتبار تعديل المكافآت المالية للموظفين في حال ضعف الأداء المالي وتطابق المخاطر على المدى البعيد.

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الإلتزام والحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الإدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

الإدارة / القسم	جهة التقرير الفنية	جهة التقرير الإدارية
إدارة المخاطر	لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة الإلتزام والحوكمة	لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة التدقيق الداخلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2023

تقييم الأداء

وفقاً لسياسة المجموعة يتم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً. يتم استخدام إجراءات التقييم لتقييم مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المجموعة وإعطائهم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف المرتبطة بأدائهم.

يتم استخدام مصفوفة تصنيف الأداء لتحويل الأداء الفردي إلى درجة تقييم بناءً على خطوط إرشادية محددة مسبقاً. يتم استخدام درجة تقييم الأداء لتحديد زيادة في الراتب ومقدار المكافآت المتغيرة.

يتم تطبيق إرشادات التصنيف بشكل موحد عبر جميع خطوط العمل والأفراد.

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين:

ألف دينار كويتي			
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	المبلغ المدفوع	عدد الموظفين
1,517	1,714		
1,035	1,168		

لا توجد علامة على تقديم الجوائز خلال السنة.

خلال الفترة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		المبالغ المدفوعة لـ:
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
790	153	482	48	• موظفين كويتيين
721	131	962	21	• موظفين غير كويتيين

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر:

ألف دينار كويتي				ثابتة
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	مؤجلة	غير مقيدة	
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	• نقدية
-	2,081	-	2,095	• أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم
-	-	-	-	• أخرى
-	2,081	-	2,095	إجمالي المكافآت الثابتة

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال الفترة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية:

31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		الإدارة العليا
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
2,081	15	2,095	16	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر
814	5	836	5	الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية
642	5	651	5	



امسح رمز الاستجابة السريع (الباركود)
للإطلاع على مواقع فروعنا
وفروع الخدمة الذاتية الـ 43

